منشورات جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية الثالثة بدرعا
الفصل الدراسي الثاني للعام 2022_2023م
قسم علم الاجتماع / السنة: الثانية

أملية مقرر:

الاقتصاد السياسي

مدرّس المقرر:

د. محمد مصطفى رمضان

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

فهرس المحتويات

م	عنوان المحاضرة	رقم الصفحة
1	مفاهيم ومصطلحات في الاقتصاد السياسي	4
2	أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي في البلدان النامية والعربية	13
3	المقولات النظرية لتفسير أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي	21
4	أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي في المشرق العربي	28
5	تطور الرأسمالية في الوطن العربي	38
6	التخلّف ونظرياته الأساسية	43
7	نظرية التبعية	49
8	التنمية	55
9	السمات العامة للاقتصاد السياسي في البلدان النامية	60
10	العولمة: مفهومها وسماتها وطرق مواجهتها	66
11	التكامل الاقتصادي العربي	74
12	الاقتصاد المعرفي ومجتمع المعلومات	78

المحاضرة الأولى

مفاهيم ومصطلحات في الاقتصاد السياسي

علم الاقتصاد (Economics):

هو العلم الذي يهتم بمشكلة المواد النادرة، أو المحدودة واستعمالها على نحو يسمح بالحصول على أكبر إشباع لحاجات المجتمع غير المحدودة.

الاقتصاد السياسي (political economy):

هو العلم الذي يدرس أسس تطور المجتمع، حيث يدرس أسلوب الإنتاج ويركز على العلاقات الاجتماعية في عملية الإنتاج والوضع الطبقي والاجتماعي في عملية الإنتاج والوضع الطبقي والاجتماعي في العملية الإنتاجية، وما ينتجه نمط الإنتاج من تشكيلة اجتماعية واقتصادية.

علم الاجتماع الاقتصادي (Economic Sociology):

مؤسسه عالم الاجتماعي الأمريكي "نيل سملسر"، وموضوعه يجمع بين الأفكار والمفاهيم والنظريات والتحليلات الاجتماعية والاقتصادية في آن واحد، وهو يفسر الظواهر والتفاعلات والتصورات الاجتماعية تفسيراً اقتصادياً كما يفسر السلوك الاقتصادي وما ينطوي عليه من دوافع وأغراض ومظاهر وتفاعلات وعمليات تفسيراً اجتماعياً.

الفكر الاقتصادي (Economic thought):

يدرس التطورات الحاصلة في الاقتصاد وخاصة النظرية الاقتصادية بقسميها الكلي والجزئي، إضافة إلى ما قدمه علماء الاقتصاد عبر الزمن.

السياسة الاقتصادية (Economic policy):

هي مجموعة قرارات تتخذها الدولة في ميدان اقتصادي معين، وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية محددة عبر عدد من الوسائل والأدوات، ومن الأهداف التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية النمو الاقتصادي، وخلق

فرص العمل، وثبات الأسعار، أما الأدوات والوسائل التي تعتمدها لبلوغ أهدافها: الضرائب ونفقات الدولة_ معدلات الفائدة المصرفية _ الأسعار والمنشأة الاقتصادية التابعة للقطاع العام.

الشرق الأقصى (Far East):

هو مصطلح جغرافي وسياسي يشير إلى دول شرق آسيا مثل "الهند والصين واليابان...."

العولمة الاقتصادية (Economic globalization):

هي التكامل والترابط الاقتصادي المتزايد بين الاقتصادات الوطنية والإقليمية والمحلية في جميع أنحاء العالم تقريباً، من خلال تكثيف الحركة عبر الحدود للسلع والخدمات والتقنيات ورأس المال، فجاءت ولادتها نتيجة للثورة التكنولوجية التي ساهمت في توطين الشركات دولياً، وإخضاع التدفقات الاقتصادية والمالية للتدويل.

البلدان النامية (The Developing Countries):

أطلق هذا المصطلح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على البلدان التي تحررت من الاستعمار الكولونيالي، والتي كانت تعتمد على الزراعة، ولم تتمكن من تحقيق التنمية الصناعية الحديثة، وتضم هذه المجموعة من الناحية الجغرافية البلدان الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

البلدان المتخلفة (Underdeveloped countries):

هي التي تتميز بتخلفها في هيكلها الاقتصادي، أي تخلف قوى الإنتاج وسيادة أساليب إنتاجية تكرس عملية التخلف كما أنها تتميز بوجود بناء اجتماعي وعلمي وإداري وسياسي متخلف.

العالم الثالث (Third world):

هو مصطلح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، يقصد به الدول التي لا تنتمي إلى العالم الأول الرأسمالي الغربي، والعالم الاشتراكي الاتحاد السوفييتي وأوربة الشرقية وهما الدول الصناعية المتقدمة، واستعمل هذا التعبير عام 1952م في مقالة للاقتصاد الفرنسي " ألفرد سوفيه Alfred Sauvé".

المركز والأطراف:

هو مصطلح حديث نسبياً، أسس له رواد مدرسة التبعية، ويصنف المصطلح العالم في منظومة اقتصادية متكاملة واحدة، تعتبر البلدان الصناعية الحديثة هي مركز هذه المنظومة بينما تمثل البلدان النامية أطراف هذه المنظومة أو هذا النظام الإنتاجي العالمي، وترى مدرسة التبعية أن تخلّف بلدان الأطراف يعود إلى استغلال بلدان المركز لها، وانتقالها الفائض من الأطراف إلى المركز عبر قنوات التجارة الخارجية الغير متكافئ.

الشمال والجنوب:

قسّم هذا المصطلح الكرة الأرضية إلى قسمين كبيرين: البلدان الصناعية المتطورة حيث تقع في شمال الكرة الأرضية وتختص بالصناعة الحديثة، والبلدان النامية وتقع في جنوب الكرة الأرضية وتختص بإنتاج المواد الأولية والمواد الخام والطاقة.

الشرق الأوسط (Middle east) / الشرق الأدنى:

هي المنطقة الجغرافية الواقعة ما حول وشرق وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، وتمتد إلى الخليج العربي، ويستعمل للإشارة للدول والحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية، سميت هذه المنطقة في عهد الاكتشافات الجغرافية، وقد تم صك هذا المصطلح في عقد 1850م في مكتب الهند البريطاني وأخذ شهرة واستخداماً عند الباحث الأمريكي "**ألفرد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan**" عام 1902م.

الملكية العامة:

هي ملكية تخص جماعة من الناس ولا يحق بموجبها للأفراد التصرف بالملكية لمصلحتهم الخاصة أو استغلالها لأنفسهم، وقد مرت بمراحل مختلفة: ملكية قبلية، ملكية مشاعة ريفية، ملكية مشاعة المدينة، ملكية الوقف الديني، ملكية اشتراكية.

الملكية الخاصة:

هي ملكيات كبيرة تستخدم عمل الغير على نطاق واسع وتستغله وتكون القطاع السائد في المجتمع.

الملكية الفردية:

هي ملكية صغيرة يستثمرها الفرد دون استخدام العمل المأجور أو عمل الغير، ويستثمرها مع أفراد أسرته.

مفهوم الاقتصاد السياسي:

إن العلاقة بين المصلحة السياسية والاقتصاد أفضت إلى اقتران الاقتصاد بالسياسة، فأصبح ما يعرف باسم "الاقتصاد السياسي" وكان المفكر الفرنسي "**أنطوان دي مونكرتيان**" **Antoine de Monchretien** قد استخدم هذا التعبير لأول مرة عام 1615م في مؤلفه "الاقتصاد السياسي"، الذي هدف منه إبداء النصح للأمير في إدارة الأموال العامة.

الكولونيالية Colonialism/ الاستعمار:

تطلق على السيطرة والتأثير الذي تفرضه الدولة المستعمرة على الكيان التابع لها، والنظام أو السياسة التي تنهجها لحفاظ على السيطرة. وتأتي مرادفا للإمبريالية.

ما بعد الكولونيالية / ما بعد الاستعمارية:

هو خطاب نقدي يتناول الآثار الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها الاستعمارية على الشعوب والدول التي خضعت للاستعمار. دراسات ما بعد الاستعمارية تشمل مجالات عدة من الأبحاث أبرزها: الفلسفة وعلم الاجتماع والعلوم السياسية. كما يرتكز هذا الخطاب على فكر ما بعد الحداثة الذي يربط ما بين نظرية المعرفة وعلاقات القوة في المجتمعات.

الامبريالية Imperialism:

تعني الحكم والسيطرة على أقاليم كبيرة. وهي سعي دولة لتوسيع سلطتها وتأثيرها عبر الاستعمار العسكري والثقافي والسياسي، واستخدام القوة العسكرية، ووسائل أخرى. وكذلك سعيها إلى هيمنة اقتصادية وعسكرية وسياسية لدولة على دولة أخرى. لعبت الإمبريالية دوراً كبيراً في تشكيل العالم المعاصر، وسمحت بسرعة انتشار الأفكار والتقنيات وساهمت في تشكيل عالم أكثر عولمة.

الخصخصة (Privatization):

يشير إلى العملية التي يتمّ من خلالها نقل الخدمات أو الممتلكات من القطاع العام أو القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، بحيث يتمّ بموجب هذه العملية بيع كافة الأصول التي تكون بحوزة أو ضمن ملكية الدولة لجهات خاصة، أو من خلال إلغاء كافة القيود التي يفرضها القانون على المنافسة بين المؤسسات التي تتبع

القطاع العام والشركات الخاصة، ويكون لهذا الإجراء عادة تأثير واضح على الإيرادات الخاصة بالحكومة، وقد يكون هذا التأثير لصالحها أي إيجابياً، وقد يكون ضدها أي تأثيراً سلبياً.

التأميم (Nationalization):

يعد أحد السياسات التي تستخدمها الحكومات لغرض الاحتفاظ بإيراداتها، وتُستخدم هذه السياسة بشكل كبير لدى الحكومات الخاضعة لسيطرة وتحكّم المصالح الأجنبيّة في اقتصادها، حيث تحاول بهذه الطريقة حماية الإيرادات القادمة من الصناعات المهمّة.

الشركة المتعدية الجنسية (Multinational_ Corporation):

هي شركاتٍ تخضعُ في ملكيتها تحت سيطرة جنسيّات متعددة حول العالم، بحيث يتولّى إدارتَها أشخاصٌ من جنسيّات متعددة أيضاً، وتمارسُ هذه الشركاتُ نشاطاتها المختلفة في البلاد الأجنبيّة المختلفة، على الرغم من أنّ استراتيجياتها وخططَها وسياساتِها تكون موجّهة للعمل في دولة معيّنة فيما تُعرف باسم الدولة الأمّ، ولكن يتجاوز عمل هذه الشركات الحدودَ الوطنيّة الإقليميّة للدولة الأمّ، ويتسعُ لدولٍ أخرى تُعرفُ باسم الدول المضيفة.

دولة الرفاه (Welfare State):

هي شكل من أشكال الحكومة التي تحمي الدّولة من خلالها الرفاهيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمواطنين وتعزّزها، على أساس مبادئ تكافؤ الفرص والتّوزيع العادل للثروة والمسؤوليّة العامة للمواطنين غير القادرين على تأمين الحدّ الأدنى من المؤن الكافي لحياة جيدة. وقد وصف عالم الاجتماع توماس مارشال T. H. Marshall حالة الرفاهيّة الحديثة بأنّها مزيج مميز من الديمقراطية والرفاهية والرأسمالية.

الرأسمالية (Capitalism):

هي نظام اقتصادي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وخلق السلع والخدمات من أجل الربح. تشمل الخصائص الرئيسية للرأسمالية: الملكية الخاصة وتراكم رأس المال والعمل المأجور والأسواق التنافسية.

الاشتراكية (Socialism):

هي نظام اقتصادي يمتاز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والإدارة التعاونية للاقتصاد، وتعود الملكية الاجتماعية لأي شخص ما أو مجموعة مما يلي: شركات تعاونية أو ملكية شائعة أو ملكية عامة مباشرة أو دولة المؤسسات المستقلة.

البرجوازية (The bourgeoisie)

هي طبقة اجتماعية ظهرت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، تمتلك رؤوس الأموال والحرف، كما تمتلك كذلك القدرة على الإنتاج والسيطرة على المجتمع ومؤسسات الدولة للمحافظة على امتيازاتها ومكانتها بحسب نظرية كارل ماركس.

أو هي الطبقة المسيطرة والحاكمة في المجتمع الرأسمالي، وهي طبقة غير منتجة لكن تعيش من فائض قيمة عمل العمال، حيث أن البرجوازيين هم الطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج.

الكمبرادور (comprador):

يعود أصل الكلمة إلى البرتغال، حيث يعد مصطلح الكمبرادورية مصطلح سياسي يرمز به إلى الطبقة البرجوازية التي تتحالف مع رؤوس الأموال الأجنبية وتتبع لأجندة خارجية لتحقيق مصالحها والاستيلاء على السوق الوطنية.

رأس المال (Capital):

هو الثروة التي تُشكّل نَوعاً من أنواع الأصول، ويُستخدم للإشارة إلى القوة الماليّة الخاصّة بالمنشآت أو الأفراد، ويعتبر رأس المال هو المحرك الأساسي لأي مشروع أو عمل استثماري يهدف لزيادة القدرة الإنتاجية لأي جهة، ويتكون من مجموعات أساسية غير متجانسة يتفرع من كل منها أشكال فرعية من العوامل القادرة على الإنتاج مثل الأدوات والمواد الخام، وإدارة الموارد البشرية النادرة والمواد المساعدة في الإنتاج.

رأس المال الثابت:

يشمل المواد التي لا تتغير ولا تدخل في التبادل التجاري أو الاستهلاك ضمن دورات الإنتاج، ومن أهم الأمثلة عن رأس المال الثابت في معظم النشاطات الاقتصادية هو الأرض، والبناء، والمنشآت، والآلات، والتجهيزات الضرورية، والطاقة المحركة.

رأس المال المتحرك:

هو كل المواد والسلع التي تدخل في الإنتاج ولها قيمة مباشرة في قيمة السلعة المنتجة وبشكل مختصر هو كل المواد التي تدخل في دروة اقتصادية متجددة، وأهم الأمثلة حول رأس المال في مجال الصناعة هي المواد الخام التي تصنع، والأيدي العاملة الأجيرة.

نظام الكومونات:

تعني الكمون: القرية الصغيرة أو الضيعة، ويُعد نظاماً استثمارياً زراعياً جماعياً، أنشئ في روسيا القيصرية حيث يضم عدداً من الفلاحين، ويقوم على الملكية المشتركة ويوفر فيها الاحتياجات والخدمات الحياتية على نحو مشترك.

سويفت:

اختصار لجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (The Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunications)، وهي منظمة تعاونية لا تهدف للربح تقوم بتقديم خدمة المراسلات الخاصة بالمدفوعات المالية على مستوى عالٍ من الكفاءة وبتكلفة مناسبة. إذ نشأت فكرة "سويفت" في نهاية الستينيات مع تطور التجارة العالمية، وتكونت المنظمة العام 1973 ومقرها الرئيس بلجيكا، وبدأ نشاطها العام 1977. ويهدف هذا النظام إلى تقديم أحدث الوسائل العلمية في مجال ربط وتبادل الرسائل والمعلومات بين جميع أسواق المال، من خلال البنوك المسؤولة عن تنفيذ ذلك بمختلف الدول، وبذلك يتمكن المشترك من مقابلة احتياجات العملاء الأجانب والمحليين أيضاً.

العملات الرقمية:

العملة الرقمية هي عملة إلكترونية، تم تصميمها بحيث يتم تبادلها بين الأشخاص في معاملات افتراضية. تتوفر العملات الرقمية في شكل بيانات وليس كأشياء مادية. لا يمكن في الواقع الاحتفاظ بالبيتكوين بين يديك أو بالإيثيروم في خزانتك. إن امتلاكك لعملة بتكوين يعني أن لديك اتفاقية جماعية من كل جاهز كمبيوتر على شبكة البيتكوين التي تمتلكها حاليا والأهم من ذلك أنه قد تم إنشاؤها بطريقة شرعية بواسطة معدن. تعد أفاتريد وسيطًا رائدًا في المجال مع بعض من أفضل شروط التداول المتاحة، بما في ذلك هوامش العملات الرقمية الأقل في السوق.

البلوكشين:

هو قائمة بسجلات المعاملات، يسمى كتل، وهو مشفرة وترتبط ببعضها البعض. ينمو البلوكشين بشكل مستمر وهو مفتوح بالكامل لأي شخص. تحتوي كل كتلة في البلوكشين على: تفاصيل المرسل والمستلم ومقدار العملات الإلكترونية و "الهاش"، أي المزيج والذي يعمل بمثابة بصمة فريدة من نوعها، وهاش الكتلة السابقة في السلسة،

عندما يتم إنشاء كتلة جديدة، فإنه يتم إرسالها إلى جميع المستخدمين في الشبكة. بعد ذلك، يقوم كل مستخدم بالتحقق من الكتلة ثم إضافتها إلى البلوكشين.

البورصة:

اَلْبُورْصَةُ أَوْ سُوقُ اَلْأَوْرَاقِ اَلْمَالِيَّةِ، سوق لكنها تختلف عن غيرها من الأسواق، فهي لا تعرض ولا تملك في معظم الأحوال البضائع والسلع، فالبضاعة أو السلعة التي يجري تداولها بها ليست أصولًا حقيقية بل أوراقًا مالية أو أصولًا مالية، وغالباً ما تكون هذه البضائع أسهماً وسندات. والبورصة سوق لها قواعد قانونية وفنية تحكم أدائها وتحكم كيفية اختيار ورقة مالية معينة وتوقيت التصرف فيها وقد يتعرض المستثمر غير الرشيد أو غير المؤهل لخسارة كبرى في حال قيامه بشراء أو بيع الأوراق المالية في البورصة لأنه استند في استنتاجاته في البيع أو الشراء على بيانات خاطئة أو غير دقيقة أو أنه أساء تقدير تلك البيانات. ومن أهم أنواع البورصات: بورصة السلع: مثل القطن والصوف، ويُطلق عليها اسم البورصات التجارية أو بورصات العقود، وبورصة العملات والمعادن النفيسة، وبورصة الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات.

النظام الاقتصادي(Economic system) :

هو مجموعة القوانين الاقتصادية والعادات والتقاليد التي يتم بموجبها استخدام الموارد الاقتصادية النادرة والمحدودة بعقلانية وكفاءة لإشباع حاجات الفرد المتعددة وغير المحدودة لتحقيق الرفاه الاقتصادي، ووظيفة النظام الاقتصادي: تتمثل وظيفة النظام الاقتصادي في العمل على حل المشكلة الاقتصادية المتمثلة بندرة الموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات البشرية.

النفط الصخري:

هو نوع من أنواع النفط الخفيف ينتج من صخور تحتوي على ترسبات من مادة الكيروجين التي يتم تحويلها بواسطة الحرارة إلى سائل هيدروكربوني بديل للنفط الخام. والنفط الصخري عبارة عن مركب صلب ذو نشأة عضوية تتشكل في ظروف مائية.

ويعرفه الجيولوجيون: بأنه عبارة عن صخور رسوبية تتكون أساسا من المواد العضوية "الحيوانات والأحياء البحرية والنهرية" التي تجعلها مماثلة للنفط وعادة ما تكون بنيته رقيقة. عند تسخين النفط الصخري في ظل انعدام الهواء يتشكل لدينا هيدروكربونات سائلة أو غازية، وتمثل المادة الجديدة المتشكلة بسبب التسخين في ظل انعدام الأوكسجين ما نسبته (20 _70 %) من الحجم الأولي. وتعد أمريكا والأرجنتين، والصين، وروسيا وأستراليا، والمكسيك من أغنى الدول من حيث توفر هذه الاحتياطيات.

الاقتصاد الكلي: (Macroeconomics)

مصطلح تُعُرِّف عليه في سنة 1933م من قبل الاقتصادي النرويجي ركنر فرشRagnar Anton Kittil Frisch وهو فرع من فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة السوق أو غيره من الأنظمة ذات نطاق العمل الواسع، ويتطرق الاقتصاد الكلي إلى دراسة الظواهر (الأمور غير الاعتيادية) التي تتعلّق بالاقتصاد، وتشمل: الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار العام؛ أي التضخم، ومعدّل النمو الاقتصادي، والدخل القومي، والناتج المحلي الإجمالي، وتغيّرات البطالة، فيبحث الاقتصاد الكلي في أسباب البطالة، وأسباب التضخم، وفي العوامل التي تخلق النمو الاقتصادي أو تحفزه، وتعتبر كل من البطالة والتضخم ومعدّل النمو الاقتصادي جزءًا من عناصر الاقتصاد الكلي.

الاقتصاد الجزئيّ: (Microeconomics)

هو العلم الاجتماعيّ الذي يدرس الآثار المترتبة على الأعمال البشريّة، خاصةً تلك المتعلقة بكيفيّة التأثير في قرارات استخدام الموارد النادرة وتوزيعها، ويشرح سبب وكيفيّة امتلاك السلع المختلفة قيماً مختلفة، وكيفيّة اتخاذ الأفراد قرارات أكثر كفاءةً، أو أكثر إنتاجيّةً، وكيفيّة قيام الأفراد بالتعاون والتنسيق مع بعضهم البعض بشكلٍ أفضل، هذا كما يُعدّ الاقتصاد الجزئيّ علماً أكثر اكتمالاً، وتطوراً، واستقراراً من الاقتصاد الكليّ

أو هو فرع تابع لعلم الاقتصاد، ويهتم بدراسة السلوكيّات الاقتصاديّة لكل وحدة من وحدات الاقتصاد، مثل: الأفراد، أو الشركات، أو القطاعات الصناعيّة، ويهتم بالعوامل المؤثرة على خيارات الأفراد، وتأثير التغيّرات الاقتصاديّة في صناعة القرار في الأسواق، هذا كما يدرس مكونات اقتصاديّة معينة؛ كالعلاقة بين السعر والتكلفة على الشركة المُنتجة.

البلشفية (Bolshevism):

البلشفية أو البلاشفة أو البلشفيك التي تعني الكثرة أو الأكثرية وقد أطلقت جماعة الجناح اليساري من أنصار لينين، في حزب العمل الاشتراكي الديمقراطي الروسي هذا التعبير على نفسها عام 1903. وكانوا يشكلون الأكثرية في الحزب، بينما سمي البقية بالمونشفيك، وكانت الأكثرية تسعى للحل الثوري بينما الأقلية تسعى للتغيير السلمي.

========== انتهت المحاضرة الأولى ==========

المحاضرة الثانية

أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي في البلدان النامية والعربية

أولاً–تطور الأسس النظرية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

إن تاريخ الفكر الاقتصادي حافل بكثير من الصور التي تعكس واقع النشاط الاقتصادي والاجتماعي للإنسان الحديث والمعاصر، واتجه الباحثون الاقتصاديون إلى دراسة الواقعة الاقتصادية بشكل علمي تمهيداً لبناء النظرية الاقتصادية التي تفسر حدوث الواقعة والسلوك الاقتصادي بشكل يساعد في عملية دفع العجلة الاقتصادية نحو الازدهار والحد من درء المخاطر والكوارث الاقتصادية. وكثرت الدراسات الاقتصادية الغربية حول دراسة الشرق الآسيوي فكانت البدايات عند المفكر الفرنسي (فرانسوا بيرنيه François Bernier – 1625_ 1688) من خلال ملاحظاته التي دونها في كتابه الشهير (رحلة إلى الهند) والتي أسست إلى تقديم رؤية متكاملة للمنظومات الاقتصادية الآسيوية.

وفي هذا الصدد سنقوم بتتبع مسار تطور النظرية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي من خلال ثلة من المفكرين الاقتصاديين الغربيين الذين أسهموا في بناء النظرية الاقتصادية وفق منظورهم الفكري، وتأثرهم بالواقع السياسي والاجتماعي لمجتمعاتهم. وقد جرى التركيز في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي من الناحية المنهجية، وعلى نحو متوازٍ، على إشكاليتين أساسيتين في بناء النسق المعرفي لنظرية الاستبداد وهما:

1– غياب الملكية الخاصة: وظهور أدوار مبكرة للدولة ذات الطابع الاستبدادي من خلال احتكارها جميع الأنشطة الاقتصادية، واستئثارها بالفائض من المنتوج الزراعي.

2– ظاهرة التمدن المبكر في الشرق: والنظر للمدينة الشرقية من منظور أدوارها ووظائفها الاقتصادية وغير الاقتصادية، وتميزها عن مدن الغرب المتقدم.

➢ **فرانسوا بيرنيه: "François Bernier"**:

يعد من أبرز أعلام فكر التنوير الفرنسي وعاش في فترة الامبراطور لويس الرابع عشر الذي اتسم حكمه المطلق لفرنسا. وطاف **بيرنيه** بين دول شرق آسيا ووضع كتاباً أطلق عليه (آخر الانقلابات السياسية في الهند المغولية) مبيناً فيه خصائص المنظومات الاستبدادية، مبرزاً النتائج الاقتصادية والاجتماعية لهيمنة السلطة المطلقة التي تشكل عامل هدم في البنيان الاقتصادي للدول، وهو بذلك ما يريد قوله: إن فرنسا ستلقى

المصير نفسه كما في دول الشرق من انهيارات اقتصادية واجتماعية فيما إذا استمر نهج الحكم المطلق في فرنسا.

ولقد خص **بيرنيه** في كتابه (دراسة الاستبداد في الشرق الذي منع ظهور الملكية الخاصة)، باعتبار أن الملك هو المالك الوحيد، والدولة هي محتكرة للعمل الزراعي والحرفي والتجاري، وتعيش المدن المزدهرة في الشرق على حساب الفائض الذي يأتيها من الريف على شكل ضرائب وريع، والتي تفنى بخروج الملك ومعه السكان منها إلى مدينة أخرى. كل ما تقدم دفع **ماركس** إلى القول بأن غياب الملكية الخاصة هو المفتاح الحقيقي لفهم سماء الشرق.

- **آدم سميثAdam Smith (1723_ 1790):**

يعد مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ومن رواد الاقتصاد السياسي، اشتهر بكتابه "**بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها**" الذي صدر في عام 1776م، وفيه دعا إلى تعزيز المبادرة الفردية، والمنافسة، وحرية التجارة، بوصفها الوسيلة الفضلى لتحقيق أكبر قدر من الثروة والسعادة. كما عزز فكرة تقسيم العمل بين الريف والمدينة، وبين الزراعة والصناعة، وأكد **سميث** أن القدرة الإنتاجية تستند إلى فكرة تقسيم العمل، والذي بدوره يؤدي إلى تراكم رأس المال، فيمكن تنمية رأس المال من خلال تقسيم مراحل الإنتاج، حيث تتولى كلاً منها أيد متخصصة، فيؤدي إلى وجود فائض بالإنتاج يمكن تبادله مع الآخرين، أو استخدامه في آلات حديثة وأكثر كفاءة موفرة للجهد والوقت معاً. ويدعو **سميث** في كتابه إلى تعزيز دور الدولة في تقديم الحماية للمواطنين كي يستثمرون أموالهم في عمليات الإنتاج بشكل أفضل، ويشدد **سميث** على وجود منظومة تحكم السوق سماها (اليد الخفية) التي تنظم عمل السوق، وتضمن المزيد من الربح بالنسبة للمستثمرين، والتي تعمل في جو من التجارة الحرة والمنافسة.

وفيما يتعلق بالبلدان الشرقية في دراسات **آدم سميث** فإنه تطرق إلى دراسة الأسباب التي جعلت اقتصادهم يعتمد على الزراعة الذي يعد الدخل الرئيسِ لتلك البلدان، وتدني العمل الحرفي، وأوضح الدعم الذي تقدمه حكومات تلك البلدان من حيث دعمها لمشاريع الري والطرق والجسور وكل ما يتصل في عملية النهوض الزراعي، على اعتبار الزراعة هي سمة اقتصاد البلدان الشرقية.

- **شارلي لي مونتسكيوCH. L. Montesquieu (1689_1775):**

هو أديب وفيلسوف سياسي فرنسي مؤلف كتاب ((روح القوانين)) الذي حاول فيه أن يقدم شرحاً موضوعياً للقانون، وموضحاً أسباب الاختلاف في الشرائع بين الحضارات والمجتمعات الغربية والشرقية، ودعا إلى فصل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية _الذي تعتمده حالياً العديد من الدساتير المعاصرة_ وتحقيق التوازن بينها، ومؤيداً النظام الجمهوري للحكم الضامن لحرية الفرد.

انطلق **مونتسكيو** من دراسته لخصائصه القانون لاستنتاج سمات الاقتصاد السياسي وتنظيم المجتمع وشكل الدولة، ودرس أنماط مختلفة للتربية، ورأى هناك نمطين أساسين من المجتمعات:

1- النمط الديمقراطي الغربي: ويتسم بسيادة القانون وحقوق الملكية الخاصة، وحرية العمل الاقتصادي، إضافة إلى حقوق المواطنين في الميراث والحقوق المدنية الأخرى.

2- النمط الاستبدادي الشرقي: وهو شكل مناقض للشكل الأول، إذ تسود فيه الأنظمة الاستبدادية المتمثلة في غياب القانون المدني، وسطوة الحكم الملكي المالك الوحيد والوارث لجميع رعاياه.

تلك الأنظمة تتميز فيما بينها في التنظيم الاجتماعي ونوع التراتب الهرمي في سلم الحقوق والواجبات بدءاً من الأسرة وانتهاءً بالدولة.

وربط **(مونتسكيو)** بين السلطة الاستبدادية والخراب الذي تتعرض له الزراعة والصناعة والتجارة، إذ يمنع ظهور الملكية الفردية والمبادرات الصناعية، وجمود أو تتضيق المنافذ والطرق التجارية بفعل احتكار الدولة لها وتتعرض للإفلاس، ودون أن نغفل عن تفشي الفساد في أجهزة الدولة وقطاعتها المختلفة التي تشكل نزيفاً لرأس المال البشري والمادي.

- **توماس روبرت مالتوس Thomas Robert Malthus(1766_1834):**

باحث سكاني واقتصادي سياسي إنجليزي. اشتهر بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني. ويعود فضل **(مالتوس)** هو في كونه وضع نظرية متكاملة في السكان وقد فرضها على علم الاقتصاد عندما أشار إلى وجود عامل لزم دراسته إلى جانب الإنتاج والتوزيع والتبادل، باعتبار أن هناك علاقة بين تطور عدد السكان وتطور كمية الإنتاج، ويكون **(مالتوس)** بذلك قد أدخل من خلال ذلك عنصري الزمن والحركة في دراسة الفعاليات الاقتصادية في وقت كانت هذه الفعاليات ما تزال تدرس وتحلل على أسس سكونية راكدة، وكان لدخول عامل السكان في صميم السياسة الاقتصادية أن تشكل علم خاص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الاقتصاد وهو علم السكان.

تطرق **(مالتوس)** للعلاقة بين الدولة المستبدة التي تقوم على سياسات فرض الضرائب العالية على الفلاحين مما تدفعهم إلى عزوفهم عن العمل، فيؤدي إلى خراب الزراعة ونقص الغذاء وتنتشر المجاعات وترتفع أعداد الوفيات مما يحصل انخفاض في السكان. ويضيف **(مالتوس)** في حديثه عن الدولة العثمانية بأن يعزو انخفاض السكان فيها إلى طبيعة الدولة المستبدة ونظامها الإداري الفاسد فيحرم السكان من مزاولة أنشطتهم الاقتصادية ويضطرون إلى الهروب بحثاً عن مكان يؤمن لهم سبل العيش والأمان.

- **ريتشارد جونز Richard Jones (1790_1855):**

هو تلميذ **(مالتوس)** وشغل بعد وفاة أستاذه منصبه في جامعة كامبردج فأشرف على تدريب الكوادر البريطانية العاملة في الهند. واعتمد **(جونز)** على الأرشيف الملكي لفهم الاقتصاد الهندي، وحاول أن يحلل حركة ودورة الفائض في الاقتصاد الهندي، وكيف ينتقل هذا الفائض من شكله العيني في الريف إلى شكله السلعي النقدي في أسواق المدن.

ميز **(جونز)** الطرق غير الاقتصادية لحركة الفائض، التي تمر عبر نظام الضرائب إلى السوق، وكيف أن هذا الفائض يطعم عدداً كبيراً من الموظفين والاداريين والعسكريين المقيمين في المدن الذين لا يزاولون أي عمل منتج. وتتلخص أهم أفكاره في محاولته اكتشاف السبب الذي حال دون تقسيم العمل بين الريف والمدينة، والحديث عن الازدواجية في العمل الحرفي، ووجود فرعين للعمل الحرفي:

1- **العمل الحرفي في الريف:** يلبي احتياجات الريفيين وأذواقهم البسيطة، يعتمد على المقايضة والتبادل العيني، حيث يتلقى الحرفيون في الريف مقابل عملهم أو منتجاتهم الحبوب والغذاء والحاجات الاستهلاكية الأخرى من الفلاحين ضمن دورة مغلقة من الاقتصاد الطبيعي الذي يعيد إنتاج ذاته.

2- **العمل الحرفي في المدن:** يتبع الدولة ويتمتع بتقنيات ومهارات عالية، وبإنتاجه سلعاً ذات جودة عالية وغالية الثمن تتلاءم مع حاجات القصر ورجال الإدارة والعاملين لدى الدولة، وكان يصدر الفائض من هذا الإنتاج للتجارة الخارجية.

تتبع **(جونز)** حركة الفائض فوضح أن الفلاحين كانوا يدفعون الريع عيناً وتأخذ الدولة حصتها من ريع الأرض على شكل جزء من المحصول يصل أحياناً إلى النصف، ويقوم الموظفون بنقله إلى المدن ليباع في أسواق المدن على شكل سلع. ويؤكد **(جونز)** أن النقد كان محدود الانتشار في الريف الهندي، واستخدم كوسيلة حسابية لقياس قيمة السلعة، وليس كوسيلة للدفع نظراً لعدم توافر النقد في الريف. فالدولة تقدر حصتها نقداً، وتحول البقية سلعة عينية للفلاحين، مما يؤكد أسباب ضعف علاقات التبادل السلعي النقدي بين الريف والمدينة.

- **جون ستيوارت مل John Stuart Mill (1806_1873):**

هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ومن رواد الفلسفة الليبرالية، إذ يُعد من أهم الفلاسفة المدافعين عن الحرية الفردية التي ناصرها في مقابل طغيان الأغلبية التي لا تقل خطورة عن الطغيان السياسي. وله العديد من المؤلفات الذي يأتي في مقدمتها ((مبادئ الاقتصاد السياسي_ 1848))، فدافع عن الملكية الفردية وحرية تبادل المنتجات، ودعا إلى توزيع الملكية استناداً إلى التطور التاريخي لكل مجتمع، وأن تخضع وفقاً لمصلحة هذا المجتمع، ودافع **(مل)** عن عدالة توزيع الأراضي بين الناس. وتحت إشراف الدولة الضمنة لحقوق الناس.

استخدم **(مل)** المنهج المقارن في دراسته للظواهر الاقتصادية، واعتنى بدراسة السلوك الاقتصادي الذي رأى أنه يتأثر بعلاقات اجتماعية توجه نشاطه الاقتصادي. كما اهتم بدراسة طبيعة الثروة، وتتبع دورة الفائض والإنتاج السلعي، وآلية تحوّل الفائض الزراعي من شكله الطبيعي إلى شكله السلعي، أي كيف تتحول الضرائب المحصلة عيناً من الريف لسلعة في أسواق المدن.

انتقد **(مل)** بشدة رجال الإدارة البريطانية في الهند لتعاملهم الساذج مع الوقائع، واعتقادهم بعدم وجود نماذج لملاكي الأرض، فتعاملوا مع ((الزامينداريه)) طبقة جامعي الضرائب في الهند أنهم ملاكي الأرض في حين لم يكن لهؤلاء أية حقوق في الملكية سوى حق جمع الضريبة للدولة. وتحدث **(مل)** عن دورة الفائض من الإنتاج الزراعي، وأن هناك طبقتين من التجار: طبقة تجار الحبوب وطبقة تجار المال أو النقد أو الصيارفة

وتتعاون هاتان الطبقتان مع الدولة لجمع الضرائب، ويقوم التجار بشراء حصة الدولة من المحاصيل بموجب سندات مكتوبة يدفعونها للخزينة سلفاً مقابل قيمة هذه المحاصيل نقداً.

ويذهب التجار برفقة رجال الدولة عند جني المواسم أو المحاصيل إلى جمع حصة الدولة من المحاصيل وينقلونها لبيعها في أسواق المدن بأسعار عالية، إلا أن هذه الطبقة لا تمتلك المال الكافي دوماً فتلجأ إلى اقتراض المال بفوائد عالية من طبقة الصيارفة لتستطيف أن تسدد للدولة التزاماتها. وبهذه الطريقة تتحول الضرائب العينية بيد التجار إلى سلع تخضع لقوانين السوق، وبوجود هاتين الطبقتين يتم انتقال الفائض إلى التجارة وسوق التبادل، ولذلك تغيب أسباب تقسيم العمل بين الريف والمدينة وتبادل السلع فيما بينهما.

وعليه يغدو النقد مقياس للقيمة أي وسيلة حسابية لتقدير حصة الدولة من المحاصيل وهي قيمة مرتفعة عن الحصة الحقيقية، لأن النقد لم يكن متوافراً لدى الفلاحين ليدفعوا الضريبة نقداً فيدفعونها عيناً أكثر قيمة فيما لو تم دفعها نقداً.

- **كارل هانريك ماركسKarl Heinrich Marx (1813_ 1883):**

فيلسوف ألماني، واقتصادي، وعالم اجتماع، ومؤرخ، وصحفي وذو توجه اشتراكي ثوري، لعبت أفكاره دورًا هامًا في تأسيس علم الاجتماع وفي تطوير الحركات الاشتراكية. واعتبر **(ماركس)** أحد أعظم الاقتصاديين في التاريخ. نشر العديد من الكتب خلال حياته، أهمُها بيان الحزب الشيوعي (1848)، ورأس المال (1867) تفترض نظريات **(ماركس)** عن المجتمع، في الاقتصاد والسياسة أن كل المجتمعات تتقدم خلال الصراع بين الطبقات الاجتماعية:

- صراع بين طبقة الملاك المتحكمين بالإنتاج.
- وطبقة العمال الذين يعملون لإنتاج السلع.

عارض **(ماركس)** بشدة النمط الاقتصادي الاجتماعي السائد، أي الرأسمالية، التي أسماها "البورجوازية"، التي كان يعتقد أنها مسيرة من قبل الطبقات الغنية لأجل مصلحتهم، وتوقع بأن الرأسمالية كسابقاتها من النظم الاقتصادية الاجتماعية ستولد من دون شك توترات داخلية تقودها إلى التدمير الذاتي واستبدالها بنظام جديد: الاشتراكية. ورأى أن المجتمع تحت النظام الاشتراكي سوف يحكم من قبل الطبقة العاملة فيما أسماه "البروليتاريا"، أو "دولة العمال" أو "ديمقراطية العمال". كان يعتقد أن الاشتراكية بدورها سوف تستبدل بمجتمع بدون دولة وبدون طبقية وهو الشيوعية. بالإضافة إلى إيمانه بحتمية الاشتراكية والشيوعية، نشط **ماركس** بالمحاربة لتطبيق الاشتراكية، ملزماً علماء الاجتماع والجماهير المعدمة تنفيذ عمل ثوري منظم للإطاحة بالرأسمالية والقيام بتغيير اقتصادي اجتماعي.

اهتم **(ماركس)** بدراسة المجتمعات الشرقية وعمل على فهم أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي في الشرق القديم، واستخدم مقولة "نمط الإنتاج الآسيوي" كبديل لمقولة الاستبداد، وصنف هذا النوع من النمط كمرحلة تلي المرحلة المشاعية وبذلك تكون التشكيلات الاقتصادية_ الاجتماعية وفق الآتي:

الآسيوي ⟵ العبودي ⟵ الإقطاعي ⟵ البرجوازي الحديث

وتحدث **(ماركس)** عن نمط الإنتاج الآسيوي بقوله إن: الدولة في المجتمعات الآسيوية النهرية تتولى تنفيذ جملة من الوظائف الخدمية والإدارية والزراعية في الحياة الاقتصادية، وتغدو المحرك الوحيد للمشاريع الحيوية التاريخية ما يفضي بالضرورة الى ظهور تنظيمات اقتصادية كبرى تجعل الدولة في أغلب الأحوال المالك الوحيد للأرض ولوسائل وأدوات الإنتاج الرئيسية الأخرى فيها، فيما يفضي بالضرورة أيضاً إلى نشوء تدريجي لأنظمة حكم استبدادية بفضل بيروقراطية ومركزية الدولة ذاتها التي تفرض على تلك المجتمعات آلياتها لتنفيذ وظائفها في مرحلة تخطيها لحالتها الأولى القروية المشاعية وانتقالها الى حالة اقتصادية_ اجتماعية أعلى .

ورأى **(ماركس)** أن الريف ينقسم إلى مجموعة مشاعات، وضمن هذه المشاعات، لا يكون الفلاحين مالكين ولا أقنان، وإنما توزع الأرض عليهم والمواشي ويعاد توزيعها دورياً بشكل سنوي. فالفلاحون يشتغلون في الأرض ويقدمون المنتوج للدولة، التي تترك لهم الحق الاحتفاظ بجزء منهم، هذه المشاعات تعيد باستمرار انتاج ذاتها على مر العصور، وتنعدم فيها الملكية الخاصة. والملكية تكون للدولة باعتبارها جهاز إداري بيروقراطي ضخم يقوم بإدارة العمل الزراعي، وبتأمين مستلزماتها مقابل هذه الخدمات تقوم بجمع الضرائب بصفتها المالكة للأرض ووسائل الإنتاج، لذا يندمج هنا الريع بالضرائب، إذ تحصل الدولة على الريع (الإيجار) لأنها المالكة للأرض كما تحصل على الضريبة من الفلاحين.

أما عن العلاقة بين الريف والمدينة فرأى **(ماركس)** بأنها علاقة عضوية، وأن المدن تؤدي أدواراً إدارية كمكان لإقامة الحاكم ورعاياه وموظفيه الذين يحصلون مقابل خدماتهم على جزء من الفائض، يأخذ شكل مداخيل ينفقونها في المدن في مبادلة هذا الدخل مع السلع الأخرى، يأخذ التبادل السلعي.

وتحدث عن الأسباب الاقتصادية لنشوء المدن في أسيا، فقسم المدن في آسيا القديمة إلى نوعين:

- ❖ المدن الإدارية: مقر لإقامة الملك ورعاياه
- ❖ المدن التجارية: تجري فيها الأنشطة التجارية.

➢ **ماكس فيبر Max Weber (1864_ 1920):**

عالم ألماني في الاقتصاد والسياسة، وأحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث ودراسة الإدارة العامة في مؤسسات الدولة، وهو من أتى بتعريف البيروقراطية، وعمله الأكثر شهرة هو كتاب (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية) حيث أشار فيه إلى أن الدين هو عامل غير حصري في تطور الثقافة في المجتمعات الغربية والشرقية، وفي عمله الشهير أيضاً "السياسة كمهنة" عرف الدولة: بأنها الكيان الذي يحتكر الاستعمال الشرعي للقوة الطبيعية، وأصبح هذا التعريف محورياً في دراسة علم السياسة. وله العديد من الدراسات الاقتصادية منها كتاب في (نظرية التنظيم الاقتصادي والاجتماعي) وكتاب آخر في (الاقتصاد والمجتمع).

كانت رسالة الدكتوراه (أشكال العلاقات الزراعية في العالم القديم) لـ **(فيبر)** تتطرق لتحليل أشكال الإنتاج في الشرق وفي آسيا عموماً، واستخدم مصطلحات مثل (الإقطاع الحكومي، والاشتراكية الحكومية). واهتم **(فيبر)** بدراسة أسباب نشوء ظاهرة التمدن، فميز بين أنماط المدن الغربية وأنماط المدن الشرقية.

- **فالمدن الديمقراطية:** تتميز بوجود المؤسسات المدينة والقانون الذي يسمح للأفراد بالترشيح والانتخاب، والتعبير عن آرائهم وانتخاب ممثليهم، ويسمح بقيام التنظيمات الحرفية والتجارية التي تنظم العمل الحرفي والتجاري بالاستناد إلى مبدأ المواطنة دون أن تكون هناك قيود مفروضة عليها، وتحتوي هذه المدن على طبقات ثورية قوامها الحرفيين والتجار الذين تتعارض مصالحهم مع مصالح مالكي الأرض، وقد أدت هذه القوى دوراً كبيراً في التطور الاقتصادي والاجتماعي، وكانت بمثابة الحاضنة لتطور المجتمع المدني، الذي بدأ يشق طريقه في مرحلة الرأسمالية.
- **المدن الشرقية:** هي مدن تفتقر إلى الديمقراطية، وتتميز بكونها مكان للبيروقراطية وللملوك والحكام الذين يبسطون هيمنتهم عليها وبالتالي تكون العلاقات الاجتماعية في هذه المدن غير مدنية.

ركّز **(فيبر)** على دور الثقافة والدين في التطور الاقتصادي والاجتماعي، ورأى أن الأديان الشرقية تعيق التطور الاجتماعي، وتمنع نضوج المجتمع المدني والرأسمالي، وبين دور العامل الثقافي في التطور الاجتماعي

وكيف ترك الدين أثره على التنظيم الاجتماعي للجماعات البشرية، ويستخدم مقولة (مشاعية المدينة) كشكل للتنظيم الاجتماعي، ويميز بين:

- **مشاعية المدينة الغربية:** تقوم على أسس مدنية ووجود المؤسسات التي تربط بين أفرادها.
- **مشاعية المدن الشرقية:** مثل الصين والهند والمنطقة العربية، فيضرب مثالاً على مدينة مكة المكرمة فيرى بأنها تقوم على الروابط القبلية أو العشائرية أو الروابط الدينية بين أفرادها.

من كل ما تقدم ذكره من الآراء السابقة في الفكر الاقتصادي الغربي يمكن أن نصل إلى مجموعة من الاستنتاجات:

1- ركّز الفكر الغربي الكلاسيكي على فكرة غياب الملكية الخاصة في الشرق.

2- سلّط الضوء على دور الدولة المميز هنا، وظهورها المبكر، واحتكارها للملكية والفائض، ولجميع الأنشطة الاقتصادية وأطلق البعض عليها صفة الاستبداد.

3- الوقوف عند ظاهرة التمدن وظهورها المبكر في حضارات الشرق، والأدوار والوظائف التي لعبتها المدن، باعتبارها مكاناً لإقامة البيروقراطية الحكومية، فقد شغلت أدواراً أساسياً في الإدارة، أو كانت مراكز تجارية تقع على نقاط تقاطع القوافل التجارية، وتتصف هذه المدن بأنها تأخذ من الريف كل شيء دون تقديم أي شيء مقابل من السلع، ودون أن تنشأ أية علاقة تبادل تجاري بينهما، وبالتالي غياب تقسيم العمل.

4- قامت المدن الغربية بأدوار تقدمية في الغرب بالانتقال من تشكيلة اقتصادية اجتماعية إلى أخرى أرقى منها، حيث لعبت المدن في أوروبا دوراً في ظهور الرأسمالية والقضاء على الإقطاعية تماماً، على عكس المدن الشرقية التي لم تقم بهذه الأدوار.

5- بينت هذه الآراء بوضوح سير حركة الفائض من المنتوج الاجتماعي، وطرق تحصيله بشكل عيني، وأساليب توزيعه بطرق غير اقتصادية من قبل الدولة وجهازها المركزي في المدن الشرقية.

==========انتهت المحاضرة الثانية==========

المحاضرة الثالثة

المقولات النظرية لتفسير أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي

أولاً_ مقولة أو أسلوب الإنتاج الآسيوي:Asiatic production system

❖ في المفهوم:

يقصد به نمط الإنتاج الذي كان شائعاً في الحضارات الإنسانية الأولى التي عرفها الشرق القديم، وأعقب أسلوب المشاعية البدائية الذي عرفته البلدان الآسيوية والمشرقية عامة المنشرة على ضفاف الأنهار والبحيرات. يقوم هذا الأسلوب على صيغة انتاج تتسم بالاستبداد والبدائية، إذ تكون الملكية للحاكم المالك الوحيد للأراضي ووسائل الإنتاج بالمقابل تأمين لوازم واحتياجات الإنتاج وتأمين وسائط نقلها وبسط الأمن والأمان بين المواطنين، وحماية طرق التجارة التي تتحكم بها الفئة الحاكمة حصراً.

❖ خصائص أسلوب الإنتاج الآسيوي:

يتسم هذا الأسلوب بالاعتماد على وجود مشاعات قروية مستبدة من قبل الحاكم، تقوم على الأنهار والبحيرات، وأن مركزية نظام الري وملحقاته تجعل الزراعة والفاعليات الأخرى متوقفة على قيام حكومة مركزية قوية تُحتم تمركز ملكية الأرض ووسائل الإنتاج في يد حاكم مستبد، واستبداده شرط ضروري لدوام الأسلوب وصموده أمام العوامل الأخرى، وحصوله على فائض الإنتاج شرط آخر ضروري للقيام بالأشغال العامة والدفاع وحماية طرق المواصلات الداخلية والخارجية. فطبيعة العمل تستدعي إنشاء هذه المشاعات التي تعتمد على حيازة الفلاحين المتساوين على أساس العمل من دون ملكية خاصة، كما تقتضي قيام فاعلية زراعية وحرفية تنشد الاكتفاء الذاتي وإفراز الفائض، مما يحد من التجارة الداخلية ويجعل التجارة الخارجية بيد الفئة الحاكمة. ومن هنا كان لا بد من ملاحظة «المظهر الطبقي» الذي يتجلى أكثر فأكثر نتيجة للتطور. ثم إنه من أجل التجارة الخارجية تنشأ محطات معزولة عن وسط الإنتاج تتطور إلى مدن تتسع فاعلياتها فتفرز العناصر الحضارية. كما يغلب الركود على هذا الأسلوب لأن خضوع القوى المنتجة للعوامل المناخية والطبيعية وما يؤدي إليه من مستلزمات يحتم انصهار الفرد (الفلاح) في الجماعة ويمنعه من التحول إلى كائن مستقل عنها، أي إنه يمنع قيام الصراع الطبقي للاستيلاء على فائض الإنتاج. لهذا تتم إعادة إنتاج «علاقات الإنتاج» نفسها، وهنا يكمن سر «ركود» المجتمعات الآسيوية. إلا أن هذا الركود لا يستمر في الأسلوب الآسيوي بفعل

كبار رجالات الدولة الذين يبادرون إلى مصادرة الأراضي ووسائل الإنتاج وتقاسمهما فيما بينهم، ويصبح الفلاحون (أقناناً) مما يفسر ضعف العوامل الداخلية لتلك المجتمعات الشرقية.

❖ **أسلوب الإنتاج الآسيوي والمادية التاريخية:**

تقول المادية التاريخية: إن درجة تطور القوى المنتجة تحدد طبيعة علاقات الإنتاج المناسبة في جدلية الانتقال البشري من أسلوب إنتاج إلى أسلوب إنتاج آخر. فالقوى المنتجة في أسلوب الإنتاج الآسيوي، تخضع لعوامل أساسية هي مناخية وطبيعية. ومن هنا كان «النموذج الآسيوي» أكثر ثباتاً وعناداً، فاتسم بهذا الركود النسبي الذي يشار إليه. لكن هل يعني هذا النوع من الركود أن المادية التاريخية هي شأن من شؤون أنماط الإنتاج الخمسة التي عرفت تسلسلها المجتمعات الأوربية فقط، وأن لا علاقة بين المادية التاريخية وأسلوب الإنتاج الآسيوي، فيسقط هذا الأخير ويتم إهماله؟ هذا ما يراه منظرو التطور النموذجي. لكن المادية التاريخية ليست، ولا يمكن أن تكون، وقفاً على المراحل الخمس. كما أنها بوصفها أداة علمية تبقى غير كافية لتفسير كل ما جرى في التاريخ. لهذا فإن «نظرية العامل الخارجي» التي تتجاهلها جماعة ربط المادية التاريخية بالمراحل الخمس تستحق أن يضاف إليها بعدٌ آخر للتناقضات الداخلية التي تطرأ على عناصر التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية داخل أسلوب الإنتاج فيها، لأن العامل الخارجي عندما يتدخل يمكن أن يخمد أو يكبت هذه التناقضات أو ينضجها في تلك المجتمعات الآسيوية.

ثانياً_ مقولة الاستبداد الشرقي:

هناك نظرية تحاول تفسير النمط الاستبدادي في الثقافات الشرقية تحديدا وصاحب النظرية هو كارل **فيتفوغل Karl A Wittfogel** نشرها في كتاب له صدر عام 1957م تحت عنوان (الاستبداد الشرقي: دراسة مقارنة للسلطة الشمولية)، وتسمى نظريته أيضا النظرية الهيدروليكية، أي النظرية المائية، وهي النظرية التي تقول بأن الحضارات القديمة بنظمها السياسية قامت أساسا كضرورة لتشييد مشاريع مائية ضخمة لجلب مياه الري عبر قنوات صناعية من الأنهار إلى أحواضها ووديانها الجافة. وهو الذي استحدث مصطلح الاستبداد الشرقي الذي استقاه أصلا من مقولة كارل ماركس عما سماه نمط الإنتاج الآسيوي.

يرى **فيتفوغل** أن تشييد مثل هذه المشاريع المائية الضخمة بما تتطلبه من تمويل وجموع غفيرة من العمال والحرفيين وأصحاب المهن في مختلف التخصصات وإدارتهم والتنسيق فيما بينهم يتطلب حكما استبدادياً قوياً قادراً على فرض النظام والانضباط على الجميع وعلى فرض الضرائب والمكوس والإتاوات ومصادر التمويل اللازمة. ويضع **(فيتفوغل)** أهمية خاصة على إدارة الموارد المائية في الحضارات النهرية، مثل النيل ودجلة والفرات، وما يتطلبه ذلك من إدارة وتنسيق. لا يختلف الماء عن المقومات الأخرى الضرورية للزراعة مثل المناخ والتضاريس وخصوبة التربة. إلا أن الماء عامل مهم، خصوصا في أحواض الأنهار ذات المناخ الجاف،

لأنه مورد طبيعي يمكن التحكم به وزيادة حجمه وتدبيره وتصريفه. ري هذه المناطق الجافة من النهر المجاور وتحويلها إلى مناطق زراعية خصبة يستلزم القيام بمشاريع ري وصرف ضخمة تديرها وتقوم على تنفيذها سلطة مركزية. وكلما كان النهر عظيما كلما كان الناتج الغذائي الذي يمكن الحصول عليه من حوضه أعظم، لكن ذلك في نفس الوقت يتطلب جهدا أكبر من التنسيق والتنظيم والإدارة والصيانة والحماية، وما يترتب على ذلك من شق الترع والقنوات وبناء السدود والخزانات والتحكم بالفيضانات وتغيير مسارات النهر وروافده. هذا يتطلب تجنيد الجموع الغفيرة من العمال وتسخيرهم وتنظيمهم وإدارتهم وإعاشتهم وسكنهم، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا تركزت السلطة في يد عدد محدود من الرؤساء والمدراء الذين يتلقون توجيهاتهم من حاكم واحد مستبد.

من يتحكم في مصادر الماء يملك سلطة مطلقة على الفلاحين، وإذا كان مصدر من مصادر السلطة أقوى وأشمل من أي مصدر آخر فإن ذلك المصدر الأقوى سوف يستحوذ على جميع مصادر السلطة الأخرى ويحتكرها بالكامل وينتج عن ذلك سلطة مركزية مستبدة يطلق عليها (فيتفوغل) مسمى "الاستبداد الشرقي" لأن هذا النوع من السلطة، في نظره، نشأ في الصين وبلاد الشرق الأوسط. ويعقد (فيتفوغل) مقارنة بين هذا النوع من السلطة وتلك التي نشأت في أوربا بمناخها المعتدل المطير الذي سمح بقيام زراعة تعتمد على الأمطار التي لا يستطيع أحد أن يتحكم فيها. هذا حال دون الاستبداد بالسلطة التي كانت سلطة متوازنة وموزعة بين الكنيسة والنقابات والأثرياء. أما في بلاد الرافدين وحوض النيل مثلا، حيث كان التحكم في مصادر الماء أمرا حيويا، فإن من له السلطة على الموارد المائية يتسلط تبعا لذلك على كل شيء من التجارة إلى الصناعة إلى حقوق الملكية. كانت السلطة في البداية بيد رجال المعبد لكنها تحولت بالتدريج إلى سلطة مدنية يسندها الجيش ويدعمها رجال الدين. وتعمل هذه السلطة على الاستحواذ والسيطرة على مصادر الثروة وتقليص دور الملكية الخاصة وكل مراكز السلطة والنفوذ التي لا تقع تحت يد الدولة. تبدأ هذه المجتمعات بدايات قوية وخلاقة في مراحلها الأولى لكنها سرعان ما تتراجع وتتحول إلى كيانات جامدة ومهترئة ثم تنهار لتبدأ دورة جديدة تحت سلطة جديدة.

- **الانتقادات**

وقد وجهت إلى نظرية **(فيتفوغل)** عدد من الانتقادات، خصوصا تأكيده على أن أهم دور كانت تقوم به النخبة الحاكمة في المجتمعات الشرقية القديمة هو إدارة المشاريع المائية والإشراف عليها. ومن البداية ينبغي التنبيه إلى أن الدافع وراء انتقادات الباحثين الغربيين (الرأسماليين) لنظرية **(فيتفوغل)** لم يكن "الفزعه" للشرقيين من أجل تبرئة ساحتهم من نقيصة الاستبداد، وإنما لأن هؤلاء الباحثين اشتموا في النظرية "صنْنان" ماركس ورائحته الكريهة. يقول (شوبيرغ Gideon Sjoberg)إن مهام النخبة الحاكمة تشمل أمورا أخرى لا تقل أهمية، منها تجييش الجيوش وتنظيم العلاقات التجارية والنشاطات المهنية وتشجيع الحرف والصناعات والتعدين وتأمين استيراد المواد الخام والمصنّعة اللازمة لازدهار المدينة والدولة والإشراف على جمع المواد الغذائية وتوزيعها.

وهناك مآخذ أخرى على نظرية **(فيتفوغل)** منها أن الشواهد الأثرية والتاريخية تفيد أن المشاريع المائية الضخمة لم تظهر إلا بعد ظهور سلطة الدولة مما يعني أنها كانت النتيجة وليست السبب لظهور الدولة. وهذا ما تشير إليه الدراسات الميدانية المعاصرة من وجود مشاريع ري تعاونية صغيرة تنفذ على المستوى المحلي في العراق بدون تدخل من السلطة المركزية ويحصل منها المزارعون على عائد لا بأس به. ويؤكد **روبرت آدمز** Robert McCormick Adams أنه خلافا لما يقوله **(فيتفوغل)** فإن تشييد وصيانة قنوات الري لم تكن تحت إشراف موظفين معينين من قبل الدولة بل ظلت إلى حد كبير تحت إشراف رجال المعبد وليس هناك ما يشير إلى أن ظهور السلطة المدنية في جنوب العراق مرتبط بالمشاريع المائية.

ثالثاً_ نمط الإنتاج الأتاوي أو التشكيلة الخراجية:

1-المسار التاريخي للمفهوم:

يعود استخدام هذه المفهوم إلى الماركسي الياباني **(جيرو هو كايا)** عام 1934م، إلا أن أكثر المستخدمين لهذا المفهوم كان **سمير أمين** عندما ميز بين نمط الإنتاج الخراجي وبين نمط الإنتاج الإقطاعي عام 1957م، وأضحت لديه تشمل التاريخ الاقتصادي الإنساني ككل، فجاءت تجديداً للمادية التاريخية ومقولاتها الأساسية، والخروج من النزعة الأوروبية المركزية في فهم التطور الاجتماعي الإنساني التي أصابت الفكر الغربي بالجمود بشقيه الإيديولوجيين: البرجوازي والماركسي، وهو بذلك يخرج عن النمط الكلاسيكي (رق_ إقطاع_ رأسمالية) أي القول بالواحدية، ويقترح الخروج عنها من خلال تعاقب ضروري لثلاث فصائل من أنماط الإنتاج: فصيلة الأنماط المشاعية_ فصيلة الأنماط الخراجية_ النمط الرأسمالي، وتجد فصيلة الأنماط الخراجية تعبيرها في الطابع العام للاست[1]لاب الاجتماعي في الطبيعة الذي يتعارض مع الاستلاب الاجتماعي البضاعي في الرأسمالية.

ميّز **(سمير أمين)** بين نوعين من الاستلاب:

- **الاستلاب الاجتماعي (الاستلاب للطبيعة)**: يميز أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية.
- **الاستلاب السلعي**: يميز المرحلة الرأسمالية.

وأن مهمة الاشتراكية هي القضاء على جميع أنواع الاستلاب الاجتماعي.

اعتمد **(سمير أمين)** في صياغة مفهوم (التشكيلة الخراجية) على مشروعه الفكري الأساس في تحليل الرأسمالية في مرحلة الامبريالية وتحولها نظام عالمي وأخذ يدقق فيما هو مشترك بين الرأسمالية والتشكيلة الخراجية، وفيما إذا كانت الرأسمالية من تلقاء ذاتها ستتحول إلى نظام عالمي، إلا أنه اكتشف في هذه التشكيلة إمكانية التحول

[1] – الاستلاب: وهو حَياةَ خُضُوعٍ واسْتِعْبادٍ بِفِعْلِ ظُرُوفٍ اجْتِماعِيَّةٍ، اقْتِصادِيَّةٍ، أَوْ فِكْرِيَّةٍ، أَوْ سِياسِيَّةٍ خَارِجَةٍ عَنْ إِرادَتِهِ، اِسْتِهْواءٌ، إِغْواءٌ، أي فقدان الإنسان وجوده الجوهري.

إلى نظام عالمي شمولي. فالأنظمة الزراعية المركزية للأنماط الخراجية المكتملة ما هي إلا الشكل الأسبق لهذا النوع الذي انبثقت الرأسمالية على قاعدته التاريخية، ومن داخل أحشاء التشكيلات الخراجية الأقل تطوراً أو الطرفية (غير المكتملة) لتتجاوز نطاقها الجغرافي وتصبح منظومة عالمية.

أما الاعتقاد بأن التاريخ الاقطاعي الأوروبي القاعدة لكل تطور في التاريخ الاجتماعي، فهو برأيه (الاستثناء الوحيد) للخروج من الأشكال الخراجية المركزية المكتملة إلى الأشكال غير المكتملة، محاولاً تخليص الماركسية من أسر النزعة المركزية الأوروبية. وقد قسم **(سمير أمين)** التشكيلات الخراجية إلى نوعين:

أ- الإقطاع كتشكيلة خراجية طرفية:

اعتبر **(سمير أمين)** الإقطاع الغربي أنه نمط خراجي غير مكتمل أو نمط متقهقر عن النمط الخراجي المكتمل الأعم والأشمل، والمعلوم أن النمط الإقطاعي في أوروبا تشكل على أنقاض الأنماط المشاعية التي تكونت من غزو قبائل وشعوب همجية ومتخلفة على صعيد التكون الطبقي لشعوب أكثر تقدماً.

فالنمط الإقطاعي: هو ببساطة نمط خراجي غير مكتمل يتميز بجميع خصائص النمط الخراجي بصورة عامة، بيد أنه يتميز بتنظيم الإنتاج الزراعي على أساس الريع (الذي يأخذ شكل عمل السخرة) فيتقاضاه السيد الإقطاعي، الذي يمارس صلاحيات سياسية كبيرة، في ظل اللامركزية السياسية وغياب الدولة المركزية.

اتجهت النظم السياسية في أوروبا نحو المركزية المطلقة للسلطة السياسية، فتميزت بتركز ملكية الرض بيد الكنيسة والأسر الحاكمة، وهذا يتوافق مع نظرة **(أمين)** بأن أوروبا الإقطاعية كانت تتطور إلى شكل من النظم الخراجية التي عرفتها آسيا.

ب_ التشكيلة الخراجية المركزية المكتملة:

إن مفهوم التشكيلة بحسب (أمين) يتضمن في أغلب الأحيان عدة أنماط إنتاج متقاربة أو متباعدة، مكتملة أو غير مكتملة، ويعتقد أيضاً أن العلاقة الجدلية "الديالكتيك" بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج لا تصلح دوماً لتفسير التطور في التشكيلات ما قبل الرأسمالية، إذا ما قورنت بالدور الذي أدته عناصر البناء الفوقي[1] في تطور البنى التحتية في التشكيلة الخراجية، والتأثير القوي للدين والدولة في تركيز الفائض أو تطور/ إعاقة إنتاجية العمل في الزراعة. فالعلاقة بين تطور الفائض وظهور الدولة (الإدارة الحكومية) هي علاقة السبب بالنتيجة.

وقد تصور **(سمير أمين)** وجود عقبات أساسية أمام تطور القوى المنتجة تتناسب مع أنواع من علاقات الإنتاج ومن هذه العقبات:

[1] – تتمثل بالحياة الروحية، كالنظريات السياسية والأحزاب السياسية، والدولة والتشريع والأخلاق والفن والفلسفة والدين والعلاقات القائمة بينها في سياق نشاط الناس وتتأثر وتتشكل ايضا من خلال وسائل الاعلام، التربية والتعليم، والمنظومة القيمية السائدة الخ، وتتحقق، أي تتجسد هذه الأفكار بشكل ملموس من خلال المؤسسات والأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية ومختلف اجهزة الدولة.

- **العقبة الأولى:** تتصف بكون الفائض من الضعف في التشكيلات البدائية، بحيث لا يسمح بأكثر من استهلال صيرورة تكوّن الطبقات والدولة.
- **العقبة الثانية:** إن استخلاص الفائض بطرق غير اقتصادية، قد يكون سبباً مباشراً لإعاقة تطور الإنتاجية لأن المنتج غير منفصل عن وسائل انتاجه، وفائض الإنتاج لا تستأثر به طبقة معينة، بل يتركز بيد الفئة الحاكمة فتستخدمه في تطوير الإنتاجية، وفي إعادة توزيعه وفق مقتضيات إعادة الإنتاج.

رفض **(سمير أمين)** مقولة "نمط الإنتاج الآسيوي" بشدة، شكلاً ومضموناً واستبدلها بمفهوم "التشكيلة الخراجية" أو نمط الإنتاج الأتاوي، لأنه عد التشكيلة الخراجية شكلاً متطوراً جداً، يتميز بنضج الدولة، وتركيز السلطة السياسية بيدها بدلاً من تشتتها ولا مركزيتها بيد طبقة محدودة من كبار الإقطاعيين، يضاف لذلك مركزة ملكية الأرض والفائض بيد الدولة، بدلاً من استهلاك وتبديد الفائض برمته من قبل الإقطاعيين. وتميز الشكل الخراجي بالحضور الكبير والمتميز للإيديولوجيا الدينية، كتعبير عن شكل من أشكال الاستلاب الاجتماعي، مختلف تماماً عن الاستلاب الاقتصادي في الرأسمالية، حيث تم فصل المنتج المباشر (العامل) عن وسائل الإنتاج.

ج_ سمات التشكيلة الخراجية:

لخّص **(سمير أمين)** النمط الخراجي من منظور سمات التشكيلة في هذا الطور من التطور الاقتصادي والاجتماعي بما يلي:

1- تطور مرموق للقوى الإنتاجية ووجود زراعة حضرية مستقرة تستطيع تأمين غذاء كافٍ ووجود فائض كبير منه، إضافة لأنشطة غير زراعية تستخدم معارف تقنية متوارثة، واستخدم معدات متنوعة ومتطورة باستثناء الآلات.

2- أنشطة خدمية متطورة تتناسب مع مستوى وحجم الفائض.

3- انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية، تتناسب مع البناء التحتي في الاقتصاد.

4- وجود دولة مكتملة التكوين تتجاوز المستوى الفردي.

واستخلص من هذا النمط جملة كبيرة من النتائج لتطوير مقولات المادية التاريخية، ومن هذه النتائج العامة استنتج ما يلي:

1- النمط الخراجي نموذج ينطوي على تنوع كبير في الشكل.

2- يتصف هذا الشكل بخصائص عامة ومشتركة تتمثل بطرق تحصيل الفائض، التي تخضع لنوع من هيمنة البنية الفوقية في ظل اقتصاد يقوم على القيمة الاستعمالية للمنتجات.

3- الشكل الأساسي للتطور في هذه المرحلة هو النمط الخراجي المكتمل.

4- النمط الإقطاعي هو ضرب من ضروب النمط الخراجي.

5- إن وجود النمط العبودي (الرق) كان استثنائياً في هذا الطور، ولا يعدو في أغلب الأحيان أن يكون طوراً بين مرحلتين.

6- إن تنوع التشكيلات الخراجية في هذا الطور يستدعي وجود علاقات تجارية، داخلية وخارجية، بالتالي إمكانية الحديث عن شكل من العلاقات البضاعية.

7- إن الطور الخراجي ليس راكداً أو سكونياً، بل يتسم بتطور كبير في قوى الإنتاج، على قاعدة من علاقات الإنتاج الخراجية الفاعلة ضمن تشكيلات على درجة كبيرة من التعقيد.

وفي مقاربة (**سمير أمين**) بين التشكيلة الخراجية والرأسمالية أراد من ذلك القول أن الرأسمالية بصفتها تشكيلة مكتملة قد تستنفذ ذاتها؟ وتظهر على أطرافها في جنوب وشرق آسيا أشكال رأسمالية غير مكتملة، تمتلك قدرة أكبر على التطور كما في الصين والهند، وتتحول هذه المناطق من أطراف إلى أشباه مراكز للرأسمالية، وقد أثبت التطور الحديث صحة هذا الاستنتاج فيما بعد...

========== انتهت المحاضرة الثالثة==========

المحاضرة الرابعة

أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي في المشرق العربي

يمكن تقسيم مراحل التطور ما قبل الرأسمالية في هذه المنطقة إلى ثلاث مراحل أساسية: المرحلة المشاعية_ المرحلة القديمة (العبودية)_ المرحلة الوسيطة

أولاً_ المرحلة المشاعية:

كانت أولى المشاعات قد قامت على علاقات دم كالقبيلة والعشيرة، مع بدء الجماعات البشرية بالاستقرار في المناطق الخصبة كالسهول والواحات والمناطق الداخلية. وكانت أولى التجمعات القروية قد نشأت في (المريبط[1] وأريحا[2]) ومنها انطلقت في الألف السادس قبل الميلاد أولى موجات الزراعة شبه المستقرة نحو آسيا وجنوب أوروبا وبدا انتشار زراعة القمح والشعير. أما من الناحية الثقافية فكانت أولى الديانات ظهر مع العصر النيوليتي[3] (8500_ 4500 ق.م) فكانت الطقوس الدينية تمثل دورة حياة القمح كدورة حياة الآلهة، وجملة الأعمال الزراعية يتداخل فيها الطقس الديني مع العمل الزراعي كإعادة تجديد لحياة الآلهة.

وبدأت أولى أشكال الإدارة تأخذ شكل سلطة (القرية_ المعبد) وبرز دور الكهنة مع ظهور التمايز المبكر في تقسيم العمل بين الرجال والنساء، وبين من زاولوا العمل المنتج كالزراعة والرعي والصيد وبين الكهنة ومن مارسوا الأعمال الفكرية. إلا ان أهم معالم تطور قوى الإنتاج لم تكن الخصوبة المرتفعة للتربة، التي جسدت نفسها بالألوهية المؤنثة والسلطة الأمومية كرمز للخصب فحسب، بل في اكتشاف العجلة الفخارية والكتابة في

[1] – المريبط: تقع الآن تحت مياه بحيرة الفرات في محافظة الرقة، كانت أول مناطق استقرار الإنسان في التاريخ، حيث مارس أعمال الزراعة وتربية الحيوان، وعندما وجد هذا الإنسان الغذاء متوفراً طوال العام زاده الأمر تمسُّكاً بالبقاء في منطقة نهر الفرات، فقام ببناء المسكن، حيث أخذت هذه المساكن شكل بيوت دائرية، وكانت الغابات كثيفة حول النهر.

[2] – أريحا: هي مدينة فلسطينية تاريخية قديمة تقع في الضفة الغربية بالقرب من نهر الأردن وعند شمال البحر الميت، والتي يعود تاريخها إلى 10,000 سنة قبل الميلاد. هي عاصمة محافظة أريحا وهي أقدم المدن في التاريخ.

[3] – العصر النيوليتي: العصر الحجري الحديث أو «النيوليت» neolithique مصطلح يوناني الأصل، يتألف من neos وتعني حديث وlithos وتعني حجر، وهو المرحلة الأخيرة من عصور ما قبل التاريخ عرف الإنسان فيه الاستقرار الدائم في قرى ثابته من خلال توصله إلى الزراعة وتدجين الحيوانات كما شهد الإنسان في هذه المرحلة تطور الفكر الديني وتوصله أيضاً لصناعة الفخار واستخدامه في الحياة اليومية للتخزين والطبخ وغيرها

أواسط الألف الخامسة ق.م وظهور ثورة في الإنتاج الزراعي. كما ظهر العمل الحرفي البسيط في قطاعيين أساسيين:

- **العمل الحرفي المنزلي:** غزل الصوف، وحفظ الأغذية.
- **العمل الحرفي في المعابد:** فيها اكتشف الليف البري من النبات، واستخدم في صناعة الثياب إضافة للصوف الذي حل محل الجلود.

وكان لاكتشاف النار إلى جانب تدجين حيوانات الجر قد مهّد لثورة على صعيد النقل، باستخدام الثيران والحمير لجر العربات الثنائية العجلات، التي أصبحت تنقل الأسلحة والجيش والمؤن والسلع لأماكن بعيدة ولأهداف عديدة كالحرب والتجارة.

نشأت المدن الأولى ضمن نواة (القرية_ المعبد) بشكل متزامن مع اكتشاف الكتابة وثورة الإنتاج الزراعي، ومع ظهور المدن بدأ النظام الديني الأمومي[1] يتزعزع وبدأت السلطة في المجتمع تنتقل للرجل، فتكونت (مدن_ الدول) القوية ذات التنظيم التراتبي الهرمي الصارم للسلطة وتمركزت السلطة حول (الملك_ الإله).

وكان دور الدين في هذه المجتمعات مهماً جداً، لا في حياتها الاقتصادية القائمة على الزراعة فحسب، بل في حياتها الاجتماعية. حيث توجه الناس يومياً للمعبد للممارسة الطقوس الدينية، وبدأت تتشكل سلطة صغيرة حول الكاهن، مهمتها جمع الفائض والأقوات لمعابد الآلهة التي كان لها أراضي خاصة عدا عن الهبات والتبرعات، وبدأ الاعتماد على العسكر لحماية وحراسة المعابد وأصبح الكاهن رئيس السلطة في المدينة _ المعبد.

ثانياً: المرحلة القديمة (العبودية):

ظهرت المدن بوقت مبكر في الشرق القديم، بالمقارنة مع مدن البوليس[2] الإغريقية، وهي فترة لات تقل عن ثلاثة آلاف سنة، إذ عرفت مصر القديمة وبلاد الرافدين وسوريا هذه المدن التي تسمى (مدن_ الدول) في أواسط الألف الرابع ق.م. وأثار هذا الظهور المبكر لمدن الشرق جدلاً فكرياً وجرت محاولات لاعتبار المدن البوليس النموذج الأمثل للمقارنة مع مدن الشرق القديم.

فقد وصف (**ماركس**) المدن (اليونانية_ الرومية) القديمة بأنها تجمع لمالكي العبيد والأرض هذه المدن التي اتسمت بها المرحلة العبودية والمجتمع العبودي، تختلف كثيراً من حيث أدوارها ووظائفها وبنيانها الاجتماعي عن المدن الآسيوية القديمة، فكانت المكان الذي جرى فيه استهلاك الفائض والعمل بآن معاً، إذ تعيش فئات الأحرار في المدينة إلى جانب ملاكي الرض والعبيد من حساب هذا الفائض الزراعي.

---

[1] – **النظام الأمومي:** عبارة عن شكل افتراضي من أشكال المجتمع تكون فيه السلطة للمرأة، سواء في الفضاء الأسري أو الاجتماعي أو السياسي. فالأبناء فيه يُنسبون إلى الأمّ، وينحصر حقّ الإرث في فرع الأمّ في سلسلة النسب، هذا فضلاً عن أنّ الزوج يقطن مع عشيرة الأمّ.

[2] – **البوليس:** والتي تعني حرفياً مدينة في اليونان، وتستخدم عادة في تحديد مناطق اليونان القديمة: مثل أثينا الكلاسيكية ومعاصريها، ولذلك فإن پوليس كثيراً ما تُترجم كـ "مدينة–دولة".

أما (دول_ المدن) في الشرق القديم فكان ظهورها المبكر على شكل (مدن_ المعبد) قد انطوى على خصائص وسمات من التشابه والتماثل مع مدن البوليس، لجهة كونها أيضاً اعتمدت على الفائض المحصل على شكل ضريبة من الريف، لكن جميع سكان المدينة هم تابعين للملك (رعايا الملك) ويعيشون من حساب الفائض الذي ينفقه هو وموظفيه.

ويُعد شكل الملكية الفارق الجوهري بين مدن _ البوليس التي أعطت للفرد حق المواطنة في المدينة ومن خلالها أعطي الفرد حق الملكية الخاصة ضمن مشاعة المدينة، وبين مدن الشرق القديم_ دول. وإن مدن _ المعبد ببساطة لم تكن مكاناً لمالكي العبيد والأرض، إذ إن ملكية الأرض قد انتقلت من مشاعة القبيلة إلى مشاعة القرية ومن ملكية القرية إلى ملكية المعبد في المدينة، ثم أصبحت ملكية الدولة أو ملكية الملك حاكم المدينة. كما أن القانون الذي يحكم هنا وينظم علاقات ملكية الأرض والمياه والتصرف بالفائض، هو قانون يستمد سلطته من الآلهة باعتبارها مانحة الأرض السلطة. فالملكية المتجسدة بشخص الملك حاكم المدينة تحتكر الأرض ووسائل الإنتاج والفلاحين. إن ملكية الأرض على مر العصور تعود للمؤسسة العليا وما الأفراد من كهنة أو ملوك أو ولاة، إلا مشرفين ومتصرفين باسم هذه المؤسسة (مشاعة_ القرية) أو (المدينة_ المعبد) أو (المدينة_ الدولة).

أ_ الخصوبة وظهور الدولة المبكر:

اعتقد **(ماركس)** أن سبب الظهور المبكر للدولة المركزية في مجتمعات الشرق القديم، هو الزراعة المروية على ضفاف الأنهار الكبرى، التي سمحت بوجود فائض كبير في إنتاج الغذاء، أدى لحدوث التقسيم المبكر للعمل بين العمل الجسدي والعمل الفكري، وظهور فئات منقطعة تماماً عن العمل الزراعي وتعيش من حساب هذا الفائض، فمارست الإدارة والحكم إلى جانب الحكام.

شكّلت هذه الفئات العماد الأساسي لجهاز الدولة ولسكان المدن المبكرة، والتي عاشت من حساب هذا الفائض الذي تركز بيد الدولة في ظل خضوع السلطة لنوع من التنظيم الصارم، والتسلسل الهرمي حيث يقف على رأسه الملك الإله ممثل السلطتين السماوية والأرضية، وبالتالي فإن سبب وجود الفائض من الإنتاج وظهور الدولة إنما يعود إلى:

1. الخصوبة العالية للأرض.
2. تركيز العمل الاجتماعي وتكثيفه.
3. التطور التقني المبكر من اكتشاف الكتابة وظهور التعليم في المعابد وتطور وسائل الزراعة والصناعة آنذاك.

هذه الشروط مهدت لعملية الانتقال من الإنتاج الاستهلاكي إلى الإنتاج التبادلي. أما وظيفة الجهاز الإداري الحكومي تنفيذ الأوامر الملكية أو أوامر الدولة والسهر عليها في شؤون جمع الضرائب وزراعة المحاصيل وتقاسم المياه...إلخ.

ب_ أشكال الملكية:

على الرغم من أن الشرق لم يسن أية قوانين تحرم الملكية الخاصة في أي عصر من العصور، فإن حجم ومساحة الأراضي المملوكة بشكل فردي كانت محدودة المساحة، في حين كانت الأشكال السائدة والمنتشرة هي:

ملكية المعابد: هو الأقدم لملكية الأرض، فلكل معبد أملاكه الخاصة.

ملكية الدولة: تشكلت أراضي الدولة من الأراضي المصادرة بالحرب أو الأراضي التي تقع على ضفاف الأنهار وتروى بالمشاريع الحكومية الكبرى للري.

ج_ الدولة وطرق توزيع الفائض:

الدولة لها الحق بجمع الريع بصفتها المالك الأعلى للأرض، ولكون الفلاح مستأجر للأرض فإنها تمتلك الحق بجمع ضريبة لقاء خدماتها المختلفة، مثل بناء السدود والأقنية وأعمال الري وشق الطرق وأعمال الدفاع والأمن والإدارة.

د_ المدن التجارية في الشرق العربي القديم:

خضعت المدن التجارية في ظروف ظهورها وتطورها لحركة ودورة الفائض الخارجية عبر التجارة الدولية. وقد أدت هذه المدن دوراً مهماً في الحياة التجارية الدولية بين الشرق والغرب، بين شمال المتوسط وجنوبه وشرقه.

و_ مفهوم العبودية:

بالرغم من التباين في آراء الباحثين حول وجود العبودية في هذه المرحلة فإن هذه الطبقة بقيت في حالة سكون، فالأعمال العضلية المجهدة لم تكن حكراً لهم دون نظرائهم من الأحرار، فالدلائل التاريخية تشير إلى تمتع العبيد بحقوق اجتماعية وإنسانية، وكان سيد العبد مسؤول عليه أمام المجتمع عن أفعال العبد أمام القانون. كما لم تمنع القوانين الشرقية زواج الرجل الحر من الأمَة، أو حق وراثة العبد لسيده، فقد سمحت تشريعات حمورابي مثلاً أن يتزوج الأحرار من العبيد، وعدت الأولاد أحراراً في هذه الحالة. على الرغم مما وصف به العصر البابلي بالعبودية ومدى الظلم الذي لحق بالعبيد جراء القانون.

خلاصة القول: إن المرحلة القديمة في الشرق الأدنى لا يمكن توصيفها بالعبودية، وربما يصدق وصف (سمير أمين) لهذه المرحلة بـ (النمط الخراجي).

ثالثاً المرحلة الوسيطة في الوطن العربي:

بدأت هذه المرحلة مع ظهور الإسلام، ونضجت سماتها بين القرنين السابع والثامن الميلادي مع ازدهار الدولة العربية (الأموية والعباسية) واستمرت حتى القرن الثامن عشر. وكان للتشريع الإسلامي الدور الكبير في تنظيم الحياة الاقتصادية والادارة إلى جانب تنظيم الحياة الاجتماعية والثقافية والفكرية. حيث تميز التشريع الاقتصادي الإسلامي بقدرته على صهر خبرات الحضارات السابقة في إدارة الدولة وتنظيم المجتمع، والخروج بتشريع عالمي دينامي مرن يتمتع بنصوص مفتوحة على خبرات الأجيال في الإدارة والحكم، فحاولت التوفيق بين المصلحة الفردية وتحفيز الأفراد على العمل والكسب والملكية، وبين المصلحة العامة للمجتمع عبر الدولة، مما أسهم في التكامل الاقتصادي والتضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، وكوّن شبكة أمن اجتماعي ضخمة عبر المؤسسات الأهلية والوقفية والحكومية للرعاية الاجتماعية. ويمكن تقسيم المرحلة الوسيطة في الوطن العربي إلى مرحلتين أساسيتين هما مرحلة الحكم المدني، ومرحلة الحكم العسكري:

❖ **مرحلة الحكم المدني:**

تمتد بين أواسط القرن السابع حتى نهاية القرن التاسع الميلادي، حيث تميزت بسيطرة رجال الإدارة المدنية أو ما يطلق عليهم "رجال القلم" على شؤون الإدارة والحكم. إذ اتسمت هذه المرحلة بتراكم رأس المال والعمل الاجتماعي، الذي أهّل المجتمع العربي للانتقال إلى مرحلة نوعية أكثر تطوراً من المرحلة الوسيطة، لو لم يحدث القطع التاريخي بفعل الحروب الصليبية والغزو المغولي.

➢ **سمات مرحلة الحكم المدني:**

1_ أحكام الأرض في مجال الملكية:

بدأ الإسلام بتنظيم الحياة الاقتصادية وتنظيم الإدارة (الدووابن) فحدد طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الفرد والدولة، وبين الأفراد على اختلاف مواقعهم الاجتماعية من السلطة أو الثروة، وشجع على حرية التملك وحرية العمل والتجارة، كما وضع أسس عقلانية لنظام دقيق ومفصّل في التشريع الضريبي، وقد عرفت هذه المرحلة ثلاث أشكال أساسية لملكية الأرض أهمها:

أ- ملكية الدولة (بيت مال المسلمين):

لقد عُرفت أرض الدولة باسم الأرض الخراجية (الأميرية) وتصبح الأرض خراجية أو ملكاً للدولة في الأحوال التالية:

- إذا كانت الأرض قد فتحت بالحرب، وخسر أهلها الحرب، فإنها تضم تلقائياً إلى الدولة بعد تقسيم الغنائم على المتحاربين، وإعطاء المقاتلين حصصاً أو تعويضاً عنها، ويدفع أصحابها عنها الخراج.

- إذا فتحت الأرض بالحرب وصالح أهلها عليها بموجب هدنة، فتصبح الأرض خراجية مع بقاء الاستعمال والملكية بيد أصحابها، ويُفرض عليها الخراج.
- الأراضي التي يصالح أهلها عليها، ولا يرفعون سلاح ويقبلون بدفع الخراج والجزية، وتبقى الأرض بيدهم ولكن تدفع الخراج.

ب_ الملكية الفردية الخاصة:

الأراضي العشرية: وهي كل أرض مملوكة بطرق صحيحة لأفراد مسلمين، أم من أهل الكتاب وتنتقل بالتوريث من الآباء للأبناء، أو جرى استصلاحها أو إحياؤها بجهد بزراعتها، فإنها تصبح ملكاً خاصاً وتدفع بالعشر إذا كان أصحابها مسلمين (10%) من المحصول للدولة، أو تدفع الخراج إذا كانت ملكاً لأهل الذمة ومتوارثة بطريقة صحيحة.

ج_ ملكية الوقف الديني (الأحباس):

يُعد الحبس أو الوقف الديني من الأشكال القديمة للملكية، التي كانت موجودة قبل الإسلام، فالأملاك الوقفية معفاة من جميع أنواع الضرائب، ومحمية قانونياً من الاعتداء عليها والتصرف بها.

تأتي مؤسسة الوقف في المرتبة الثانية بعد الدولة في حجم الملكية، فقد امتلكت الأوقاف مساحات واسعة من الأرض والعقارات وجميعها تقع تحت إشراف الدولة.

2-الضرائب:

فرضت الضرائب على الأرض الزراعية إلى جانب (الريع والإيجار) للأرض إذ كانت تعود للدولة، وكانت الضريبة تفرض على وحدة المساحة، والريع على كمية المحصول.

عُرفت الضرائب على المحصول في الإسلام بالخراج والعشور وفي مراحل متأخرة أطلق عليها العثمانيون تعبير (الميرى) وكانت تؤخذ عيناً كنسبة من المحصول، ويقوم موظفون مختصون يساعدهم رجال الإدارة وحكام الأقاليم والولايات، أو يتم ضمانها من قبل التجار بموجب عقود مع الدولة، ثم يجمعونها بأنفسهم من الفلاحين عند الموسم.

كانت الضرائب تحدد بدقة من قبل المشرّع، دون وجود تجاوزات وفساد من قبل الولاة وجباة الضرائب الموظفين، وكان من أهم أنوع الضرائب الزراعية في هذه المرحلة:

- **الخراج:** في الشريعة الإسلامية نوع من الضريبة. تدفع على الأرض وتدفع سنويا بمقدار معين من محاصيلهم الزراعية أو من أموالهم، وهذا المقدار يسمى خراجاً.

أول من وظف الخراج هو الخليفة **عمر بن الخطاب** عندما فُتحت العراق، حيث اجتهد مع الصحابة، ولم تقسم العراق بين الفاتحين وضرب عليها الخراج، ثم استمر فعل عمر والصحابة مع ما فتح في عصره كأرض الشام ومصر وغيرها، لم يقسم منها شيء وضرب عليها الخراج.

- **العشور:** هي ضريبة مفروضة على أرض المسلمين وتكون بمقدار 10% من المحصول إذا كانت بعلية، و5% إذا كانت مروية بجهد.
- **الزكاة:** ضريبة تؤخذ من المسلمين عن الأموال المنقولة وغير المنقولة، التي تدر ربحاً صافياً، وتؤخذ كعشور من محاصيل الأرض التي تصلح كغذاء للبشر أو أقوات، شريطة أن يتجاوز المحصول مقداراً يزيد عن حاجة الاستهلاك الشخصي.
- **المكوس:** هي الضرائب التي يتم فرضها على التجارة الخارجية، وتؤخذ من المدن الحدودية التي أطلق عليها العرب اسم (الثغور) وعرفت فيما بعد بالجمرك في العهد العثماني، وكانت قيمة المكوس أو ضرائب التجارة على الأجانب من خارج دار الإسلام نحو 20% من قيمة البضاعة، وعلى العرب من أهل الذمة 5% من قيمة البضائع، وعلى التجار المسلمين 2.5% من قيمة البضائع.
- **الجزية:** الجزية هي ضريبة إسلامية سنوية تفرضها الدولة على الرجال البالغين غير المسلمين الذين يعيشون في الدولة الإسلامية المعروفون باسم أهل الذمة.

3_ طرق جمع الفائض وأبواب إنفاقه:

كان الفائض في بداية الدعوة الإسلامية يوزع كغنائم على المجاهدين وباقي المسلمين إلى فترة عهد الخليفة عمر بن الخطاب الذي أقر إحداث ديوان العطاءات فكان هذا الديوان نواة الإدارة المالية في الإسلام. أما تحصيل الفائض فكان يتم بطريقتين:

- عيناً: وهو ريع الأرض، ويتم تحصيله كنسبة أو جزء من المحصول.
- نقداً: تشمل الضرائب بأنواعها، وتفرض الضريبة على وحدة المساحة من الأرض.

4_ الإدارة والتنظيم الاجتماعي:

بدأت عملية التنظيم الإداري للدولة العربية الإسلامية تترسخ فعلياً مع مرحلة الحكم الأموي، وتطورت الإدارة العربية الإسلامية تطوراً كبيراً في القرنين السابع والثامن، وقامت الإدارة في صدر الدولة العربية (الأموي والعباسي) بوظائف اجتماعية من أهمها:

- ✓ الوظيفة الاقتصادية: وتتمثل بتنظيم القيود والسجلات المالية والمحاسبة، وضبط طرق تحصيل الضرائب بوجود أبواب أو دواوين فرعية لكل نوع من مداخيل الدولة، ومراقبة سبل الإنفاق للدخل، وتنظيم الرواتب النقدية والعطاءات الدورية من الغذاء والملبس لموظفي الدولة وأجهزتها إضافة لاهتمام الدولة بالزراعة والتجارة والصناعة، وصيانة الطرق وحماية القوافل، أعمال الصيانة الدورية لمنشآت خدمية من صحة وتعليم وشبكات الري والصرف الصحي.

- ✓ الوظيفة الحقوقية (القضائية): تتمثل بتطبيق أحكام الإسلام والشريعة الإسلامية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإجراء المحاكمات وتطبيق أحكام القانون الشخصية والمواريث وفض المنازعات عبر المحاكم التالية:

–المحاكم المدنية: يرأس السلطة القضائية قاضي القضاة الذي يُعيّن القضاة في المحاكم، ويجب أن يكون القاضي مدني فقيه بأحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال المدنية والشخصية، وتعد السلطة القضائية اعلى سلطة في الدولة.

– المحاكم العسكرية: يرأسها قاضي قضاة العسكر ويعين من الوالي أو السلطان، وتختص بأمور رجال الجيش وبكل ما يتعلق بحقوقهم وواجباتهم.

– الإفتاء العام: يرأس المفتي العام مجلس الإفتاء الذي يضم علماء وفقهاء في المذاهب الخمسة، ويفض مجلس الإفتاء العام في المسائل التي يختلف حولها الفقهاء والقضاة، ومن صلاحيات المفتي العام إصدار الأوامر بتعيين الخليفة أو خلعه وإحالته إلى القضاء.

– المحاكم الخاصة بأهل الذمة: تركت للرعايا غير المسلمين الحرية بتنظيم المحاكم الخاصة بهم، والتي تنظم وفق أحكام شريعتهم الدينية، فكان لليهود محاكمهم الخاصة، وللنصارى محاكم دينية تشرف عليها الكنيسة للفصل في أمور الرعايا المسيحيين.

– مجالس المظالم: هي شكل خاص من المرافعات والشكاوى والادعاء من المواطنين على رجال الدولة على اختلاف وظائفهم ومراتبهم. فكانت علنية تنعقد في مكان عام بحضور الخليفة أو ممثل عنه وقاضي القضاة وقائد الشرطة، فاختصاص هذه المحاكم رد المظالم لأصحابها وفض المنازعات بين رجال الدولة، أو فيما بينهم وبين المواطنين خارج دوائر المحاكم.

- ✓ الوظائف الثقافية: وأهم هذه الوظائف نشر الإسلام والدعوة إلى عقيدة التوحيد. والسهر على تطبيق الآداب والسلوك وضبط العلاقات الاجتماعية بما يتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، إلى جانب الاهتمام بالعلوم الشرعية والفقه، والعلوم الوضعية بما يضمن قوة الدولة، وتطبيق العدالة والمساواة بين الناس، والتشجيع على التعايش بين أبناء الديانات التوحيدية الثلاث.

5_ سمات مرحلة الحكم المدني:

- ❖ في مجال الإدارة: اتصفت الإدارة بنوع من اللامركزية في الولايات فيما يتعلق بإدارة شؤونها الاقتصادية والاجتماعية، وإن غلب الطابع المركزي على طبيعة نظام الحكم، إلا أن الولاة وحكام الأقاليم منحوا صلاحيات واسعة، شريطة الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الاقتصاد والمعاملات الاجتماعية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون حدوث تعسف من قبل الإدارة الحكومية تجاه الرعايا.

- ❖ شكل نظام الحكم: انتقل شكل الحكم من الانتخاب عبر الشورى إلى نظام الحكم الوراثي، أي من الحكم الديمقراطي للحكم الملكي، وأصبح مجلس القضاء والإفتاء يصدر مراسيم التعيين والخلع للخلفاء.
- ❖ في مجال الضرائب: جرى تحصيل الضرائب بطريقة مقبولة مما سمح بوجود فائض كبير في خزينة الخلافة في دمشق أو بغداد أو القاهرة، تم توظيف هذا الفائض في العمل الحرفي والتجاري، وتطوير مؤسسات التعليم والمؤسسات الخدمية في المدن، ونشوب حالة من البذخ والترف في حياة القصور.
- ❖ في مجال الصناعة والحرف: تم تنظيم العمل الحرفي والإنفاق على الورش الحكومية من أجل تأمين الكساء لرجال الدولة، وظهرت أنواع من النسج التي غزت الأسواق العالمية.
- ❖ في مجال الثقافة: تطورت العلوم والترجمة وأنشأت دار الحكمة في بغداد بمثابة أكاديمية للعلوم، كما نشطت الترجمة إلى العربية عن اللغة الإغريقية للفلسفة اليونانية، وعن اللغة الفارسية وترجمة الأدب والحكمة الفارسية وغيرها من اللغات الأخرى. كما تطورت العلوم الوضعية والفلسفية وكذلك فنون الخط والشعر والزخرفة وهندسة العمارة.

ثانياً_ سمات مرحلة الحكم العسكري:

1- تميزت هذه المرحلة بعسكرة الإدارة والاقتصاد، وتم توزيع مداخيل الدولة على شكل إقطاعات فتشكلت نخبة عسكرية استأثرت بالفائض من المنتوج وقامت باستهلاكه.

2- تميزت بعدم الاستقرار السياسي نتيجة للحروب والصراعات بين الأمراء في الجيش على السلطة للاستئثار بالثروة والسلطة.

3- انتشار الفساد الإداري: بدءاً من العصر العباسي، بدأ الفساد الإداري والغش في النقد فأصبح النحاس يدخل مع الفضة في صك الدراهم، وفقد النقد قيمته الشرائية، وكان الحكام يلجؤون لتغيير النقد واستبداله عدة مرات، وكانت المناصب تشترى وتباع بالرشاوي.

4- لم تطبّق أحكام الشريعة الإسلامية في أمور الملكية والضرائب تماماً، وتم تجاوز النص في بعض الأحيان بفرض غرامات على المواطنين من قبل الأمراء ورجال الدولة، وانتشر الوقف بشكل كبير نظراً لتعسف رجال الدولة واعتدائهم على ملكية الأفراد.

5- لم يكن لدى النخبة العسكرية في الدولة خبرة في الإدارة والتنظيم الاجتماعي، ولا معرفة كافية في الشريعة الإسلامية، وجاءت هذه النخب من مناطق أقل حضارة وتطوراً من المجتمع العربي الإسلامي الذي وجدت فيه وبدأت تتصارع فيما بينها على السلطة.

6- إغلاق باب الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، فأصبحت الأوامر السلطانية والفهم الشخصي لأحكام الشريعة يحدد تفسير القوانين، وتحولت الأوامر السلطانية إلى نص يحكم بدلاً من القانون والشريعة في ظل غياب دور المحاكم والقضاء.

7- تغلب على هذه المرحلة صفة الاستبداد بسبب السلطة المطلقة للحكام والدور الحاسم لرجال الجيش في إدارة شؤون الاقتصاد والدولة وتحول اسم الحاكم من خليفة إلى سلطان مطلق السلطة والصلاحيات.

==========انتهت المحاضرة الرابعة==========

المحاضرة الخامسة

تطور الرأسمالية في الوطن العربي

تمهيد:

شهد التطور الاقتصادي العربي محاولات عديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد أثار مفهوم التحول لاقتصاد السوق تساؤلاً كبيراً بين الباحثين العرب حول مدى قدرة المجتمع العربي على دخول أعتاب المرحلة الرأسمالية، والمقصود باقتصاد السوق هو انتقال المجتمع من مرحلة الاقتصاد الزراعي التقليدي المخصص للاستهلاك إلى الاقتصاد الصناعي الحديث المخصص للتجارة والتبادل.

أولاً_ شروط الانتقال إلى الرأسمالية:

1- ظهور التقسيم الاجتماعي للعمل بين الزراعة والعمل الحرفي، بالانتقال من الاقتصاد الزراعي التقليدي إلى الاقتصاد الصناعي التحويلي الحديث وتصنيع وسائل الإنتاج والاستهلاك.
2- الانتقال من تحصيل الريع في الزراعة من الشكل العيني إلى الشكل النقدي.
3- التحول من علاقات التبادل العيني بالمقايضة إلى التبادل النقدي.
4- الانتقال من العمل الحرفي اليدوي ضمن ورش صغيرة إلى العمل الصناعي الفابريكي ضمن المصانع الكبيرة.
5- الانتقال من الإنتاج لأجل الاستهلاك المحلي إلى الإنتاج من أجل التجارة الخارجية.
6- الانتقال من الإنتاج السلعي الصغير إلى الإنتاج السلعي الكبير الموسع.
7- ظهور الطبقة (الوسطى) البرجوازية التي تعمل في الصناعة والتجارة الحرة.
8- تقسيم العمل بين الريف المتخصص بالإنتاج الزراعي وبين المدينة المتخصصة بالإنتاج الصناعي والتجارة.
9- الثورة العلمية التقنية واستخدام الآلات المتطورة في الصناعة محل الأدوات البسيطة.
10- حرية السوق والاعتماد على قانون القيمة وقانون العرض والطلب في تنظيم الاقتصاد الكلي والعلاقة بين الادخار والاستثمار، وبين الأجور والأسعار بين البطالة والتضخم وتنظم الحياة الاقتصادية والسياسية والعلاقات الاجتماعية.

ثانياً_ مراحل التطور الرأسمالية في الوطن العربي:

بدأ الوطن العربي الانتقال لعلاقات رأسمالية مبكرة بالنظر إلى تطور العمل الحرفي الكبير المخصص للتجارة الخارجية وظهور أشكال متطورة من أساليب الدفع في المعاملات التجارية باستخدام (السفاتج[1]) كوسيلة متقدمة في النظام الصيرفي العربي.

1_ مرحلة التطور الذاتي للرأسمالية (1700_1860م):

بدأت هذه المرحلة إبان الحكم العثماني التي كانت منشغلة بحروب التوسع وتركت رجالاتها يتقاسمون النفوذ بسبب ضعف السلطة المركزية في إستانبول وتحلل نظام الإنكشارية، فبدأت تشكل طبقات جديدة داخل المدن العربية، من رجال الجيش العثماني المتقاعدين (الليرية) الذين استوطنوا في المدن ومن طبقة الأشراف التي ضمت التجار ورجال الدين وزعماء العائلات الكبيرة في المدن.

قادت هذه الطبقة الجديدة عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي وساعدت على الانتقال للرأسمالية مجموعة من العوامل إلا أن القطع التاريخي للتطور الاقتصادي بفعل الاستعمار الأوروبي، وكانت أهم السمات هذه المرحلة هي:

أ- الأشكال الانتقالية نحو الملكية الخاصة:

ظهرت بعض سمات الملكية تشير إلى بداية عصر سيادة الملكية الفردية من خلال أشكال رشحتها لهذا التحوّل:

- **المالكانة:** هو شكل انتقالي للملكية بين ملكية الدولة والملكية الخاصة، والانتقال من حق جمع الضرائب باسم الدولة إلى الملكية الخاصة الوراثية. وفيها كان يحق لجامع الضرائب الحق الدائم في جمعها وتوريثها إلى أبنائه.
- **ملكية الوقف الديني:** سمحت هذه الملكية بتحويل مساحات واسعة من الأرض من أملاك وعقارات حكومية وخاصة للوقف، بهدف حماية الملكية من حق مصادرتها، أو ليتهرب أصحابها من دفع الضرائب.

ب- دور الطبقة الأرستقراطية (الأشراف) في المدن:

هيمنت هذه الطبقة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المدن، وأخذت تنتهج نهجاً مستقلاً نسبياً عن الإدارة المركزية في إستانبول. إذ لم تعد ترسل جميع الضرائب، والميري[2] يقوم بجمع الضرائب لحسابها وترسل جزءاً

---

[1] – **السفاتج:** جمع سفتجة وهي كلمة معربة عن سفته بالفارسية. وأصل معناها: الأمر المتين المحكم. وسمّي هذا القرض به لإحكام أمره. بمعنى آخر: أن يعطي آخر مالاً وللآخر مال في بلد المعطي فيوفيه إياه هناك فيستفيد من آخر الطريق.

والسفتجة في علم الاقتصاد: حوالة صادرة من دائن يكلف فيها مَدينَهُ دفع مبلغ معين في تاريخ معين لإذن شخص ثالث أو لإذن الدائن نفسه أو لإذن الحامل لهذه الحوكمة.

[2] - الميري: كلمة تركية تعني الضريبة أو العطاء أو الهبة.

بسيطاً منه للسلطة المركزية في إستانبول، وقامت باحتكار التجارة وقيامهم بدور السماسرة في عمليات تبادل السلع بين الحرفيين والمزارعين.

استخدمت هذه الطبقة الفائض من المنتوج الاجتماعي لخدمة مصالحها الاقتصادية، وتراكمت لديها رؤوس الأموال الكبيرة، التي استثمرتها في تجارة الحبوب والسلع، فظهرت وكالات تجارية كبيرة لشراء القمح من الفلاحين نقداً وتسويقه للمدن وللتجارة الخارجية. وفي هذه البيئة الاحتكارية نشأت علاقات التراكم الرأسمالي وبدأت العلاقات الرأسمالية في المجتمع العربي تشق طريقها إلى النور بصعوبة بالغة.

ت-دور التجارة الخارجية:

كان للتجارة الخارجية دور في تطور العلاقات الرأسمالية تمثل هذا الدور بتراكم ثروة كبيرة من المعادن الثمينة بيد الطبقة البرجوازية الوليدة. استخدمت هذه الثروة في التجارة الخارجية وحصل تطور مبكر للعلاقات التجارية بين مدن البحر المتوسط، التي أعطت نبضة قوية لتطوير علاقات التبادل البضاعي النقدي وتطور العلاقات الرأسمالية في المنطقة العربية. كانت الطبقة الارستقراطية الجديدة من الباشاوات والأشراف في المدن العربية، قد شعرت بنوع من النشوة والحرية الاقتصادية، مع ضعف السلطة المركزية للدولة العثمانية، فقامت بتطوير علاقاتها الاقتصادية الداخلية والخارجية مع ظهور إمكانية لنوع من الاستقلال المالي والتجاري، فبدأت تشجع الفلاحين على التحوّل إلى زراعة محاصيل صناعية معدة للتصدير للسوق الأوروبية، وقبلت من الفلاحين أن يدفعوا ما يتوجب عليهم من الريع نقداً، فكانت تشتري الفائض من انتاجهم الزراعي بأسعار تشجيعية، مما ساعد على تطوير علاقات الإنتاج البضاعي وتطوير التبادل السلعي النقدي.

ث- ازدهار الصناعة والعمل الحرفي:

مع تطور التجارة الخارجية البحرية، تراكمت بيد طبقة الأشراف البرجوازية رؤوس أموال كبيرة، فوظفتها في العمل الحرفي وتصنيع الأقمشة والألبسة المُعدة للتجارة والتصدير الخارجي، فشهد العمل الحرفي والصناعي تطوراً كبيراً، لكنه لم يتمكن من الانتقال إلى مرحلة العمل الصناعي (المانيفاكتوري) بسبب استمرار العمل بنظام (الطوائف الحرفية) في تنظيم العمل الصناعي، الذي بقي حتى مرحلة متأخرة من القرن التاسع عشر في بلاد الشام والعراق والمغرب العربي.

شهد الإنتاج الحرفي ازدهاراً كبيراً في الفترة الأولى، وظلت الصناعات النسيجية العربية تغزو الأسواق الأوروبية حتى عام 1830م إلى جانب الأقمشة الصينية والهندية. وساهم ازدهار التجارة الخارجية العربية بتحوّل غالبية سكان المدن العربية للعمل الحرفي والاشتغال بصناعة النسيج والأقمشة. لكن مرحلة ازدهار العمل الحرفي لم تستمر طويلاً ولم تؤد لحدوث ثورة صناعية، نظراً لاعتمادها على العمل الحرفي اليدوي، وعلى أدوات عمل ووسائل انتاج يدوية بسيطة، وبالتالي لم يتمكن الإنتاج الحرفي من الصمود أمام السلع الصناعية الأوروبية المنافسة في أسواقه وفي السوق الرأسمالية العالمية.

ج- التحول إلى الزراعة من اجل التصدير:

تم التحول إلى الزراعة التصديرية للسوق الأوروبية مع ازدياد الطلب في الأسواق الخارجية الأوروبية على الحبوب والمحاصيل الزراعية الصناعية مما أهل البلدان العربية إلى الدخول في حالة من التخصص الدولي بإنتاج سلعة تصديرية أساسية واحدة، فمصر تخصصت بالقطن، وسورية بالحبوب، ولبنان بإنتاج خامات الحرير والعراق بالحبوب والصوف، وظلت هذه الحالة حتى ستينات القرن العشرين، وأسبغت اقتصادات الدول العربية بالاقتصاد التصديري أحادي الجانب نتيجة التخصص في زراعة محصول واحد.

ح- قانون الطابو العثماني:

هدفت الدولة العثمانية من خلال إصدارها لقانون الأراضي عام 1858، إلى إحكام سيطرتها على الأرض، وتأكيد حقها فيها في وجه القوى المحلية وبقايا الإقطاع، وجعل التصرف بالأراضي من خلال قوانين محددة تضعها الدولة؛ فقامت بتقسيم الأراضي من خلال قوانين محددة تضعها الدولة لعدة أقسام كما وضح سابقًا، وجعلت لكل قسم أحكام وقوانين. وحتى تكتمل سيطرة الدولة على الأرض؛ أصدرت العديد من القوانين اللاحقة لقانون الأراضي تعدُّ مكملة له؛ فأصدرت عام 1859 لائحة تعليمات بحق سندات الطابو وقانون الطابو 1861 وملحقاته عام 1867.

وقد جعل هذا القانون التصرف في الأراضي واستغلالها يتحدد من خلال العرض السائد بين السكان، وفي بعض الأحيان كان حق التصرف يثبت بأوراق تدعى حججًا شرعية، تكون مصدقة من القضاء، وليس لها أي قيمة، فإذا ما ضاعت كان وضع اليد على الأرض والتصرف بها هو الذي يحدد ملكيتها. وفي حال حدوث خلاف أو نزاع بين الفلاحين على الأرض تكون الشهادات الشفوية لأهل القرية هي التي تحدد الملكية، الأمر الذي أدى إلى نشوب خلافات ونزاعات مستمرة بين الفلاحين.

وعليه، فإن هذا القانون لم يحقق الأهداف المتوخاه منه، والتي تمثلت في: إحكام سيطرة الدولة على الأراضي، والعمل على تسجيل الأراضي بأسماء المتصرفين بها إذا تهرب الفلاحون من تسجيل أراضيهم تخوفاً من الضرائب والجندية؛ فأدى هذا القانون إلى تركيز مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية بأيدي فئات قليلة من كبار الملاكين.

خ- دور رأس المال الأجنبي:

أدى رأس المال الأجنبي والاستثمارات الغربية دوراً كبيراً في تشكل العلاقات الاقتصادية الجديدة في الدول العربية وتركيا، لكن هذه العلاقات قامت على شكل من الإدماج والتبعية للسوق الرأسمالية. إلا أن هذا الدور يقتصر على تأمين المواد الخام الرخيصة وتسويقها إلى السوق الأوروبية، وتأمين أسواق جديدة لصناعة البلد الأم.

2- تطور الرأسمالية في الوطن العربي في العصر الحديث:

خضعت الدول العربية في هذه المرحلة إلى الانتداب الاستعماري، والتي بدورها نقلت أساليب جديدة في الإدارة والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وجلبت معها الآلات والمطابع الحديثة والتعليم الرسمي الخاص، كما نقلت معها طرائق جديدة في تنظيم الاقتصاد على قواعد الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية، وتنظيم الحياة السياسية والمجتمع السياسي بضمان الحقوق السياسية في تنظيم الأحزاب والنقابات، والحقوق المدنية في حرية التعبير وإصدار الصحف الخاصة، وحرية الانتخاب والترشيح إلى الجمعيات العامة أو البرلمانات، والحريات المدنية المبنية على قاعدة سيادة القانون واستقلالية المحاكم والقضاء.

هذه الأساليب لم تكن مألوفة للمجتمع العربي بهذا المستوى من التنظيم المؤسسي، فقد استفادت البرجوازية العربية من هذه التجربة مستغلة انشغال الحلفاء بالحرب لبناء تجربتها الخاصة بتعلم طرائق حديثة في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. لم تكن السياسات الاقتصادية للدول المنتدبة في المستعمرات هدفها تنمية وتطوير البلدان التي استعمرتها، بل الاستمرار في الحصول على المواد الزراعية والمواد الخام.

فقد اتبعت سياسة اقتصادية مزدوجة فهي من جهة أطلقت يد الطبقة الإقطاعية في الريف، ومنحتها حق السيطرة على التجارة الداخلية بهدف تسهيل عملية انتقال السلع الزراعية من خلال هذه الطبقة إلى السوق الرأسمالية واستجرار السلع الصناعية. مما أدى لتعميق العلاقات الاقطاعية في الريف من جهة، ومن جهة أخرى ظهور علاقات رأسمالية تابعة (كمبرادورية) في المدن.

كما غالت في طبقت سياسات ضريبية بفرض ضرائب مرتفعة على الإنتاج الصناعي والحرفي المحلي، مما أدى لتدمير الحرف ومنع ظهور صناعة وطنية متطورة منافسة لها، وإمكانية نشوء طبقة برجوازية صناعية وطنية. وبالتالي منع رأس المال الأجنبي كل إمكانية لتحقيق للتراكم الرأسمالي محلياً والسماح بالتحول الذاتي للبلدان العربية إلى الرأسمالية، مما أدى لحدوث عجز متراكم في ميزان التجارة الخارجية للدول العربية في مرحلة الانتداب، لا بسبب ضعف حجم وكمية الصادرات مقارنة مع الفترات السابقة وإنما بسبب العلاقة غير المتكافئة للتبادل التجاري مع السوق الأوروبية.

هكذا ورثت الدول العربية ظاهرة العجز المزمن في الميزان التجاري عن العهد الاستعماري، الذي سيظل موجوداً حتى مرحلة الفورة النفطية في سبعينات القرن العشرين، لتتمكن بعض الدول العربية المصدرة للنفط فقط من التغلب على هذا العجز في حين ستبقى الدول التقليدية في التصدير للسوق الأوروبية مثل مصر وسوريا ولبنان تعاني من مشكلة العجز حتى نهاية القرن العشرين. كما استمر رأس المال الأجنبي في مرحلة الانتداب يركز على البنى التحتية مع ملاحظة نشوء صناعة تحويلية خفيفة أي بما يضمن مشاريعه الاقتصادية ويزيد من استثماراته وتعظيم أرباحه.

انتهت المحاضرة الخامسة

المحاضرة السادسة

التخلّف ونظرياته الأساسية

أولاً_ مفهوم التخلّف:

حالة سكون وبطء تصاحب عمليات التنمية نتيجة لعدم قدرة النخب والقيادات السياسية والاقتصادية مجتمعة في صياغة نظريات ومفاهيم ذات رؤية علمية وعملية في تحسين الواقع. فهو تأخر وتعثر في عمليات النمو.

فالتخلّف حالة نوعية تشكلت في ظروف الغزو الرأسمالي التجاري والفكري والتقاني والمعرفي والثقافي، وامتلاك العالم الرأسمالي المتقدم العلم واحتكاره التكنولوجيا والفكر والمعرفة، ومحاولته المستمرة التطوير بما يعمق الهوة المعرفية والتقنية بينه وبين العالم النامي.

بدأت أدبيات التخلّف بالظهور بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في بريطانيا وأمريكا وفرنسا، ولاقت رواجاً في خمسينات وستينات القرن العشرين. ولابد من الإشارة أنّ التخلّف لا ينطوي على بعد وحيد الجانب هو الاقتصاد، بل على أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية.

ثانياً_ مؤشرات قياس التخلّف:

استخدم الاقتصاديون الغربيون عدة مناظير لقياس التخلّف كماً ونوعاً بمقاييس إحصائية تنطلق من التنمية في العالم المتطور ومؤشراتها الأساسية لقياس التخلّف، ومؤشراته في العالم الثالث، وفق مؤشرات ومناظير عدة:

1- المنظور الديمغرافي:

هنالك انفجار سكاني في معظم البلدان المتخلفة، وتتمثل بارتفاع المعدلات السنوية لنمو السكان بنسبة تزيد على نسبة معدل النمو الاقتصادي. ويُعد النمو السكاني مرتفعاً في بعض البلدان إذا تجاوز **2.5%** ويزيد في بعضها عن **3%** مع وجود معدلات نمو اقتصادي منخفضة.

تتلخص المؤشرات الدقيقة لهذا المقياس بارتفاع معدل الزيادة الطبيعية في الولادات وارتفاع معدل الخصوبة العامة إلى جانب ارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأطفال الرضع.

2- المنظور الاقتصادي:

استخدم الباحثون مقاييس ومؤشرات عدة لقياس التخلف الاقتصادي: مثل انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى ما دون **3%** سنوياً، وانخفاض معدل نمو الدخل الفردي بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني، وانخفاض الدخل

الفردي إلى ما دون **500_ 1000$** سنوياً، ويستخدم مؤشر قياس فقر الدخل، ومؤشر تركيب الصادرات وانخفاض القيمة المضافة، ويستخدم مؤشر ضعف معدلات الاستثمار المحلية السنوية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فعندما ينخفض معدل الاستثمار إلى أقل من **15%** بالنسبة لقيمة اناتج المحلي.

3- المنظور الاجتماعي:

تستخدم مؤشر ارتفاع معدلات الأمية بين السكان البالغين، وتُعد النسبة مرتفعة إذا تجاوزت **20%** وقد تكون مرتفعة بين سكان الريف أمثر من سكان الحضر، وبين الإناث أكثر من الذكور. ومؤشر (تمكين المرأة) الوضعية الاجتماعية للمرأة من منظور حقوقها في التعليم والعمل والمشاركة في الرأي وصناعة القرار. وفي ميدان العلاقات الاجتماعية يستدل على التخلف من غلبة العلاقات القبلية والدينية على العلاقات المدنية، ودور العادات والتقاليد في الحياة الاجتماعية، وزواج الأقارب وتعدد الزوجات، وانخفاض مستوى التعليم والخدمات الصحية، وعدم توفر مياه صالحة للشرب...إلخ.

4- المنظور البنيوي:

يُقصد به النظر إلى درجة الترابط في بنية الاقتصاد والمجتمع، أو غياب الترابط العضوي بين مكونات كل منهما: مثل وجود قطاعات اقتصادية متخلّعة، مستقلة أو متباعدة في بنية الاقتصادي الكلي، تبدو وكأنها قطاعات منفصلة عن العضوية الاقتصادية، أي غير مترابطة مع بعضها البعض في بنية عضوية واحدة، وغياب الميكانزيم[1] الاقتصادي العام أو آلية السوق الواحدة المنظمة للاقتصاد الوطني.

- **نقد مؤشرات التخلف:**

لا يمكن وصف هذه المناظير والمؤشرات بأنها خاطئة تماماً، لكن ما يعيبها أنها تحاول أن تصف التخلف من مواقع وزوايا مختلفة دون أن تبحث في أسباب التخلف، وما يجمعها في نهج واحد أنها تحاول التوصيف الظاهري للمشكلة، وتضع علاجاً واحداً لجميع البلدان المتخلفة يتمثل بالتحول نحو الرأسمالية وفتح الأبواب أمام رأس المال الأجنبي في التنمية والسير في نهج اقتصاد السوق أو التنمية الرأسمالية.

ثالثاً_ نظريات التخلف والتنمية:

1- نظرية الحلقة المفرغة (الدائرية) أو (السببية الدائرية):

ظهرت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية بين أوساط المفكرين الإنكليزي، ولاقت رواجاً كبيراً في خمسينات وستينات القرن العشرين، ورأت هذه النظرية في التخلف الوجه النقيض للتنمية، وعدته عائقاً أمام تطور الدول.

[1] – الميكانزيم: تعني نظام التشغيل سواء للأنظمة الالية والالكترونية او للسلوك البشري المنتظم، والمصطلح في الأساس فلسفي وذو علاقة بالعلوم الطبيعية، والمحاولات جرت ولاتزال تجري لتفسير تصرفات الانسان وردود فعله على اساس القوانين التي تسير مكونات الطبيعة.

إن هذه النظرية لا تعطي أهمية لترتيب الأولويات في أسباب التخلف، فجميع الأسباب عندها أساسية ومتساوية الأهمية، وهي ترى أن البدء من أي نقطة في هذه الدائرة المغلقة سيقودنا إليها مرة أخرى في جولة طويلة داخل الدائرة المغلقة عبر الأسباب المترابطة سببياً.

مثال: كأن نفترض بأن انخفاض معدل الدخل الفردي سبباً للتخلف: فما سبب انخفاض الدخل الفردي؟ والسبب يعود إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي مقارنة بارتفاع معدل النمو السكاني، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر وانخفاض مستويات المعيشة، وانخفاض مستويات المعيشة يؤدي إلى سوء التغذية والأخير يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العاملين وأيضاً العامل الأخير يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي وبالتالي انخفاض معدل النمو سبباً لانخفاض الدخل الفردي، وهكذا لنعود من جديد إلى بداية الحلقة المفرغة.

- **نقد النظرية:**

ينطلق أصحاب هذه النظرية من مستوى إلى آخر بشكل ميكانيكي، وكأن التخلف مسألة يستحيل الخروج منها بناء على القدرات الذاتية، فمثلاً حين ينظرون للنسق الثقافي كسبب في المشكلة السكانية، مثل انتشار أمية وانخفاض مستوى التعليم بين الكبار سبباً للانفجار السكاني، فإن سبب هذه المشكلة هو انخفاض مستوى الوعي الصحي، في حين قد يكون انخفاض مستوى التعليم سبباً لانخفاض الإنتاجية أيضاً، فهنا قد يؤدي العامل الواحد إلى جملة متباعدة نسقياً من النتائج مثل مؤشر مستوى التعليم باعتباره مؤشر يؤثر في عدة أنساق. لهذا فإن الخروج من الحلقة السببية المفرغة غير ممكن بالاعتماد على القدرات الذاتية والموارد المحلية وفق أصحاب هذه النظرية والحل يكون بالاستثمارات الأجنبية ودور القطاع الخاص في التنمية. لقد تم تطوير هذه النظرية بإدخال تعديلات ظهرت بنظرية جديدة تحمل مقترحات جديدة يمكن للبلدان المتخلفة للخروج من الحلقة المفرغة.

2- نظرية النمو المتوازن:

إن المؤسس الحقيقي لهذه النظرية هو الأمريكي (ب. روزنشتاين رودان) الذي انطلق في بناء نظريته من تصور للمراحل الأساسية لتطور الصناعة التي تسمح بتوسيع السوق الوطنية (المحلية) وتأمين فرص عمل، وبالتالي رفع مستوى الدخل والقوة الشرائية للسكان. وتنطلق هذه النظرية من صياغة نموذج نظرية للتنمية يقوم على فكرة توسيع السوق لأن ضيق السوق الداخلية الناجم عن تدني الدخل لغالبية السكان هو المعيق الأول للتنمية، ولا تستطيع الدولة رفع الأجور وتوسيع السوق، لذلك لا بد من قيام القطاع الخاص بأخذ زمام المبادرة، وبناء مؤسسات صناعية متعددة، تبدأ ببناء صناعات خفيفة وصناعة غذائية تؤمن احتياجات السوق الداخلية، وتحسن أحوالهم المعيشية، ومن ثم التوسع في الصناعات الخفيفة التي ستؤمن موارد تسمح باستيراد التكنولوجيا الحديثة لبناء الصناعة الثقيلة وصناعة وسائل الا نتاج.

- **نقد النظرية:**

انتقد هذه النظرية الأمريكي **(أ. هيرشمان)** وشكك بنجاح هذا النموذج، لاعتقاده بعدم توفر جميع المصادر الأساسية للتنمية وعناصرها الأساسية من رؤوس أموال وقوة عمل وأيدي عمل خبيرة. كما يمكن لهذه الخطة الاقتصادية أن تسمح برفع الدخل القومي لمرة واحدة ثم يدخل الاقتصاد في ركود طويل، فهذه النظرية لم تأخذ في الحسبان أهمية التطوير والتحديث التكنولوجي المستمر، لأنها تركز فقط على توسع السوق الاستهلاكية، الذي يمكن أن يحدث نتيجة الزيادة السكانية، كما أنها لا تنظر إلى إمكانية المنافسة الخارجية، وتغير بنية العرض والطلب داخل السوق المحلية.

وانتقد أيضاً هذه النظرية **(م. بوكلين)** ورأى في النموذج الذي قدمته هذه النظرية للتنمية بأنه نموذج ميكانيكي، لأنه يركز على تحقيق التوازن أو التناسب بين القطاعات في حين أن المحافظة على علاقات التناسب بين القطاعات قد تؤدي لانعدام حوافز الاستثمار والربحية مما يؤدي إلى دخول الاقتصاد في دورة طويلة من الركود.

3- نظرية الدفعة الكبيرة (BIG _ BUSH)

طوَّر **(ب. روزنشتاين رودان)** نظرية النمو المتوازن وتلافى نواقصها باقتراح نظرية جديدة (نظرية الدفعة الكبيرة) أي تأمين موارد رأسمالية كبيرة بالاعتماد على رأس المال الأجنبي لاستثمارها في خطة التطوير والتنمية، وتسمح هذه الدفعة الكبيرة بتحقيق نقلة نوعية في التصنيع وتحقق التوازنات الأساسية:

1- **توازن أفقي:** في مجال الصناعة تحقق توازن بين مختلف فروع الصناعة الخفيفة، وفي مجال البنى التحتية كالنقل والمواصلات والطاقة.

2- **توازن عمودي:** في مجال الصناعة الثقيلة وتصنيع وسائل الإنتاج، وتصنيع المواد الأولية والمواد نصف المصنعة، لتوظيفها في صناعات أخرى.

يضرب مثالاً: بأن تصنيع الأنوال الميكانيكية اللازمة لصناعة النسيج سوف يسمح برفع إنتاجية منشآت صناعة النسيج، وخفض تكاليف انتاجها، مما يسمح بخفض أسعار منتجاتها ويعزز قدرتها التنافسية، وتطوير صناعة الأنسجة محلياً وبجودة عالية وأسعار منخفضة سيسمح برفد صناعة أخرى هي صناعة الألبسة، وستتمكن هذه الصناعة نتيجة انخفاض أسعار الأقمشة المحلية أن تنتج ألبسة عالية الجودة وبتكاليف أقل تسمح بالمنافسة والتصدير للأسواق المحلية.

- **نقد النظرية:**

انتقد **(هـ _ ليبنشتاين)** هذه النظرية ووجد في هذه التوازنات الثلاث نقاط هشة عديدة، لذلك أدخل مفهوم (وسيطات النمو) أو تفتيق الأماكن الضيقة في التنمية لتأمين التوازن في فروع الصناعة، كالاهتمام مثلاً

بتطوير التعليم لتوفير قوة عمل مؤهلة ومدرّبة، والاهتمام بالاختراع والابتكار والبحث العلمي لتطوير التكنولوجيا وتقنيات الإنتاج.

كما انتقد **(م. ميير)** هذه النظرية واعتبر أن نقطة الضعف فيها بأنها لا تأخذ في الحسبان غياب آليات السوق في البلدان المتخلفة، وتترك لعفوية السوق تحقيق هذه التوازنات، في حين أن تحقيق التوازنات لا يتم إلا بتدخل الدولة في السوق، وبالتخطيط المركزي الشامل للقطاعات لا سيما في مجالات الاستثمار ومسألة الأجور والأسعار وربط المصالح الفردية للمستثمرين المتمثلة بالربح مع المصالح الوطنية.

4 _ نظرية النمو غير المتوازن:

صاغ النظرية الأمريكي **(أ. هيرشمان)** كرد على نظرية "النمو المتوازن" فهو يقترح وجود تنمية تقوم على أساس التباينات المتعمّدة وعدم ضرورة تطوير جميع القطاعات بشكل متوازن، واعتبر أن القائد الأول للقطاع هو القطاع الصناعي التحويلي المنتج للأسواق الخارجية، ويعتقد أنه ليس من الضروري الاهتمام بباقي القطاعات، وقد تظهر حالات عدم تناسب بين القطاعات لكن دون أن نخشى من ذلك، إذ يمكن يجاوزها فيما لو تم تطوير الصناعة الحديثة. كانت تجارب هذه النظرية موجودة في بلدان جنوب شرق آسيا.

ومن الممكن البدء بتنمية الصناعة الثقيلة أولاً ثم الالتفات للقطاعات الأخرى مثل تجربة الاتحاد السوفيتي بين الأعوام 1929_ 1938م.

5_ نظرية أقطاب التطوير:

حاول أصحاب هذه النظرية التركيز على دور الدولة في الاقتصاد والتركيز على الاقتصاد المخطط، الذي يسمح بتوجيه الموارد المحلية نحو المجالات الأكثر فاعلية، وتفتيق الأماكن الضيقة في الاقتصاد التي تعيق المجتمع، مثل التركيز على قطاع اقتصادي أو خدمي أو اجتماعي كقطب مهم في التطوير مثل تطوير التعليم أو قطاع الطاقة...إلخ.

مثال: استخدام سد الفرات في سوريا (كقطب تطوير) لتأمين الطاقة الكهربائية الضرورية والرخيصة للنهوض بالصناعة والزراعة وتغيير نمط الحياة الاجتماعي.

6 _ نظرية الدفعة الخارجية:

دعا لهذه النظرية **(و. روستو)** وكذلك أنصار (نظرية الحلقة المفرغة)، إذ تركز هذه النظرية على أهمية الاستثمارات الأجنبية في كسر الحلقة المفرغة بالحصول على الأموال والموارد اللازمة والاستثمارات الضخمة في جميع القطاعات تشبه الدفعة الخارجية برأيهم، الصدمة الكهربائية للاقتصاد المتخلف الراكد فتبعث فيه الحياة من جديد.

طالما أن الموارد المحلية من الأموال غير متوفرة، فالاستثمارات الأجنبية تسد هذا الفراغ وتقوم ببناء المشاريع الصناعية الضخمة، وتؤمن فرص عمل مجزية مما يسهم بزيادة فرص الوصول للدخل ورفع القدرة الشرائية للسكان وتوسيع السوق الداخلية، مما يحفّز القطاعات التقليدية (كالزراعة) للمساهمة في تطوير آلية الإنتاج الزراعي لدعم مسيرة التنمية وبناء الاقتصاد الحديث وتطويره.

مثال: قامت البرازيل في الأخذ بهذه النظرية في تنمية اقتصادها، ورأت أن نمو تجارة التصدير في بلد متخلف سيسهم بإعطاء دفعة قوية للنمو الاقتصادي دون الحاجة للتراكم الرأسمالي المحلي عبر المشاريع الوطنية الخاصة، فالاستثمارات الأجنبية تسمح وفقاً لهذا الرأي باستخدام التكنولوجيا الحديثة وتأمين تسويق خارجي للمنتجات وتحقيق فائض في الميزان التجاري يسمح بتطوير القطاعات الأخرى في الاقتصاد، وبالتالي تأمين احتياجات السكان الأساسية.

خلاصة القول:

إن جميع هذه النظريات تعتمد على قوانين السوق الرأسمالية في التنمية، وتعطي الدور الأكبر لرؤوس الأموال الأجنبية وتهمل باقي الإصلاحات السياسية والاجتماعية، لأن التخلف ليس مسألة تقنية فحسب، وقد تؤدي التكنولوجيا أدوراً هامة في التحديث إلا أنها لا تضمن وقاية هذه المجتمعات من المؤثرات الخارجية وتقلبات الأسواق العالمية، وحركة رؤوس الأموال الأجنبية، نحو الأماكن التي تحقق لها ربحية أعلى، فمصالح رأس المال الأجنبي ليست متوافقة مع مصالح الفئات والطبقات الاجتماعية الوطنية تماماً ما حصل لبلدان نمور آسيا في عام 1997م التي هاجرت منها الاستثمارات الأجنبية خلال أيام تاركة تلك البلدان تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى أثرت في عملية تنميتها. كما أن الشروط التي تضعها الاستثمارات الأجنبية على البلد المضيف غالباً ما تكون نوع من التدخل المباشر في شؤونها السياسية وقوانينها المحلية مما يعرض سيادتها للخطر، ولديها الحرية في انتقال رؤوس أموالها لحظة حاجتها لذلك، فيؤدي إلى انهيار اقتصاد البلد المضيف لها.

==========انتهت المحاضرة السادسة==========

المحاضرة السابعة

نظرية التبعية

أولاً_ مفهوم التبعية Dependency:

هي علاقة استغلال وعلاقة غير متكافئة بين دولتين أو أكثر، وهذا ما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر سيادتها من داخل إقليمها وفي المجتمع الدولي.

كما عرّفها إبراهيم العيسوي: بأنها مصطلح يدل على ظرف موضوعي تشكل تاريخياً وينطوي على شكل معين من أشكال تقسيم العمل على الصعيد الدولي، ويتم بمقتضاه توظيف موارد مجتمع معين لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجموعة مجتمعات أخرى تمثل مركز أو قلب النظام العالمي.

ثانياً_ تطور دراسة ظاهرة التبعية:

مرت مقولة التبعية بمراحل تطور عديدة حتى أصبحت نظرية متكاملة يطلق عليها (نظرية التبعية) تمتلك مفاهيمها الخاصة، وقوانين تفسر بموجبها العلاقة غير المتكافئة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

وسنتوقف هنا عند أهم المفكرين العرب الذين قدموا إسهامات هامة في تطور النظرية:

1_ مهدي عامل:

هو **حسن عبد الله حمدان** مفكر ومناضل شيوعي، حيث بدأ فيها ممارسة مشروعه الفكري والكتابة باللغة العربية، في وطنه، لدراسة واقعه الاجتماعي دراسة علمية وتمييز كونية قوانين الماركسية فيه، لتبدأ، بحسب حسن حمدان، «صيرورة الفكر العربي فكرًا علميًا» مبتعدًا عن القولبة وتكرار المقولات الجاهزة.

من مؤلفاته: مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني عام 1972م، وأزمة الحضارة العربية ام أزمة البرجوازيات العربية عام 1974م

نال **(مهدي عامل)** شهرة واسعة بعد نشر كتابه (مقدمات نظرية) فحاول في الجزء الأول الذي حمل عنواناً فرعياً "في التناقض" أن يبسّط عرض مقولات المادية التاريخية وقوانين الديالكتيك في محاولة منه لتطويرها وتطويعها لفهم التاريخ العربي واللبناني بشكل خاص، ليستخدم هذه المقولات في الجزء الثاني الذي حمل عنوان فرعي " **حول نمط الإنتاج الكولونيالي**" ويعد هذا العمل من بين المساهمات العربية القليلة الهامة لفهم العلاقة بين التخلف والتبعية في الوطن العربي:

أ_ نمط الإنتاج الكولونيالي:

لم يكن هذا المفهوم ابتكار من قبل **(مهدي عامل)** بل استخدمه قبله الكثير من المفكرين، وكان **(كاردوز)** استخدمه للدلالة على أنماط الإنتاج التي سادت فترة الاستعمار، وأخذ هذا المصطلح بُعداً جغرافياً لديه لتمييز أنماط الإنتاج في أمريكا اللاتينية عن النمط الرأسمالي، إذ قصد به تلك الأنماط التي نشأت في الأمريكيتين نتيجة الاستعمار الأوروبي.

وقد طوّر **(مهدي عامل)** مفهوم "نمط الإنتاج الكولونيالي" إلى مقولة نظرية لفهم التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلدان المشرق العربي كلل. فيرى أن دخول الاستعمار إلى الوطن العربي قد قطع التطور المستقل وحطم البنى الاجتماعية والاقتصادية لبلداننا وربطها بالمركز الاستعماري، وأصبحت بلداننا كولونيالية أي رأسمالية من نوع مختلف في ظل التبعية، وكانت هذه البنى الأساس المادي للتبعية، وباتت التبعية شرطاً لوجود هذه البنى.

وعليه فإن تطور كل من الإنتاج الكولونيالي والإنتاج الرأسمالي مرتبط بالآخر، وقطع العلاقة بينهما هو شرط لازم لتخطي كل منهما الآخر وهدمه.

ب_ التركيب الطبقي للمجتمع العربي:

تحدث **(مهدي عامل)** عن وجود طبقتين في المجتمع العربي ترسخان التبعية وهما:

- **طبقة ملاكي الأرض:** إن طبقة ملاكي الأرض في لبنان وسورية لا تنطبق عليها صفة الإقطاع، بسبب الشروط التاريخية الخاصة لتكونها كطبقة في ظل العلاقة الكولونيالية، وبفعل التغلغل الإمبريالي ورأس المال الأجنبي، فنشأت كطبقة برجوازية من نوع خاص، وإن وجودها يجدد باستمرار شرط العلاقة الكولونيالية.
- **البرجوازية الكمبرادورية:** تكوّنت من بقايا الإقطاع وكبار الملاكين العقاريين وأصحاب المراتب الإدارية العليا من البيروقراطيين المدنيين والعسكريين المتقدمين في أجهزة الدولة وتتقاسم معهم سلطة النظام السياسي الرجعي الحاكم. فهي بوصف (مهدي عامل) طبقة تجارية، ولم تحاول أن تتحول إلى برجوازية صناعية وطنية، بل قامت على ترسيخ العلاقات الإقطاعية في الريف، وظلت البرجوازية الكمبرادورية في المدينة تقوم بدور الوسيط أو السمسار بين البلدان العربية والسوق الرأسمالية العالمي.

هذا الأثر المزدوج للمرحلة الاستعمارية ساهم في تشويه التطور الاقتصادي الرأسمالي الذاتي، وأصبح يُعبّر عن هذا الأثر المزدوج للتطور الرأسمالي في البلدان النامية بفكرة تعدد أنماط الإنتاج في هذه البلدان.

2_ سمير أمين:

مفكّر واقتصادي مصري، حاصل على الجنسية الفرنسية، وهو من أهم أعلام مدرسة التبعية وهو من أهم مؤسسي نظرية المنظومات العالمية[1]. ومن مؤلفاته: الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية الذي حاول من خلاله تطوير المادية التاريخية، وطرح مقولة التشكيلة الخراجية، لتحل محل نظرية أساليب الإنتاج الخمسة. وأيضاً كتاب التراكم على الصعيد العالمي الذي نقد فيه نظرية التخلف، وكتاب التطور اللامتكافئ، وكتاب إمبراطورية الفوضى، وكتاب نحو نظرية للثقافة وغيرها من المؤلفات والمقالات المنشورة.

❖ أهم أفكار **سمير أمين** في تطوير نظرية التبعية:

أ_ مفهوم التراكم على الصعيد العالمي:

استخدم **(سمير أمين)** في كتابه (التراكم على الصعيد العالمي) كماً هائلاً من المعطيات والإحصائيات عن التجارة الدولية، معتمداً في تحليله على منهج الماركسية البنيوية، وذلك بالنظر إلى الاقتصاد العالمي كبنية اقتصادية واحدة يحكمها نظام اقتصادي واحد هو النظام الرأسمالي العالمي.

ركّز **(سمير أمين)** في تحليله الاقتصادي الكشف عن آلية عمل "قانون التراكم الرأسمالي" على الصعيد العالمي، ودور هذا القانون في نقل الفائض العالمي عبر التبادل التجاري بين بلدان الأطراف النامية وبلدان المركز الرأسمالي المتطورة، دونما أدنى تعويض لهذا الغبن الاقتصادي الذي يلحق باقتصاد البلدان النامية في التبادل عبر التجارة الدولية، حيث ينتقل هذا الفائض من بلدان الأطراف بفعل "قانون القيمة الخفي" على شكل مواد أولية رخيصة الثمن، وعمل مأجور رخيص، يسهم في تعظيم القيمة المضافة في بلدان المركز وخفض كلفة المنتجات الصناعية، التي يعاد تصنيعها وتصديرها بأسعار مرتفعة لأسواق البلدان النامية. هذا التبادل اللامتكافئ في المنظومة الاقتصادية ساعد دول المركز على تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ساعدت في رفع معدلات الأجور التي تظهر بمظهر ارتفاع مستوى الرفاه في هذه البلدان في حين تبقى معدلات الأجور والنمو الاقتصادي في الأطراف منخفضة، مما يقطع عليها عملية التراكم الرأسمالي ويعيد إنتاج آليات التخلف التي تمنع قيام تنمية حقيقية.

[1] – هي نهج متعدد التخصصات واسع النطاق لتاريخ العالم والتغير الاجتماعي يركز على المنظومة العالمية (وليس الدول القومية) باعتبارها الوحدة الأولية (ولكن ليست الحصرية) للتحليل الاجتماعي. تدرس النظرية تطور منظومات الاجتماعات ويعتبر مؤيدو تلك النظرية أن الدراسة لتطور مجتمع واحد غير كافية للفهم الحقيقي لذلك التطور. ومن مؤسسي هذه النظرية سمير أمين وأندريه غوندير فرانك وإمانوئيل واليرستاين. وحسب رأي أندرية غوندير فرانك ظهرت المنظومة العالمية (The World System) في الشرق الأوسط في حوالي سنة 3000 قبل الميلاد. ويعتقد بعض الباحثين الآخرين أنها نشأت قبل ذلك بعدة آلاف سنة. وبعد ذلك اتسعت عبر عدة مراحل وفي القرن التاسع عشر ضمت العالم كله.

لقد أوضح (**سمير أمين**) بأن التراكم الرأسمالي في دول المركز الرأسمالي هو تراكم متمحور على ذاته، أما في بلدان الأطراف فإن التراكم على النقيض من ذلك يكون تراكماً تابعاً أو خارجياً، وبالتالي مقيداً بعلاقة الأطراف بالمركز ضمن منظومة التخصص الدولي (التقسيم الدولي للعمل) الذي يتحدد وفق مستويات الكلفة التي تعتمد على الإنتاجية ومعدلات الأجور.

ب_ مفهوم التبادل اللامتكافئ:

يتلخص المفهوم في اختلاف مستويات التطور والإنتاجية بين البلدان الرأسمالية المتطورة وبين البلدان النامية، وهو ما عبّر عنه (**سمير أمين**) "التطور اللامتكافئ".

وقد شرح هذه العلاقة بأن بلدان المركز سعت إلى رفع الإنتاجية في مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي وبقيت الأجور منخفضة، بحيث لا تزيد على متطلبات العيش الضرورية، وفيما بعد بدأت الأجور ترتفع في المركز الرأسمالي نتيجة التطور التقني، بالتالي كان لبلدان المركز الأسبقية في مجال رفع الإنتاجية من خلال التطوير التقاني وتكنولوجيا الإنتاج لتأمين تكاليف أقل للمنتجات في معظم الصناعات، لذا فإن التخصص الدولي (تقسيم العمل) هو سبب ونتيجة في ذات الوقت للتطور اللامتكافئ برأي (**سمير أمين**) وكلاهما مرتبط بشروط الإنتاج وينعكس في علاقات التبادل الدولي.

تطورت الرأسمالية في المركز في حين كان التطور في الأطراف معاقاً بسبب عدم قدرة الأطراف على دخول ميدان التنافس الدولي ومنافسة المركز، باستثناء تصديرها للمواد الخام، وإن منحى تطورها يسير دوماً وفق تطور محدد يتجه نحو السوق الداخلية.

ورأى أن عدم التكافؤ بين المركز والأطراف لا يعود إلى عدم التكافؤ في الأجور فحسب، بل إن التشكيلات الاجتماعية في المركز مختلفة عن مثيلاتها في الأطراف في الإنتاجية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار العلاقة المباشرة بين مستوى الإنتاجية وبين مستوى الأجور. فإنتاجية العمل في بلدان المركز هي أعلى بكثير مما هي عليه في بلدان الأطراف، وهذا هو السبب الذي يلخص علاقة التبادل اللامتكافئ بينهما، بالنظر إلى الاقتصاد العالمي كمنظومة عالمية، حيث لم تعد الرأسمالية تشكيلة اقتصادية أو أسلوب انتاج محلي فحسب، بل تشكيلة اقتصادية_ اجتماعية عالمية الطابع.

وبالنظر إلى عوامل الإنتاج (السلع_ رأس المال_ قوة العمل) في هذه المنظومة فإنها تحولت إلى عالمية السلع وعالمية رأس المال، في حين بقي الطرف الثالث وهو قوة العمل ذو طابع محلي (قومي) غير عالمي. هذا الشرط أدى إلى ارتفاع الأجور في المركز الذي نجم عن ارتفاع الإنتاجية وكثافة تركيب رأس المال العضوي (رأس المال الثابت÷ رأس المال المتغير) في حين بقيت الإنتاجية والأجور منخفضة بآن معاً في بلدان الأطراف.

ج_ مفهوم الاستقطاب:

يعرّف **(سمير أمين)** الاستقطاب: بأنه مجموعة ظواهر اجتماعية واقتصادية، تتجلى في تفاقم مستمر للفجوة بين الرأسمالي المتقدمة من جانب، وبين بلدان العالم الثالث من جانب آخر، وهي فجوة تتمظهر في تفاوت متزايد على صعيد إنتاجية العمل ومستويات المعيشة، إضافة للتفاوت التكنولوجي، فالاستقطاب سمة ملازمة لتطور الرأسمالية التي لا يمكن اختصارها بنمط إنتاج محلي، فهي تنحو باتجاه التحول لنظام عالمي، فأسلوب الإنتاج يفترض اندماج عناصره الأساسية (قوة العمل_ رأس المال_ السلعة) وهو ما حصل في تاريخ تطور الرأسمالية الكلاسيكية ومرحلة الدولة البرجوازية القومية.

لكن ذلك لم يحدث مع عولمة الرأسمالية وعالمية السوق التي غدت سوقاً منقطعة، حيث دمجت الرأسمالية العالمية تدريجياً سوق تبادل السلع ورأس المال، واستثنت قوة العمل، فالاستقطاب ينجم عن هذا القطع في السوق العالمية.

فالرأسمالية تنحو دوماً باتجاه لأن تكون نظاماً عالمياً، وما عملية التراكم الرأسمالي العالمي إلا تعبير عن هذه الحركة التي تعبر عن دينامية هذا النظام الإنتاجي وعالمية قانون القيمة، الذي يعمل في سوق مبتورة. حيث عالمية التبادل ورأس المال في حين تبقى قوة العمل محلية ومقيدة في الحركة، فيؤدي ذلك لتوليد الاستقطاب العالمي للفائض باستمرار، ونشأ علاقة التناقض والتبادل اللامتكافئ بين المركز والأطراف.

مر الاستقطاب للفائض العالمي _بحسب سمير أمين_ بمراحل تطور ملازمة لمراحل تطور الرأسمالية في دول المركز، بدءاً من المرحلة الماركنتيلية، وكان احتكار التجارة الخارجية العالمية يعبّر عن شكل من أشكال الاستقطاب للفائض العالمي، ثم مع تطور الثورة الصناعية وظهور الصناعة الحديثة، أصبح العامل التقني وامتلاك التكنولوجيا المتطورة العامل الحاسم في استقطاب الفائض العالمي، وآخذت أشكال الاستقطاب صوراً جديدة في عقد التسعينيات تتلخص في الآتي:

1- احتكار بلدان المركز للأسواق المالية والمدخرات والتحويلات والتأمين، عبر سوق عالمية مفتوحة لانتقال رؤوس المال والأسهم.
2- احتكار وسائل الإعلام والاتصال الفضائي، والمعلوماتية وصناعة السلع الثقافية، التي أصبحت تؤثر بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية والثقافية.
3- احتكار انتاج وتجارة الطاقة والمعادن على صعيد الشركات الكونية.
4- احتكار بلدان المركز لصناعة وتجارة الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل.

د_ مفهوم فك الارتباط:

هو إخضاع العلاقات الخارجية لمقتضيات التنمية (التطور) المحلية، والتي تكتسب طابعاً ديمقراطياً وشعبياً، على عكس التكيف الذي يعني التكيف السلبي لمقتضيات الظروف التي تفرضها المنظومة الرأسمالية العالمية.

- **دلالات المفهوم:**

✓ فك الارتباط عبر الثورة على الطريقة السوفييتية: إذ سمحت الثورة البلشفية والتجربة السوفييتية البلشفية للقوى الشعبية وقواها المنتجة بالخروج من مأزق التبعية للسوق الرأسمالية العالمية، وأوجدت حلاً وسطاً بين الهيمنة على العلاقات التجارية والسياسية الخارجية وبين الانفتاح على الأسواق العالمية.

✓ فك الارتباط على طريقة النمور الآسيوية: فقد اعتبر (سمير أمين) تجربة التنمية في دول جنوب شرق آسيا، التي يطلق عليها (النمور الآسيوية) التي استفادت من الظروف العالمية وحققت التنمية الصناعية نموذجاً عملياً آخراً لحالة فك الارتباط.

✓ صيغة (التحالف الوطني الشعبي) التجربة الصينية نموذجاً: لقد شكل النموذج الصيني مثالاً هاماً على طريقة (فك الارتباط) من داخل المنظومة الرأسمالية العالمية، فهي صيغة قامت على التحالف الوطني الشعبي بين فئات العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الوطنية، تجاوزت المصالح الطبقية الضيقة، في سبيل تحقيق مصالح وطنية عليا وإخضاع العلاقات الخارجية لمصالح التنمية أو التطور في الداخل.

إن صيغة فك الارتباط كما يفهما شرّاح (سمير أمين) بأنها عملية قطع وتواصل مستمرين ومتلازمين مع النظام العالمي، فهي تكتسب مضامينها وأشكالها من التنوع والاختلاف، اللذين تفرضهما الظروف المستجدة لكل مرحلة من مراحل التطور ولكل مجتمع على انفراد.هكذا غدت صيغة (فك الارتباط) بمثابة البحث عن حل لكسر علاقات التبعية والتبادل اللامتكافئ والخروج من الحلقة المفرغة، مع ضرورة التنبه أن فك الارتباط من طرف قوى المركز الرأسمالي قد يكون بمثابة عقاب اقتصادي وسياسي يؤدي إلى حصار اقتصادي وتدني في معدلات النمو الاقتصادي تماماً كما حصل بين الأعوام (1990_ 2005م) مع السودان وإيران والصومال والعراق وليبيا وكوريا الشمالية...إلخ.

==========انتهت المحاضرة السابعة==========

المحاضرة الثامنة

التنمية

أولاً_ مفهوم التنمية Development:

يعود استخدام مفهوم التنمية في الأدبيات الاقتصادية اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي من أصل ألماني (جوزيف شومبتير Joseph Schumpeter 1883 – 1950) الذي وضع كتاباً في عام 1934م حمل عنواناً "نظرية التنمية الاقتصادية" إذ استخدم مفهوم التنمية بمعنى التطوير ليميز التطور الاقتصادي العفوي عن التطور الاقتصادي الارادي، الذي اعتمد على المبادرات الخاصة من قبل الأفراد، وتدخل العامل الإنساني الذاتي والابداع في التطور والتنمية. حيث قصد (شومبتير) بذلك دور الأفراد المبدعين والمغامرين وأصحاب المبادرات الخاصة ودورهم في تطوير الصناعة والاقتصاد، وبالتالي دور العامل الإنساني في التطوير في موازاة التطور الطبيعي العفوي.

- **التعريف الاقتصادي للتنمية:**

هي إحدى العمليات التي تُعبأ بموجبها حصة متزايدة الأهمية من الموارد القومية بغية تطوير الهيكل الاقتصادي المحلي الصناعي بكل فروعه، وتجهيز هذه الفروع بالتقنيات الحديثة المتطورة، قوام هذا التصنيع قطاع صناعة تحويلية دينامي ينتج كل من أدوات الإنتاج وسلع الاستهلاك، ويؤمن معدلاً عالياً في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

- **التعريف الاجتماعي للتنمية:**

هي مرحلة تؤدي لارتفاع مستمر في تدفق المداخيل والسلع المصنعة، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، تؤدي الصناعة التحويلية الحديثة دوراً أساسياً في اقتصاد يتطور بشكل متوازٍ يسمح بتطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ويرفع معدلات الإنتاجية ونمو فرص العمل والأجور والخدمات الاجتماعية.

- **التعريف التقني للتنمية:**

عملية بالغة التعقيد والدقة تتمثل في النهاية بارتفاع منتظم في إنتاجية العمل من خلال إحداث تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي وإحلال تقنية أرقى ووسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاءة لإشباع حاجات فردية واجتماعية تتزايد باستمرار.

وعليه نستنتج: إن التنمية عملية تحدث تغيرات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية. ولا بد لنا من التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

فالنمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل علية الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون النظر إلى كيفية توزيع الدخل الحقيقي بين أفراد المجتمع أو بنوعية وجودة السلع والخدمات، أي أن النمو الاقتصادي هو تغيير إيجابي ذو طابع كمي في كمية السلع والخدمات التي تنتجها الدولة في فترة زمنية معينة. بينما تركز **التنمية الاقتصادية** على التغيير الهيكلي في توزيع الدخل ونوعية وجودة السلع وتهتم بالخدمات المقدمة لأفراد المجتمع، فهي العملية التي يتم من خلالها زيادة الإنتاج والخدمات وزيادة متوسط الدخل الحقيقي وتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة، أي أن التنمية الاقتصادية هي تغيير إيجابي ذو طابع كيفي مرتبط بإحداث تغييرات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

ثانياً_ الاتجاهات الإيدلوجية[1] للتنمية:

تمايزت ثلاثة اتجاهات فكرية في تحديد التنمية كل منها انطلق من أيديولوجية نظريته في طرح مفاهيمه للتنمية فما طبيعة هذه الاتجاهات؟

1- الاتجاه الليبرالي (الرأسمالي):

يقصد أنصار هذا الاتجاه بالتنمية الليبرالية اعتماد مبدأ اقتصاد السوق الحر، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، والاكتفاء بالقيام بأعمال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والأمن والإدارة وغيرها، وترك قوانين السوق العفوية تنظم الاقتصاد فكانت المدرسة الكلاسيكية قد قدمت المفردات الأساسية لهذا الاتجاه.

إذ تحدث (آدم سميث) عن فكرة تقسيم العمل بين الزراعة والصناعة لتوسيع السوق الداخلية، والاهتمام بالأجور ورفع القدرة الشرائية للسكان، وأعطى أهمية لمنظمي المشاريع في التنمية وتطوير الفن الإنتاجي، مما يسهم برفع الإنتاجية، وربط (سميث) بين قدرة الناس على الادخار ومعدلات الاستثمار. أما (ديفيد ريكاردو) فقد رأى

[1] – **الإيديولوجيا:** "هي النسق الكلي للأفكار والمعتقدات والاتجاهات العامة الكامنة في أنماط سلوكية معينة. وهي تساعد على تفسير الأسس الأخلاقية للفعل الواقعي، وتعمل على توجيهه. وللنسق المقدرة على تبرير السلوك الشخصي، وإضفاء المشروعية على النظام القائم والدفاع عنه. فضلاً عن أن الأيديولوجيا أصبحت نسقاً قابلاً للتغير استجابة للتغيرات الراهنة والمتوقعة، سواء كانت على المستوى المحلي أو العالمي". يُعد **دي تراسي** أول من صك هذا المصطلح في عصر التنوير الفرنسي، في كتابه "عناصر الأيديولوجية". ويعني تراسي بالأيديولوجية علم الأفكار، أو العلم الذي يدرس مدى صحة أو خطأ الأفكار التي يحملها الناس. هذه الأفكار التي تُبنى منها النظريات والفرضيات، التي تتلاءم مع العمليات العقلية لأعضاء المجتمع. وقد انتشر استعمال هذا الاصطلاح بحيث أصبح لا يعني علم الأفكار فحسب، بل النظام الفكري والعاطفي الشامل الذي يُعبّر عن مواقف الأفراد من العالم والمجتمع والإنسان. وقد طُبق هذا الاصطلاح بصورة خاصة على المواقف السياسية، التي هي أساس العمل السياسي وأساس تنفيذه وشرعيته. والأيديولوجية السياسية هي الأيديولوجيا التي يلتزم بها ويتقيد بها رجال السياسة والمفكرون إلى درجة كبيرة، بحيث تؤثر على حديثهم وسلوكهم السياسي، وتحدد إطار علاقاتهم السياسية بالفئات الاجتماعية المختلف

ان الرأسماليين يقومون بدور حاسم في التنمية ورفع الإنتاجية فهم حين يسعون بعملهم وراء الربح فإنهم يستخدمون الأرباح في مشاريع جديدة مما يساعد على زيادة النمو الاقتصادي.

في حين ركّز (روبرت مالتوس) على دور العامل الديمغرافي (السكاني) في التنمية وتحدث عن نوعين من أصحاب المداخيل:

- الفقراء ويكون طلبهم مرتفع على الغذاء والسلع الاستهلاكية.
- الأغنياء يسهمون في زيادة الطلب الفعّال على السلع المعمّرة (المصنَّعة).

وحدد (مالتوس) ثلاثة عوامل أساسية وضرورية للتنمية وهي:

- توافر الأراضي الزراعية الواسعة والخصبة لتأمين احتياجات السكان من الغذاء.
- وجود رجال أعمال ذوو مبادرة يقومون ببناء مشروعات وتجميعها في مشاريع كبيرة.
- تشجيع الاختراع والابتكار لتطوير تقنيات الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة.

إلا أن الرأسمالية تعرضت لأزمة الكساد العظيم عام 1929_1933م مما استدعى ظهور اتجاهات فكرية جديدة كان في طليعتها ظهور (الكينزية) فقد دعت إلى نظرية تقوم على مبدأ تدخل الدولة في الاقتصاد، من خلال الاستثمار في الأعمال الإنشائية لتأمين فرص العمل، وتحريك الأسواق لمساعدة رجال الأعمال وتشجيعهم على الاستثمار.

ووازن (كينز[1]) بين التضخم والبطالة فوجد أنه كلما ارتفعت معدلات البطالة كلما كان معدل التضخم منخفضاً، وفي سبيل المحافظة على النمو الاقتصادي لا بد من رفع معدل الاستثمار بهدف تأمين فرص عمل، كما وجد ان العلاقة بين الادخار والاستثمار علاقة عكسية، فكلما كان معدل الادخار منخفضاً كان معدل الاستثمار مرتفعاً. كما أعطى للدولة الدور في تنظيم الشؤون المالية، لأنه اعتقد أن العلاقة بين معدلات الفائدة في البنوك والمصارف ومعدلات الربح هي أيضاً عكسية، لذلك إذا كان الهدف الحفاظ على معدل استثمار مرتفع يجب ألا يكون معدل الفائدة في البنوك أعلى من معدلات الربح.

2- الاتجاه الماركسي الاشتراكي:

يقوم هذا الاتجاه على فكرة إلغاء القطاع الخاص، وآليات السوق وجعل الملكية لوسائل الإنتاج عامة، في القطاعات الثلاث الزراعة والصناعة والخدمات، وقيام الدولة بإدارة الاقتصاد، والاستفادة من الفائض في الزراعة لدعم وتطوير الصناعة التحويلية الحديثة، ومن ثم العناية بالخدمات الاجتماعية.

[1] _ اقتصادي وكاتب بريطاني ذو شهرة عالمية. فهو مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزي. ومن أعماله استُخلص الاقتصاد الكينزي، ونظرًا لعظم شأنه كأحد أكثر المنظرين الاقتصاديين تأثيرًا في القرن العشرين، تولي العديد من المناصب الاستشارية الرسمية وغير الرسمية للعديد من الساسة، وكان من الشخصيات الرئيسية باتفاقية بريتون وودز، من بعد الحرب العالمية الثانية.

فالتنمية الاجتماعية تبني اقتصاداً مخططاً مركزياً يقوم على مبدأ التدخل المباشر في آليات السوق، لا سيما الأسعار والأجور، وترى أن هدف المشروعات الإنتاجية هو الاستهلاك وإشباع حاجات السكان لا الربح. وتعطي الأهمية في التنمية للإنسان كهدف ووسيلة التنمية الأساسية، ويرى أنصار الاتجاه الماركسي أن قاعدة التوزيع للدخل القومي يجب أن تكون لصالح المجموع العام من السكان، من خلال توسيع قاعدة الخدمات الجماعية وتحقيق الرفاه العام، ويعتمد هذا الاتجاه الماركسية_ اللينينية كأساس نظري وتجربة الاتحاد السوفييتي نموذجاً قائداً لهذه التجربة في التنمية.

كانت التجربة السوفيتية كنموذج لهذا الاتجاه التنموي، قد قامت على مبدأ إلغاء جميع أشكال الملكية وتحويلها إلى ملكية حكومية في مجلات الزراعة والصناعة والتعليم...إلخ. وكان هدف النموذج الاشتراكي للقضاء على الطبقات وإلغاء الفوارق الناجمة عن تقسيم العمل الاجتماعي بشكل قسري، وإلغاء قوانين السوق مثل قانون القيمة وقانون العرض والطلب، وفك الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية، بالاعتماد على القدرات الذاتية وتحقيق توافق بين شكل العمل الاجتماعي وشكل الملكية.

ويبقى القانون الناظم للعلاقات الاقتصادية هو قانون القيمة الاشتراكي في حساب تكاليف الإنتاج والأرباح والأسعار والأجور، والعلاقة بين الادخار القومي والاستثمار، وعلاقات التبادل بين قطاعات الاقتصاد الوطني ومؤسساته.

حققت التنمية الاشتراكية في بداياتها نجاحات مهمة، ومكنت البلدان الاشتراكية من الانتقال من اقتصادات متخلفة إلى تنمية سريعة في مجالات الصناعة التحويلية الثقيلة، وبناء القاعدة المادية للاقتصاد بتطوير البنى التحتية. وكان ذلك واضحاً في التجربة السوفييتية. لكن أدخلت التنمية الاشتراكية الاقتصاد الاشتراكي في ركود اقتصادي طويل، وذلك يعود لعدة أسباب منها: غياب الحافز الفردي للعمل واستفحال البيروقراطية والنزعة المركزية في الإدارة وصناعة القرار، وتغليب الأيديولوجيا والحزب على الدولة، والسياسة على باقي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى قتل الحافز عند المنتجين، وروح الابتكار والابداع عند العاملين، وكان الأداء الجيد في العمل مساوٍ للأداء الرديء في الأجر، كما أن جودة الإنتاج منخفضة لتدني مستوى التطور التقني الصناعي ووجود منافسة في السوق تهتم بمعايير الجودة وتخفيض الأسعار.

3- الاتجاه غير المنحاز (العالم الثالثي):

بدأ هذا الاتجاه التنموي في الظهور بعد تأسيس مجموعة دول عدم الانحياز بانعقاد المؤتمر التأسيسي عام 1955م في إندونيسيا في مدينة باندونغ التي تبنت أفكار عدم الانحياز في السياسة والتنمية لأي من المعسكرين المتحاربين الرأسمالي والاشتراكي، وتبنت فلسفة الاعتماد على الذات وحشد الموارد الوطنية الطبيعية والبشرية في التنمية، وتطبيق مبدأ التصنيع لإحلال الواردات من خلال تنمية تعتمد على الدولة والقطاع العام كقطاع تنموي أساسي، إلى جانب دور محدود للقطاع الخاص، وتبني مفهوم الخطط الخمسية في التنمية، بالسماح

للقطاع الخاص للعمل في المجالات غير الاستراتيجية التي لا تؤثر مباشرة على القرار الاقتصادي والسياسي.
وكانت عدداً من البلدان النامية بما فيها بعض الدول العربية قد انضمت لمجموعة عدم الانحياز.
لقد تمكنت هذه البلدان من تحقيق تنمية سريعة في الموارد البشرية، وبناء قاعدة خدمات متطورة نسبياً في التعليم والصحة، وتأسيس صناعة تحويلية وطنية خفيفة لإشباع حاجات الاستهلاك الأساسية في السوق الداخلية بهدف التحرر النسبي من السوق الرأسمالية العالمية، وتطوير البنى التحتية في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات وغيرها.
كما لعبت الدولة في هذه المرحلة دور رب العمل من خلال تأمين فرص العمل للشباب في مؤسسات الدولة والقطاع العام، وتبني سياسة علمانية ببناء الوحدة الوطنية من خلال مجتمع الطبقة الوسطى بغض النظر عن العرق والمعتقد الديني والسياسي.
إلا أن هذه التجربة في التنمية لم تصمد طويلاً أمام الإنفاق الكبير على الخدمات والمشاريع، وتضخم الجهاز الحكومي البيروقراطي، مما دفع هذه البلدان إلى الوقوع في أسر مؤسسات التمويل العالمية، نظراً لعدم تناسب الإنفاق الحكومي مع المداخيل، وارتفاع حجم الإنفاق العسكري، فكان السبيل لتغطية هذه النفقات اللجوء للإقراض الخارجي لا سيما من البنك وصندوق النقد الدوليين أو أندية الدين الأوروبية وضمن شروط تمويل قاسية مما دفع بعضها لإعلان الإفلاس والعجز التام عن إيفاء الديون.
فكانت مشكلة الديون مدخلاً لدخول صندوق النقد الدولي كوسيط تفاوضي لحل المشكلة مع أندية الديون، بفرض برامج إصلاح هيكلي واقتصادي على البلدان المدينة لقاء جدولة ديونها من خلال تطبيق سياسات اقتصادية ومالية محددة تتلخص بتحرير التجارة والأسعار، وخصخصة القطاع العام كشرط لجدولة الديون وإعفاء من بعض شرائح الديون وتقسيط الباقي على أقساط مريحة، مما يعني التحول إلى التنمية الرأسمالية وللاتجاه الليبرالي.

========== انتهت المحاضرة الثامنة ==========

المحاضرة التاسعة

السمات العامة للاقتصاد السياسي في البلدان النامية

1-ظاهرة تعدد أنماط الإنتاج:

يقصد بها وجود أنماط إنتاج تقليدية تنتمي لأشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالي إلى جانب الأنماط الحديثة. ويمكن مصادفة في البلدان الأقل نمواً أنماط إنتاج غير متجانسة في المدينة والريف معاً، فهناك نمط الإنتاج الرعوي في البادية، وفي الريف نجد نمط إنتاج مشاعي وأشكال إنتاج شبه إقطاعية إلى جانب الزراعة الرأسمالية، التي اعتمدت على رأس المال الوطني أو الأجنبي، ولكل من هذه الأنماط قوانينه الخاصة، وعلاقاته الإنتاجية المميزة، وتقنياته المختلفة.

أما في الاقتصاد الحضري: نجد في مجال الصناعة وجود العمل الحرفي واليدوي إلى جانب المنشآت الصناعية الحديثة، فقد بقيت نسبة الإقطاع الحرفي التقليدي مرتفعة حتى مطلع القرن الحادي والعشرين في عدد مدن آسيا وإفريقيا ومنها المدن العربية والسورية. أما على صعيد التجارة تنتشر الأسواق المتخصصة بسلعة واحدة، وتعتمد على الحوانيت الصغيرة والمتوسطة، التي تدار من قبل رب الأسرة وأبنائه، وتفتقر للكوادر المتخصصة في التسويق والمالية والمحاسبة، وتعتمد أساليب بسيطة في المعاملات التجارية والمالية والمحاسبة. بالمقابل تنتشر المتاجر الحديثة الضخمة التي تشغّل أعداد كبيرة نسبياً من العمال والباعة في أجنحة متخصصة بالسلع، وتعتمد برامج حاسوبية متطورة وطرق تسعير وبيع بالحاسوب والبرمجيات، ويديرها تقنيون متخصصون في مجالات الإدارة والدعاية والتسويق.

تكمن المشكلة في ظاهرة تعدد الإنتاج في اختلاف قوانين السوق التي تنظم عمل هذه الأنماط، فإذا كان الإنتاج الكبير محكوم بقوانين الإنتاج السلعي الرأسمالي الكبير أو الموسع، فالأنماط التقليدية يحكمها قانون الإنتاج السلعي الصغير، لهذا يصبح التخطيط الاقتصادي في البلدان النامية متعذراً، ونجاح التنمية مرهون بمراعاة ظروف العاملين في جميع هذه القطاعات.

2-عدم الترابط بين القطاعات الاقتصادية والبنى الاجتماعية:

إن دخول العلاقات الرأسمالية إلى البلدان النامية لم يؤدِ إلى نشوء رأسمالية صناعية، وكذلك لم يؤدِ للقضاء على مخلفات الإقطاعية أو ما يطلق عليها البُنى التقليدية، إنما بدأت هذه البنى تتعايش جنباً إلى جنب

مع البنى الحديث، المتمثلة بظهور الرأسمالية التجارية غير المنتجة، التي تعيش في المدن إلى جانب برجوازية بيروقراطية ناشئة، أما في الريف فقد ظلّت العلاقات الإقطاعية أو شبه الإقطاعية ولسنوات عديدة موجودة حتى بعد فترة الإصلاحات الزراعية في منتصف القرن العشرين.

كما وانتشرت في المدن أنماط غير رسمية وغير نظامية من العمل، وهو ما أطلق عليه "القطاع غير المنظم" كالبيع في الشوارع أو الاشتغال بأعمال أخرى تدر عليهم دخلاً منخفضاً بشك مؤقت نظراً لعدم وجود فرص عمل ثابتة.

إن وجود بنى اقتصادية واجتماعية تنتمي إلى عصور مختلفة، كالعمل التقليدي الحرفي والصناعة التحويلية الحديثة في المدن والفلاحة التقليدية في الزراعة إلى جانب الزراعة الرأسمالية الحديثة، يعني وجود علاقات اقتصادية متباينة وعلاقات موازية لها في البنى الاجتماعية إذ تتعايش العلاقات التقليدية الأهلية، التي تقوم على تغليب الانتماء للقبلية أو العائلة أو الطائفة الدينية أو الانتماء الجغرافي...إلخ، على أنماط العلاقات المدنية والمؤسسية الحديثة، وتؤثر هذه العلاقات الأهلية (ما قبل المدنية) بشكل مباشر على تراجع الإنتاج القومي ككل، واستنزاف الاقتصاد الوطني، وتؤخر نضج المجتمع المدني وظهور السلوك العقلاني ومحاربة الفكر الغيبي والأسطوري.

3-المشكلة السكانية:

تطرح المسألة السكانية ومعدلات النمو السكاني المرتفعة في العالم النامي على التنمية مشاكل جديدة تتعلق بالتوازن البيئي ومنظومات الاستبقاء على الحياة، وما ينجم عنها من زيادة من زيادة استهلاك الغطاء النباتي والغابات والطاقة، وحدوث انقلاب في دورة المناخ نتيجة الاحتباس الحراري وانحسار الغطاء النباتي والتصحر، إضافة للمشكلات الاجتماعية الأخرى كالبطالة.

وتفتقر معظم الدول النامية والعربية إلى وجود خطط وسياسات حقيقية للحد من معدلات النمو السكاني التي لا تتناسب وواقع المعيشي فيها، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر، ومن فقر دخل الفرد، والحصول على خدمات التعليم والصحة، والغذاء الصحي، فجميع المؤشرات من تلك الدول تجمع على وجود خطر يتهدد بنية تلك المجتمعات بفعل اختلال التوازن السكاني، وتزايد أعداد العاطلين عن العمل، فالبطالة **Unemployment** وفق تعريف منظمة العمل الدولية **(ILO)** بأنها "كل فرد قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، وقبل به عند مستوى الأجر السائد، ولكن يبحث عنه ولا يجده".

وتواجه البلدان النامية مشكلة حقيقية في حل مشكلة البطالة، في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني والاعتماد على اقتصاد تصديري أحادي الجانب، وتَعرّض هذه السلع لتقلبات الأسعار الدولية، وانخفاض أسعارها باستمرار بسبب تراجع الطلب عليها في الأسواق، وظهور مواد خام اصطناعية تحل محلها باستثناء النفط والغاز.

وقد أدت المتغيرات السياسية في الساحة الدولية دوراً سلبياً في غير صالح هذه البلدان، فكان انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية وتفرّد أمريكا في السياسة الدولية أضعف موقف الفقراء في العالم، وكان ارتفاع أسعار الطاقة بفعل الحروب أثر اقتصادي سلبي عليها. فدفعت جميع هذه الظروف البلدان النامية على تغيير سياساتها الاقتصادية السابقة وتحولها إلى الرأسمالية الليبرالية والخضوع لسياسات الدول الرأسمالية الغربية، وستزيد من أعداد العاطلين عن العمل.

4-الاقتصاد التصديري الأحادي الجانب:

بدأت هذه السمة بالتشكل قبل القرن العشرين حين اتجه الريف في هذه البلدان، وفي مراحل مبكرة من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالتحول إلى الزراعة التصديرية وزراعة المحاصيل الصناعية، التي كان الطلب عليها مرتفعاً في بلدان الشمال الأوروبي، هذا التحول أُطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية مرحلة دخول الارنة بلدان النامية في التقسيم الدولي للعمل، وبقيت هذه الحالة مستمرة بسماتها الأساسية منذ الاستقلال وحتى عام 1989م. إذ كانت العديد من الدول النامية قد اعتمدت على سلعة تصديرية واحدة.

ومن المعلوم إن أي اضطراب في أسعار هذه السلع في السوق العالمية سوف يؤدي إلى انعكاسات اقتصادية خطيرة وسلبية على هذا البلدان المصدرة لسلعة واحدة، وسوف يتأثر اقتصادها بالكامل بسبب انخفاض أسعار هذه السلعة، ومثال ذلك الحصار الاقتصادي الذي فرضته أمريكا على العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م، حيث أدى حظر تصدير النفط العراقي إلى حدوث مجاعة ومعاناة إنسانية شديدة للشعب العراقي.

ويبقى جوهر مشكلة الاقتصاد التصديري الأحادي الجانب يتعلق بكون قيمة المواد الأولية في السوق الدولية تبقى منخفضة، بالمقارنة مع أسعار المواد المصنّعة، وهذا ما يطلق عليه انخفاض القيمة المضافة في الصادرات.

5-تراجع الزراعة ومشكلة نقص الغذاء:

إن تحول البلدان النامية إلى بلدان مصدرة للخامات الزراعية الصناعية، أدى إلى تركها زراعة الحبوب والمحاصيل الغذائية الأخرى، مما أدى لحدوث نقص شديد في الغذاء داخل أسواقها الوطنية، واضطرارها لاستيراده من السوق الرأسمالية العالمية، كما أن المشكلة السكانية والفجوة بين الإنتاج المحلي للغذاء وحاجات الاستهلاك للسكان وتناميها، مما يؤدي لتكريس التبعية للسوق الخارجية في تأمين الغذاء.

6-العجز في ميزان التبادل التجاري الخارجي:

ويقصد به الزيادة في قيمة الواردات على قيمة الصادرات، أي أن البلدان التي تعاني من مشكلة العجز تستورد أكثر مما تصدر، ويأتي العجز التجاري كنتيجة مباشرة للاعتماد على اقتصاد تصديري أحادي الجانب في البلدان النامية، وتزداد وطأة العجز مع زيادة السكان والحاجة لاستيراد الغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى إضافة لشراء الأسلحة بسبب الحروب الأهلية أو الحرب الحدودية...إلخ وباستثناء الدول النامية المصدرة للنفط،

فإن جميع البلدان النامية الأخرى ظلت تعاني من هذا العجز في تعاملها التجاري مع العالم الخارجي حتى أواخر القرن العشرين.

7-الحروب والإنفاق على التسلح:

تأثرت البلدان النامية بالحرب الباردة وما رافقها من سباق في التسلح، نتيجة لانقسام العالم إلى معسكرين متصارعين: حلف الناتو (الأطلسي)[1] بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية،
وحلف وراسو[2] بزعامة الاتحاد السوفييتي في النصف الثاني من القرن العشرين. وكانت حصة البلدان العربية من الإنفاق على شراء الأسلحة هي الأعلى بين الدول النامية حيث بلغت هذه النسبة نحو **12%** من الناتج المحلي العربي، وفي عقد التسعينات مع بدء حرب الخليج الثانية كان الإنفاق العربي على التسلح مرتفعاً فبلغ **6.5%** من قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي في حين كان المعدل الوسطي للبلدان النامية **3%**.

8-العجز في الميزانية العامة:

برزت ظاهرة العجز في الموازنة الحكومية في الدول النامية في عقود السبعينات والثمانيات من هذا القرن، وتتمثل هذه الظاهرة بعدم التناسب بين موارد دخل الموازنة الحكومية وبين حجم النفقات، مع تنامي الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والعادي على مشاريع التنمية والإنفاق على جهاز الإدارة الحكومية الضخم وعلى الأجهزة الأمنية والجيش...إلخ. ترافقت هذه الظاهرة مع الزيادة الكبيرة للسكان والهجرة الضخمة من المدينة إلى الريف، وما ترتب عنها من زيادة في الإنفاق الحكومي على توسيع قطاع الخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية إلى جانب الإنفاق على تطوير مؤسسات القطاع العام وتأمين فرص عمل للأفواج الجديدة من الشباب الداخلين لأول مرة إلى سوق العمل، حيث قامت الدولة بدور المعيل ورب عمل لقسم كبير للسكان، ولما كانت الموارد والمداخيل محدودة لا سيما مع انتشار الفساد الإداري وانخفاض حجم التحصيل الضريبي، مما اضطرت الدول النامية إلى زيادة الإصدار النقدي كوسيلة لتغطية النفقات مما أدى لارتفاع معدلات التضخم وتدهور القيمة الشرائية لقسم كبير من السكان مع تراجع أسعار الصرف للنقد الوطني.

---

[1] – هي منظمة عسكرية دولية تأسست عام 1949م بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في 4 ابريل سنة 1949. يشكل حلف الناتو نظاما للدفاع الجماعي تتفق فيه الدول الأعضاء على الدفاع المتبادل رداً على أي هجوم من قبل أطراف خارجية. ثلاثة من أعضاء الناتو (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة) هم أعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي يتمتعون بـ حق الفيتو وهم رسميا دول حائزة للأسلحة النووية. ويقع المقر الرئيسي لحلف الناتو في هارين، بروكسل، بلجيكا، في حين أن مقر عمليات قيادة حلف الناتو يقع بالقرب من مونس، بلجيكا.

[2] – منظمة عسكرية سابقة لدول أوروبا الوسطى والشرقية الشيوعية. أسست هذه المنظمة عام 1955 م لتواجه التهديدات الناشئة من أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) وكان من أبرز المحفزات لإنشائها هو انضمام ألمانيا الغربية لحلف الناتو بعد إقرار اتفاقات باريس. استمرت المنظمة في عملها خلال فترة الحرب الباردة حتى سقوط الأنظمة الشيوعية الأوروبية وتفكك الاتحاد السوفيتي (عام 1991 م) ووقتها بدأت الدول تنسحب منها واحدة تلو أخرى. حل الحلف رسميا في يوليو 1991 م.

واضطرت الدول النامية لخروجها من الأزمة اللجوء إلى القروض الخارجية بشروط صعبة ومجحفة، والتي أدت إلى تراكم الديون وعجزها في ميزان مدفوعاتها.

9-ارتفاع المديونية الخارجية:

أنفقت دول العالم الثالث أموالاً ضخمة على البنى الأساسية وعلى استيراد الغذاء والأسلحة، ونظراً لضعف نمو الناتج الإجمالي المحلي، وعدم مقدرتها على تأمين الموارد اللازمة لذلك، اتجهت للاستدانة من المؤسسات المالية الدولية وأهمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولما كانت شروط الإقراض صعبة تتمثل بارتفاع نسبة الفوائد، فإن الدول النامية عانت من العجز عن إيفاء ديونها لأن (خدمة الديون= الفوائد+ الأقساط) أصبحت تضاف كل عام إلى قيمة القرض الأصلي مما أدى لتضخم حجم الديون، وأوصلت مشكلة الديون الدول النامية لطريق مسدود جعلتها عاجزة عن إيفاء الديون.

10- مفهوم الأسواق الناشئة Emerging Markets:

أ_ في المفهوم:

تعرّف الدول الناشئة: هي التي تمتلك بعض خصائص الدول المتقدمة، ولكن لا تتوافق مع جميع معاييرها.

وفي تعريف آخر: هي التي يتمتع أفرادها بدخل منخفض أو متوسط. تشكل هذه الدول حوالي **80%** من سكان العالم، وحوالي **20%** من اقتصادات العالم.

كما تعرف مؤسسة التمويل الدولية السوق الناشئة: على أنها سوق أسهم وقروض في بلد يكون دخله الوطني الإجمالي للفرد أقل من **10،000** دولار.

والبعض يلجأ إلى الحصر: الأسواق الناشئة هي البلدان التي لم تدخل إلى مجموعة ال 15 أو خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ب_ مكوّنات الأسواق الناشئة:

- دور وحجم القطاع الخاص.
- قدرة المستثمرين الأجانب على الوصول للسوق.
- دور مصادر التمويل البديلة.
- الوضع المؤسسي والإشراف والإفصاح والترتيبات القائمة.
- الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم الاستثمار المحلي والأجنبي.

ج – آلية عمل السوق الناشئة:

إن الأسواق المالية الناشئة هي أسواق قائمة في الدول النامية شهدت طفرة من النمو والتطور في الحجم بعدما كانت تعاني من حالة ركود، وتمتلك قدرات تؤهلها لمواصلة النمو والتطور ورفع درجة كفاءتها وفعالية أدائها

الاقتصادي لتتحول إلى مركز جذب لرؤوس الأموال الملحية والدولية من خلال العوائد المرتفعة التي حققتها مثل: الصين، المكسيك، البرازيل، الأرجنتين، فنزويلا، ودول جنوب وشرق آسيا.

والسبب لماذا تعد هذه الدول على أنها ناشئة؟ هي أنها عادةً ما تفتقر لمستوى كفاءة السوق المطلوب ومعايير الصارمة في مجالات عديدة مثل المحاسبة، تنظيم الأوراق المالية وغيرها. مما يجعل دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا واليابان في الطليعة مقارنةً بها رغم امتلاك الدول الناشئة للأنظمة المالية مثل نظام المصارف، سوق الأوراق المالية والعملة الموحدة.

والبعض ينظر إلى هذه البلدان على أنها الدول التي شهدت نموًا ملحوظًا على مدى الأعوام الأخيرة، والبعض الآخر يرى أنها الدول التي قامت بالانفتاح على الاقتصاد العالمي، التكنولوجيا، واليد العاملة الماهرة والتي قامت بتغيير بيئتها الاقتصادية في الآونة الأخيرة بشكل جذري. نتيجةً لذلك شهدت هذه الدول نمواً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي فاق ذلك التابع للدول المتقدمة، مما أسهم في تخفيف معدلات البطالة بالإضافة إلى نشوء طبقة اقتصادية جديدة في المجتمع عرفت بالطبقة الوسطى.

د_ أهم الأسواق الناشئة في العالم:

تضم قائمة الأسواق الناشئة في العالم مجموعة من الدول التي حققت قفزات اقتصادية نوعية في الأعوام الأخيرة، وتطمح في المستقبل إلى منافسة الدول المتقدمة اقتصادياً، وأهم هذه الأسواق الناشئة بحسب تصنيف المؤسسة الدولية للتصنيف:

- أمريكا اللاتينية: الأرجنتين، البرازيل، تشيلي، كولومبيا، المكسيك، البيرو، فنزويلا
- شرق آسيا: الصين الشعبية، كوريا الجنوبية، الفلبين، تايوان
- جنوب آسيا: الهند، إندونيسيا، ماليزيا، باكستان، سيريلانكا، تركيا
- أفريقيا: جنوب أفريقيا، نيجيريا، زيمبابوي
- الشرق الأوسط: الأردن

رغم إيجابية هذا الموضوع إلا أن الاستثمار في الأسواق الناشئة يحمل معه العديد من المخاطر حيث تعتبر السوق فيها من أكثر الأسواق خطورةً للاستثمار. تتميز هذه الأسواق بعدم الاستقرار السياسي، مشاكل في البنية التحتية، تقلب أسعار العملات، والعديد من المشاكل الأخرى.

========== انتهت **المحاضرة التاسعة** ==========

المحاضرة العاشرة

العولمة

مفهومها وسماتها وطرق مواجهتها

أولاً_ مفهوم العولمةGlobalization :

العولمة: هي ظاهرة عالميّة تسعى إلى تعزيز التكامل بين مجموعة من المجالات الماليّة، والتجاريّة، والاقتصاديّة وغيرها، كما تساهم العولمة في الربط بين القطاعات المحليّة والعالميّة؛ من خلال تعزيز انتقال الخدمات، والسلع، ورؤوس الأموال.

وتُعرَّف العولمة: بأنّها عملية تطبقها المنظمات، والشركات، والمؤسسات بهدف تحقيق نفوذ دوليّة، أو توسيع عملها ليتحول من محليّ إلى عالميّ.

وتعني في معجم ويبستر: إكساب الشيء طابع العالمية وذلك بجعل امتداد الشيء أو العمل به يأخذ الصفة العالمية.

ويعرّف بول سويزي العولمة بأنها: (صيرورة رأسمالية تاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة والتوزيع والتسويق والتجارة الى دائرة عولمة الانتاج الرأسمالي مع عولمة رأس المال الإنتاجي وقوى وعلاقات الإنتاج الرأسمالية، مما يؤدي لإخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة وهيمنة وتوجيه القوى الرأسمالية العالمية والمركزية وسيادة نظام التبادل الشامل والمتميز، لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة).

أما تعريف العولمة الاقتصادية: فهي تعني الانتقال الحر لرأس المال والسلع والخدمات بين دول العالم، ومن أبرز مظاهرها إنشاء منظمة التجارة الدولية بغير قيود ولا حدود، وكذلك ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية، ومن هنا يبرز الحديث عن أهمية قيام السوق العربية المشتركة لدعم التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية.

ثانياً_ نشأة العولمة:

إنّ النشأة التاريخيّة للعولمة ارتبطت مع كلٍّ من عالمَي الاقتصاد والسياسة؛ إذ بدأ مفهوم رأس المال بالتطوّر مع زيادة الحركات التجاريّة التي ساهمت في الحدّ من العزلة الاقتصاديّة عند الدول، أمّا الظهور الفعليّ للعولمة فيعود إلى القرن الرابع عشر للميلاد مع انتشار الشركات متعددة القوميات في مناطق أوروبا الغربيّة، ويعدُّ ظهور الثورة الصناعيّة أكبر تجلٍّ لظاهرة العولمة؛ بسبب انتشار الشركات المهتمة بالصناعات التحويليّة التي أصبحت تسيطر على موارد العالم. شهد النمو التجاريّ خلال فترة الحرب العالميّة الأولى تطوراً سريعاً، ولكنه تراجع في عام 1929م نتيجة للأزمة الاقتصاديّة في ذلك الوقت، ولاحقاً بدأ الأكاديميون والباحثون بالتأريخ للعولمة في الفترة بعد الحرب العالميّة الثانيّة، وظهرت عنها هيكليّة عالميّة جديدة في ظلِّ تأثير النظامَين الاشتراكيّ الشيوعيّ الشرقيّ، والرأسماليّ الغربيّ الليبراليّ، ممّا أدى إلى ظهور ما تُعرف بالحرب الباردة التي ظلّت ما يقارب 40 سنة، وانتهت مع انتصار الرأسماليّة على الاشتراكيّة، ممّا أدى إلى ظهور نظام عالميّ جديد تتحكم به الولايات المتحدة الأمريكيّة، وساهم ذلك في تعزيز وجود العولمة عن طريق تأسيس مؤسسات ماليّة عالميّة، مثل صندوق النقد الدوليّ. خلال عقد الثمانينات من القرن العشريّن ظهرت تطورات متنوعة في تقنيات الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات، ممّا أدى إلى تعزيز وجود العولمة لتؤثر في كافة المجالات؛ وتحديداً المجالَين الماليّ والإعلاميّ.

ساهم ظهور العولمة في المجتمعات البشريّة المتنوعة في الوصول للعديد من النتائج منها:

- اكتساح تيار العولمة للعديد من المناطق، والمجتمعات، والأمم التي كانت تتجنّب تأثيرها، ومن هذه الأمم الصين وأوروبا الشرقيّة التي تخلّت عن عزلتها وتجنّبها للعولمة.
- زيادة تنوّع الخدمات والسلع التي يتمُّ تبادلها بين الدول، مع ظهور تنوع في المجالات الاستثماريّة التي يعتمد عليها انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، كما لم تظلّ صادرات أو واردات الدول محصورة في مادة واحدة أو عدد قليل من المنتجات، بلّ تنوعت الصادرات والواردات مع تنوع المجالات الخاصة في انتقال رأس المال، من أجل البحث عن فرص للربح.
- ارتفاع عدد الأفراد الذين يتفاعلون ويتأثرون مع العالم الخارجيّ داخل مجتمع أو دولة ما. ظلّ التبادل المرتبط برؤوس الأموال والمنتجات هو المسيطر على طبيعة العلاقات السائدة بين الدول، ومن ثمّ أصبح تبادل المعلومات هو العنصر المسيطر على هذه العلاقات؛ بسبب طبيعة النمو السريع الذي يشهده.
- أصبحت الشركات متعددة الجنسيات هي الوسيلة الفعالة لنقلّ المعلومات، ورؤوس الأموال، والسلع بين الدول؛ إذ اتخذت هذه الشركات العالم كله ليصبح مكاناً لتطبيق عملياتها الخاصة في التسويق والإنتاج.

ثالثاً_ العوامل التي ساعدت على ظهور العولمة:

1. انهيار النظام العالمي القديم وسقوط الاتحاد السوفيتي القديم عام 1989م وخلو الساحة الدولية للقطب الرأسمالي الأمريكي.
2. تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود مثل مشكلات المخدرات والتطرف والعنف والإرهاب الدولي وتلوث البيئة وغيرها، ولذا كان التعاون والتنسيق بين الدول أمر ضروري للتصدي لتلك المشكلات التي تهدد كيان المجتمع العالمي بأسره.
3. تأثير المجتمع المدني العالمي وتركيزه على القضايا العالمية مثل حقوق الإنسان، حماية البيئة، تحقيق السلام، الوحدة الوطنية، ومحاربة التطرف بجميع أنواعه، الصحة الوقائية والعلاجية، المشكلة السكانية وغيرها.
4. وجود بعض المشكلات في العالم الثالث المتخلف مثل الصراعات المسلحة، الحروب الداخلية – زيادة الفوارق الاجتماعية – تدني أوضاع التنمية البشرية في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.
5. ثورة المعلومات والاتصالات خلقت واقعا جديدا لم يعد في مقدور أي نظام سياسي أن ينعزل عن العالم.
6. انتشار الاقتصاد الحر زاد من اهتمام مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتحرير الاقتصاد والسير في إجراءات الخصخصة والانفتاح السياسي والاقتصادي.

رابعاً_ سمات العولمة:

1- الانتقال من الاقتصادات القومية إلى التكتلات الإقليمية:

تخطى الاقتصاد الرأسمالي الحدود التي ترسمها السياسات الاقتصادية للدول القومية في القرن العشرين، وفي المرحلة الاحتكارية كانت الشركات المتعددة الجنسية تلعب الدور الأكبر في رسم هذه السياسات الاقتصادية للدول. ومع تحوّل الرأسمالية لنظام اقتصادي عالمي في مرحلة العولمة بدأت حاجة الرأسمالية للتوسع تفرض أشكالاً جديدة من التكتل الجغرافي بين الدول، فقد حلّت منظمة التجارة العالمية (WTO)[1] محل وظائف الغات(GATT) عام 2005م. تتميز الاتفاقات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية عن مثيلاتها في الغات[2] سابقاً بأن الاتفاقات أخذت طابعاً مؤسسياً، وتمتلك المنظمة صلاحيات واسعة في متابعة ومراقبة تنفيذ

[1] – هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية. وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول. تضم منظمة التجارة العالمية 164 دولة عضو إضافةً إلى 20 دولة مراقبة كما في 1 آب / أغسطس 2016.

[2] – هي اختصار عن اللغة الإنجليزية: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وعقدت في تشرين الأول /أكتوبر 1947م، بين عدد من البلدان تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية وبخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع.

الاتفاقات بين الدول الأعضاء، والتدخل والتحكيم في فض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء. وعليه بدأت مرحلة الانتقال إلى الأسواق الإقليمية الكبرى كخطوة نحو عالمية السوق. إلا أن هذا الانتقال ترك آثاراً سلبية في السنوات الأولى على الدول النامية والدول الصناعية المتطورة بآن معاً.

وهنا بدأت تظهر عصر التكتلات الكبرى، والاندماج الاقتصادي وتحرير الأسواق في العالم المعاصر دفعت باقي دوله إلى الانتقال إلى صيغ من التكتلات الاقتصادية والتجارية الإقليمية. وقد وصل عدد تلك التكتلات في عام 1997م إلى (109) فكان من أبرزها السوق الأوروبية المشتركة التي حققت الوحدة النقدية عام 2002م، وأيضاً (النافتاNAFTA) عام 1994م (رابطة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية) التي ضمن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وظهر رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) عام 1991م.

2- الدور النوعي للشركات المتعدية الجنسية:

يعتمدُ عمل هذه الشركات بشكلٍ كبير على سوق متعدّد الدول، بحيث تكون الاستراتيجيات والقرارات التي تتخذها ذاتَ طابعٍ عالميّ ودَوْليّ، ويمتلكُ أصحابُ هذا النوع من الشركات حريّةً كبيرة في نقل الموارد وعناصر الإنتاج، وكذلك نقل المزايا التقنيّة أي نقل التكنولوجيا المستخدمة من مكانٍ لآخر، وتتعدّدُ أساليبُ الإنتاج في هذا النوع من الشركات، حيثُ يمكن نقل أساليبِ إنتاجها من مكان لآخر في حال ارتفعت قيمُ أحدِ عناصر الإنتاج.

تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بعدد من الخصائص، وهي:

- ضخامة حجمها، تتميّز هذه الشركات بتمثيلها لكياناتٍ اقتصاديّة عملاقة، ومن المؤشرات التي تدلّ على ضخامةِ حجمها: حجمُ الاستثمارات، وحجم رأس المال، وتنوّع الإنتاج، وارتفاعُ أرقام المبيعات وكذلك الإيرادات، بالإضافة إلى حجم الشبكات التسويقيّة التي تعمل لصالحها، وحجم الإنفاق العالي على البحث والتطوير، وكفاءة الهيكل التنظيميّ والإداريّ.
- التنوّعُ الكبير في الأنشطة، تقومُ سياسة الشركة على تنوّعِ المنتجات التي تخرجُها الشركة بهدفِ تقليل حجم الخسائر لأدنى درجةٍ ممكنة، ففي حالِ حدوث الخسارة في أحدِ المنتجات التي تنتجها هذه الشركات يحدثُ ربحٌ في المنتجاتِ الأخرى، وبالتالي يسهمُ ذلك في تحقيقِ التوازن والربح العالي.
- اتساعُ رقعتِها الجغرافيّة، من أكثر ما يميّزُ هذا النوع من الشركات اتساعُ المساحة الجغرافية التي تغطيها، بحيث توفّر لها هذه الميزة إمكانيّاتٍ هائلة في التسويق، وبالتالي تكون منتجاتها موجّهة لعددٍ كبير من سكّان العالم، ولعلّ استخدامَها التكنولوجيا ووسائلَ الاتصالاتِ الحديثة هو أحدُ العوامل المساعدةِ في انتشارِها.
- إقامةُ التحالفات الاستراتيجية المختلفة؛ بهدف تحقيق مصالحِها الاقتصاديّة المشتركة، وتعزيز قدرتِها التنافسيّة.

- تعبئة المدخرات العالميّة، تنظرُ كلُّ شركة من هذه الشركات إلى العالم كسوقٍ يمكنها تعبئتُه بالموادّ التي تنتجُها.
- المزايا الاحتكاريّة، حيث تكون هي الأولى والوحيدةَ والسبّاقة لأيّ نوع من الإنتاج؛ بهدف الحصول على الربح الوفير، وتكمنُ المزايا الاحتكاريّة في كثيرٍ من الأحيان من خلال القدرة على توفير الاحتكار في أحدِ المجالات التالية: التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، وكذلك التسويق.

إن ما يميز هذه المرحلة هو قانون الاندماج (Merger) بين الشركات وهو قانون أساسي في مرحلة عولمة الرأسمالية، إذ ليس من خيار أمام الشركات الكبرى للصمود في الأسواق العالمية أمام منافسيها سوى الاندماج مع شركات أخرى. فقد شهد عام 2006م ثلاث عقود اندماج لثلاث شركات احتكارية تعمل في إنتاج الزنك والالكترونيات والمصارف بقيمة سوقية بلغت (50) مليار دولار.

3- الانتقال من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الرمزي (الصوري):

نتيجة توالي الأزمات الاقتصادية بين دول العالم فقد تم التحول من تجارة السلع والمنتجات إلى تجارة الخدمات والأموال والأسهم عن طريق أسواق المضاربات المالية، التي تعد معلماً هاماً ومميزاً للعولمة الاقتصادية. فقد أصبحت هذه التجارة تدر أرباحاً خيالية وسريعة من خلال المراهنة على أسعار الأسهم، وتوقعات الارتفاع والانخفاض في أسعار الأسهم وأسعار صرف العملات، بدلاً من توظيف الأموال في استثمارات إنتاجية أو خدمية.

إن أهم معالم الاقتصاد الجديد (الرمزي) بأنه اقتصاد يقوم على مبدأ الحضور الفوري للزمن في العملية الاقتصادية، وتكون أسواق المال وسندات الأسهم هي الحقل المثالي لهذا النموذج، وهي لا تتحدد بالعمليات الإنتاجية مباشرة، بل بحركة وتقلبات الأسعار والأسهم دون أن تكون لها صلة مباشرة بالاقتصاد الحقيقي.

كما ساعدت ثورة الاتصالات والمعلوماتية في تحقيق هذه النقلة، إذ تؤدي شبكات الإنترنت العالمية دوراً هاماً يربط الأجهزة المصرفية العالمية مع أسواق المال والأسهم العالمية وباقي الدوائر الاقتصادية، من مؤسسات وجماعات وأفراد، وتصبح المضاربة والمغامرة هي قواعد اللعبة، وتسيطر الشركات الكوكبية ووكلاؤها على هذه الأسواق العالمية وتحقق أرباحاً خيالية.

4- الأهمية المتزايدة للمعلوماتية:

تطورت وسائل الاتصال والتخاطب السمعي والمرئي بين الأفراد بشكل آني مع حلول آلات الذكاء الاصطناعي (الشرائح الإلكترونية) في حياتنا المعاصرة في العمل والمنزل. كما جعلت سرعة انتقال المعلومات والبيانات، ساحات التفاعل والتبادل مفتوحة عبر شبكات الاتصال والأنترنت والإعلام المتعدد الأهداف والوظائف والمحطات الفضائية.

إن أهم خاصية هذه المرحلة هي الاندماج بين عناصر العلم والاستكشاف بين عناصر العلم والاستكشاف والتكنولوجيا والثقافة مع الاقتصاد، ليعاد تشكّل علاقات العالم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من جديد، فالمعارف العلمية باتت تتضاعف مرة واحدة بأقل من 16 شهراً كما تشير بعض التقديرات.

كما تشهد هذه المرحلة تلاقحاً جديداً بين اكتشاف الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا، وقد أصبحت الكيمياء العضوية واللاعضوية لها دور كبير في الزراعة والصناعة بآن معاً وسمحت بالانتقال إلى عصر اللدائن والتصنيع الغذائي دون الحاجة للمواد الخام التقليدية. كما تمكنت الهندسة الوراثية من تحقيق فتوحات غير مسبوقة في التهجين والاستنساخ واكتشاف الطاقة الحيوية وفي البيو _ تكنولوجيا.

وأصبحت تؤثر تكنولوجيا الاتصالات على الحياة بأن تفرض أنماط جديدة من السلوك في العمل والمنزل تتصادم فيها القيم الاقتصادية مع القيم الثقافية، ويجري بشكل غير مسبوق تشكل ثقافة إنسانية جديدة عالمية الطابع، كما بدأت أيضاً تغيير نمط الحياة الاجتماعي وتقوم بتهميش الإنسان وأدوار المؤسسات الاجتماعية في التنشئة كالأسرة والمدرسة.

5- العولمة والأمركة:

إذا كان الحديث عن نمط أو نموذج ثقافي أحادي للعولمة كنموذج فاعل في الساحة الدولية ممكناً، فيمكن الحديث عن الأمركة كنموذج للعولمة الثقافية، فالغزو الثقافي الأمريكي لم يستثني أحد من الدول، وباتت الولايات المتحدة الأمريكية تقود الاقتصاد الرأسمالي العالمي، لدرجة دفعت الدول الأخرى إلى تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة، ولما كانت الولايات المتحدة أكبر مستورد في السوق العالمية، فقد أصبح لأية قوة اقتصادية عالمية تقليدية أو حديثة مصلحة اقتصادية كبيرة معها.

فعلى سبيل المثال: سارت كل من الصين والهند في هذا المنحى نحو علاقات اقتصادية استراتيجية مع أميركا، وفعلت الشيء نفسه دول عربية مثل مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي.

وإذا ما نظرنا إلى أمركة العالم فإننا نجد أن تسارع وتيرة التطور التقني والتكنولوجي وتنامي الثورة المعلوماتية لديها وتحولها إلى الاقتصاد الخدمي واهتمامها بنشر النمط الثقافي الأمريكي من خلال أفلام هوليود وانفاقها بسخاء على البحث العلمي واحتكارها الملكية الفكرية لشركاتها، جميعها دفعها إلى تربعها على الاقتصادي الرأسمالي العالمي وسيطرتها على العالم.

6- الدور الجديد لمؤسسات بريتون وودز:

تعود نشأة صندوق النقد والبنك الدوليين إلى عام 1944م بموجب اتفاقية عرفت باتفاقية (بريتون وودز). فكانت أدوارهما تتلخص بتحقيق الاستقرار المالي والعالمي والتنمية المستمرة في العالم الرأسمالي. وانحصرت مهمة البنك بمنح قروض للحكومات والقطاع الخاص، أما مهمة الصندوق فكانت تتلخص بتنظيم العلاقات المالية وتأمين أكبر قدر ممكن من الاستقرار في أسعار الصرف العالمية.

وتمتلك الولايات المتحدة على 60% من رأسمالها جعلها تسيطر على قرارات الصندوق والبنك الدوليين. وقامت أمريكا في عام 1971م بتعويم أسعار الصرف العالمية وحدوث اضطرابات في النظام المالي العالمي، أدت لفقدان صندوق النقد الدولي أهم وظائفه، وكذلك فقد البنك الدولي نتيجة اضطراب أسواق المال والصرف مهامه، إلى أن جاءت أزمة الديون الخارجية في دول العالم الثالث في مطلع الثمانيات، مما أدى لظهور أدوار جديدة في مرحلة العولمة لمؤسسات بريتون وودز في إدارة العلاقات المالية الدولية.

فتحولت مهمة صندوق النقد الدولي إلى مهمة الشرطي المالي العالمي على البلدان النامية، لفرض شروطه في التصحيح المالي والاقتصادي الهيكلي، كشرط مسبق لإعادة جدولة ديونها الخارجية، وأهم هذه الشروط تحرير التجارة الداخلية وإزالة القيود على حركة السلع والخدمات والأموال في الخارجية وتشجيع برامج الخصخصة بهدف إدماج هذه الاقتصادات في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. أما البنك الدولي فأخذ على عاتقه وضع الأسس للتنمية المستدامة، وشجع البلدان على سياسات التصحيح الهيكلي وإدارة الإصلاحات الاقتصادية إلى جانب الصندوق بهدف خلق مجال مفتوح لانتشار الرأسمالية عالمياً.

هكذا كان للولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة العولمة نفوذ كبير داخل مؤسسات صندوق النقد والبنك الدوليين وداخل منظمة التجارة العالمية، لدرجة بدت أدوار مؤسسات بريتون وودز والمنظمة العالمية للتجارة وكأنها منظومة متكاملة، تحقق أهدافاً مشتركة بإدماج جميع الاقتصادات في سوق عالمية مفتوحة، تصبح الترعة المركزية للسيطرة الأمريكية على النظام الاقتصادي العالمي واضحة لإبقاء هذا النظام لأطول فترة ممكنة يدور في فلكها بصفتها مركزاً لهذا النظام.

خامساً_ مواجهة العولمة:

يمكن للدول العربية أن تواجه العولمة بمختلف أبعادها، ولكن ضمن شروط وقواعد أو خطوات تلزمها تطبيقها لتحقيق سبل المواجهة، ومن هذه الخطوات:

1. صياغة استراتيجية عربية للتعامل مع العلم والتكنولوجيا الحديثة، وإعادة النظر في المناهج الدراسية والجامعية على نحو يهدف إلى تأصيل الملامح الحضارية في الشخصية العربية لمواجهة تحولات عالم اليوم.
2. ضرورة خلق إعلام ناضج يبني الإنسان العربي الواعي والقادر على أن يكون فاعلاً في حوار الثقافات، ومصونًا ضد أخطار العولمة، ومحافظًا على هوية الأمة وقيمها.
3. ضمان الحرية الثقافية وتدعيمها؛ حيث إن حرية الثقافة وإنْ كانت تنبع من العدالة في توزيع الإمكانات والإبداعات الإنسانية على الأفراد، فإنها في الوقت نفسه عامل أساس في إغناء الحياة الثقافية وزيادة عطائها.

4. التعرف على العولمة الثقافية، والكشف عن مواطن القوة والضعف فيها، ودراسة سلبياتها وإيجابياتها برؤية منفتحة، غايتها البحث والدراسة العلمية، وفى الوقت نفسه نعرِّف تلك الثقافات العالمية بما لنا من تراث وتقاليد وقيم اجتماعية عريقة.
5. إنشاء تكتلات إقليمية في العالم الثالث في مواجهة الاحتكارات الكبرى، التي تخدم مصالح رأس المال المهيمن بهدف الحد من أضرار الاستقطاب الناجم عنها.
6. السعي نحو تكثيف الجهود العربية والدولية لأجل إصلاح صندوق النقد الدولي وتحويله إلى مؤسسة تقوم على أساس التنسيق والاعتماد المتبادل على الأصعدة الإقليمية وعلى الصعيد العالمي.
7. زيادة معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى التشغيل والإنتاج من خلال إقامة مشاريع اقتصادية كبرى.
8. توسيع مجالات الإنتاج وتعددها لتلبية حاجات السوق في الدول العربية.
9. دعم التبادل التجاري وتحديد استراتيجية شاملة لتحقيق ذلك ويتضمن ذلك تبادل البضائع والمنتجات الوطنية العربية.
10. تشجيع انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية وتوفير المناخ للأمن للاستثمار.
11. التوجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي أو الاقتراب منه.
12. التوجه نحو الاقتصاد المعرفي وتهيئة ظروف تحققه لما له أهمية كبيرة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية تعزز من فرص النجاح الاقتصادي في الأسواق العالمية.

========== انتهت المحاضرة العاشرة ==========

المحاضرة الحادية عشر

التكامل الاقتصادي العربي

أولاً_ التكامل الاقتصادي العربي وسيناريوهات المستقبل:

تظهر سيناريوهات لمستقبل الوطن العربي تصاغ خارج الأطر العربية: مثل النظام الشرق الأوسطي والشراكة المتوسطية.

1- الشراكة الشرق أوسطية:

بدأ التفكير بهذا المشروع بعد العدوان الصهيوني عام 1967 وموّلت بيوت المال اليهودية العالمية الدراسات لهذا المشروع، التي شارك فيها البنك الدولي وممثلون وخبراء عن القيادات السياسية في العالم الصناعي. ثم أعيد طرح المشروع بعد اتفاقيات كامب ديفيد 1978_ 1979م حيث جرى الحديث عن التنمية في الشرق الأوسط وعن (سوق شرق أوسطية) تكون إسرائيل نواة هذا المشروع.

ومع التوقيع على اتفاقية أوسلو 1993م جرت محاولات إعادة إحياء هذا المشروع، وعقدت مؤتمرات سنوية للتنمية في الشرق الأوسط في (الدار البيضاء_ عمان_ الدوحة_ القاهرة) ودخل الطرف الأوروبي كممول لهذه المشاريع، لكن المشروع لقي معارضة شديدة من قبل المثقفين العرب ولم يعد يشغل خطاب (الشرق أوسطية) ذات المساحة التي شغلها في مراحل سابقة. ويتقاطع هذا المشروع مع الشراكة المتوسطية التي لا تستبعد إسرائيل، بل تنظر لها كطرف أساسي في هذه الشراكة.

2- الشراكة المتوسطية:

تمت هذه الدعوة بمبادرة أوروبية كرد فعل على تهميش أوروبا في مواجهة الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط والنفوذ الياباني في الباسفيك[1] والمحيط الهادي، وتوغل ألمانيا منفردة في أوروبا الشرقية. فكانت فرنسا وإيطاليا وإسبانيا في طليعة الدول الأوروبية المتحمسة لهذا المشروع، بهدف تحسين شروط ها التنافسية مع هذه المراكز الرأسمالية، وحاجة أوروبا لإعادة حضورها في منطقة البحر المتوسط التي تعدها بعداً جيو_ سياسياً لها أحقية تاريخية وجغرافية فيها.

[1] – منطقة اسيا والمحيط الهادئ (اسيا –المحيط الهادئ) وهي جزء من العالم يقع غرب المحيط الهادئ. المنطقة تختلف في الحجم بالاعتماد على السياق الذي يعتبر ضمنها، ولكن وبشكل اساسي فهي تشمل معظم شرق آسيا، جنوب آسيا، جنوب شرق آسيا واوقيانوسيا.

كما أصبحت أوروبا ترى أن الأخطار التي تهددها لم تعد تنطلق من شرق القارة الأوروبية وإنما من جنوبها المتوسطي. ولم تعد أوروبا تحتمل المزيد من الهجرة القادمة من جنوب المتوسط على وجه الخصوص من دول المغرب العربي (الجزائر_ تونس_ المغرب) وآثارها الثقافية في تغيير الخريطة الثقافي للمجتمع الأوروبي مستقبلاً.

في حين كانت الدول العربية، وفي ظل ضعفها الاقتصادي، قد أخذت تفكر بمخرج للأخطار الناجمة عن تحرير التجارة العالمية بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة ووضع جدول زمني للتحرير ينتهي تنفيذه مع نهاية عام 2005م. فالشراكة المتوسطية تحقق للبلدان العربية القدرة للوصول إلى الأسواق الأوروبية من خلال بنود الاتفاقيات الأخيرة (للغات) المتعلقة بالدول الأولى بالرعاية، وتأمل من هذه الشراكة الحصول على التكنولوجيا والمساعدة الفنية من أوروبا... إلخ.

انعقد المؤتمر التأسيسي الأول للشراكة المتوسطية في برشلونة 1955م ثم مؤتمر مالطا 1997م، وقد ركّز الجانب الأوروبي حديثه عن الشراكة المالية والاقتصادية، وجاء في المرتبة الثانية الحديث عن الشراكة الاجتماعية والثقافية، ثم الشراكة السياسية والأمنية، وكانت مفردات التنمية، ومنطقة تجارة حرة مشتركة، وخلق فرص عمل وتبادل الخبرات، وحرية الاستثمارات ومكافحة الإرهاب، واستمرار الحوار الإقليمي، هي الأكثر تكراراً في بيانات المؤتمرين.

وفي حين ظهر الأوروبيون كمجموعة واحدة لديها مشروع واحد مشترك، فإن الانقسامات سيطرت على الأطراف العربية والأطراف الأخرى. لكن الشراكة التجارية بين أوروبا والبلدان العربية المتوسطية موجودة فعلاً.

ثانياً_ مفهوم التكامل العربي:

هو جملة التدابير التي يراد منها إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية التي تنتمي إلى دول مختلفة، ويتمثل التكامل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات المتكاملة.

إن أبسط أشكال التكامل هي التعاون في مجال التجارة وحرية انتقال السلع والخدمات، وقد يكون التكامل بين دولتين أو أكثر كما هو الحال في صيغة (دول مجلس التعاون الخليجي) ثم الانتقال إلى سوق مشتركة تضمن حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل_ رأس المال_ المعلومات) أما المرحلة الثالثة فهي الوحدة النقدية والاندماج الكامل في كافة المجالات، بحيث تزول العقبات التجارية والاقتصادية والاجتماعية بشكل يجعل هذا الجسم الاقتصادي الجديد يظهر كوحدة ومتماسكة في الساحة الدولية.

فالتكامل يعبّر عن حالة نوعية دينامية جديدة، تتصف بالتعبئة الكاملة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية، وتوظيفها بالشكل الأمثل على قاعدة السوق العربية المشتركة، مما يسهم بترابط القطاعات الاقتصادية وخلق اقتصاد دينامي يؤدي لزيادة معدل النمو وزيادة الدخل الفردي، وتأمين فرص عمل مجزية والارتقاء بمستوى

المعيشة للسكان، وتحقيق درجة عليا من الاكتفاء الذاتي بالسلع، وتخفيف درجة الارتباط والاعتماد على العالم الخارجي.

ثالثاً_ معوقات التكامل الاقتصادي العربي:

إن مشاريع التكامل الاقتصادي العربي اصطدمت بجملة كبيرة من العقبات والعوامل يمكن تلخيصها بما يلي:

1- عدم الالتزام بالاتفاقيات:

جرى توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن تحرير التجارة والنقل والترانزيت وقيام سوق عربية مشتركة، إلا أن ما يعاب على هذه الاتفاقيات هو أنها لم تكن ملزمة للأطراف الموقعة.

2- التماثل في الصادرات:

إن النظر في بنية الصادرات العربية فنجد أن الدول العربية تصدر سلعاً متماثلة من الخامات الأولية (نفط، غاز، فوسفات، معادن) ومجمل نسبة السلع المصنعة العربية لا تزيد حصتها على 12% من الصادرات. لذا فإن تماثل الاقتصاد التصديري الأحادي الجانب لا يشجع على تطور التجارة البينية، في ظل استيراد الدول العربية لسلع متماثلة كالآلات ووسائط النقل والأسلحة والأغذية.

3- سيطرة البنى التقليدية في الاقتصاد العربي:

تعد من العوامل المعيقة في ظل غياب ميكانزم (آليات) اقتصادي حديث يعمل وفقاً لآلية السوق العربية ويسهم في تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الصناعات التحويلية الثقيلة والحديثة.

4- تشتت الموارد العربية في ظل التنمية القطاعية والقطرية:

يسهم هذا العامل في تهميش المناطق النائية والقطاعات الأقل نمواً ويزيد اللامساواة في توزيع الدخل.

5- اختلاف النظم والسياسات المالية والجمركية:

ورثت الدول العربية نظم مصرفية ومالية مختلفة ومتباينة أدت لإعاقة حركة رؤوس الأموال العربية البينية، وعدم وجود قطاع مصرفي حديث مشترك بين البلدان العربية، يساعد على الاستفادة من رؤوس الأموال العربية بالشكل الأمثل.

6- غياب الشفافية وتخلف الإدارة:

يعيق هذا العامل تطور الاستثمار ووجود قاعدة إحصائية دقيقة تساعد صناعة القرار الاقتصادي وتكون بمتناول المستثمرين ورجال الأعمال العرب والأجانب.

7- انخفاض الإنتاجية ومعايير الجودة في المنتجات العربية:

تؤدي لانخفاض القدرة التنافسية للسلع العربية، مما يضع مهمة التجارة العربية البينية في إيصال السلع العربية للأسواق العالمية مهمة صعبة.

8- غياب الربط في البنى التحتية للسكك الحديدية بين الدول العربية:

لا يمكن للصناعة أن تزدهر وتنمو بدون توافر شبكة حديثة من السكك الحديدية تؤمن نقل البضائع والأشخاص ومواد الخام بتكلفة منخفضة وبسرعة أكبر، وبوقت أقل، فيما بين الريف والمدينة وبين الدول العربية، مما يسهم بتسريع حركة التصنيع والانتقال من الاقتصاد التصديري إلى الاقتصاد الصناعي الحديث.

9- عدم توافر الإرادة السياسية المشتركة بين الدول العربية:

إذ جرى تغليب جوانب الخلاف على المصالح العربية المشتركة ومشكلات الماضي على احتياجات المستقبل.

رابعاً_ خطوات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي:

1-إنجاز السوق التجارية العربية الحرة الكبرى.

2-تحرير عناصر الإنتاج العربي (قوة العمل_ الكوادر_ رأس المال) وتأمين حراك اجتماعي نشط للأفراد والأموال بالتنقل والإقامة والملكية والعمل بين الدول العربية.

3-صياغة استراتيجية اقتصادية وسياسية عربية مشتركة، لإدماج الاقتصادات العربية عبر مداخل التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي المختلفة.

4-في مجال الثقافة: توحيد المناهج الدراسية ما قبل الجامعية، وتشجيع البحث العلمي العربي وتوطين التكنولوجيا والنهوض بالصناعة الثقافية من خلال سوق ثقافية عربية مشتركة. وفتح الحوار بين الأديان والمذاهب لضمان السلام الداخلي الأهلي.

5-إصدار الدينار العربي الذهبي (محل الحسابي) وتحقيق الوحدة النقدية العربية.

6-إصلاح الجامعة العربية وتفعيل مؤسساتها ودمقرطتها وتحويلها لبرلمان عربي، لتؤدي دوراً هاماً في تشكيل سلطة تنفيذية عربية مشتركة، تكون أحكامها نافذة وإلزامية للدول الأعضاء لتسريع التكامل الاقتصادي العربي.

7-تحطيم الجدار النفسي بين المجتمع السياسي أو السلطة والأكاديميين والمثقفين العرب، لتمكين أصحاب القرار من صياغة قرارات عملية مدروسة بالاعتماد على الجامعات ومراكز الدراسات والأبحاث التخصصية.

8-وضع استراتيجية اقتصادية وثقافية وسياسية عربية مشتركة، وبناء المؤسسات التي ترسم السياسات وتتابع تنفيذ خطواتها. ولا بد من مواءمة وتوحيد التشريعات والقوانين الاقتصادية والمدنية في الدول العربية وإعادة تحديد مفهوم المواطنة.

========== **انتهت المحاضرة الحادية عشر**==========

المحاضرة الثانية عشر والأخيرة

الاقتصاد المعرفي ومجتمع المعلومات

أولاً_ مفهوم اقتصاد المعرفة Knowledge Economy:

لقد أحدثت المعرفة تحولاً جوهرياً في طريقة استغلال البشر للموارد الطبيعية وفي نمط عملهم وإنتاجهم للسلع والخيرات المادية والخدمية. وأصبحت المعرفة والمعلومات المورد الأساسي لإنتاج الثروة في حياة الفرد والمجتمع.

إن ما يميز الاقتصاد الجديد عن الاقتصاد الصناعي التقليدي السرعة في إيقاع التطور واعتماده أكثر على التدفق الكثيف للمعلومات والبيانات، وعلى إنتاج السلع الخدمية، وهي سلع غير مادية، في منتهى الدقة والذكاء، وتمثل نتاجاً لأحدث الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها، إذ لم تعد المعرفة مجرد تراكم كمي للمعارف والخبرات الإنسانية، على الصعيد الفردي أو القومي، بل أصبحت نتاجاً نوعياً لتفاعل العلوم والخبرات والمهارات في جميع المجتمعات الإنسانية، وتمثل خلاصة التراكم الثقافي والعلمي وخبرات الناس والأجيال المتعاقبة عبر التاريخ الإنسانية.

ومع التطور الهائل للنظم المعلوماتية تحولت التكنولوجيا الرقمية لعامل حاسم في التطور ومحرّك لتحفيز النمو في الاقتصاد العالمي. وتطور هذا القطاع في القرن الحادي والعشرين بسرعة فائقة، ففي حين لم يكن حجم السوق العالمية للخدمات المعلوماتية عام 2000م يزيد على 1000مليار/ تريليون دولار فقد قفز خلال خمس أعوام لخمسة أضعاف، فبلغ حجم التعاملات في هذا القطاع في عام 2005م ما يزيد على 5 تريليون دولار.

كما أحدثت ثورة المعلوماتية جملة كبيرة من التحولات طالت مختلف جوانب حياة المجتمع، وبنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلاقات العمل والأسرة وأثَّرت في مجمل العلاقات الإنسانية.

أصبح الاقتصاد العالمي المعاصر يتجه نحو تطبيق اقتصاد المعرفة، الذي اعتمد على تكنولوجيا المعلومات كمنصة أساسية للانطلاق نحو العولمة، وأصبح لازماً وجود تعاون بين علماء الاقتصاد والاجتماع، والتنسيق فيما بينهم وبين صنَّاع القرار وواضعي السياسات، من رجال أعمال ورجال الإدارة الحكومية والسياسيين الكبار لفهم طبيعة التحوّل وإيجاد حلول للمشكلات الجديدة.

مما تقدَّم ذكره نجد أن **اقتصاد المعرفة:** هو الاقتصاد الذي يؤدي فيه تراكم واستثمار المعرفة دوراً محورياً في إنتاج الثروة، فالثروة في الحقبة الصناعية اعتمدت على استخدام الآلات والمواد الخام والطاقة، التي أدت لحلول

الآلة والطاقة محل العمل الإنساني، أما اقتصاد المعرفة فيعتمد على رأس المال المعرفي وعلى صناعات خدمية مثل خدمات الاتصالات والخدمات المالية، ويعتمد بدرجة كبيرة على عمالة من نوع جديد هم عمال المعرفة (**Knowledge Workers**) وهم مصممو البرامج والباحثون وعمال المصارف والمهندسون ومحللو النظم والمثقفون والأكاديميون وفئة الفنيين الذين يستخدمون المعرفة أكثر من الآلات.

ويُعرَّف اقتصاد المعرفة أيضاً: بأنّه نوع من أنواع الاقتصاد الذي يعتمد نموّه على نوعيّة وكميّة المعلومات المتاحة، والقدرة على الوصول إليها.

ومن التعريفات الأخرى لاقتصاد المعرفة: هو نوع من أنواع الأنظمة الاقتصاديّة، ويعتمد الإنتاج والاستهلاك فيه على استخدام رأس مال فكريّ، وغالباً يحصل اقتصاد المعرفة على حصة كبيرة ضمن النشاطات الاقتصاديّة الخاصة بالدول ذات النموّ الاقتصاديّ المتقدم.

ثانياً_ ترميز المعرفة:

تعكس المعرفة مدى السيطرة على الأشكال المختلفة للمعلومات ويمكن تقسيم المعرفة إلى أربعة أشكال:

أ–معرفة المعلومة ب–معرفة العله ج–معرفة الكيفية د–معرفة أهل الاختصاص

وتعمل تكنولوجيا المعلومات الآن على ترميز هذه الأنواع من المعرفة وبالتالي تحويلها إلى سلع تؤثر (بشكل أكثر مباشرة مما مضى) في الاقتصاد والمال والمنعة الوطنية.

✓ "**معرفة المعلومة**" **أو** "**معرفة ماذا**–**know what** –تشتمل على معرفة الحقائق وهي أقرب ما تكون إلى معرفة المعلومات التقليدية، كمعرفة الحقائق الطبية من قبل الطبيب أو معرفة القوانين والشرائع من قبل المحامي وأمثالها.

✓ "**معرفة العلة**" **أو** " **معرفة ماذا**" –**know why** –وتشتمل على معرفة الأسباب وراء ظواهر الطبيعة واستثمارها لخدمة الإنسان، وتكمن هذه المعرفة وراء التقدم العلمي والتكنولوجي ووراء الصناعة وإنتاج السلع المختلفة، وتتركز مصادر هذه المعرفة في وحدات التعليم والبحث والتطوير العام والخاص.

✓ "**معرفة الكيفية**" **أو** "**معرفة كيف**" **– know how –** وتشير هذه المعرفة إلى الخبرة في تنفيذ الأشياء سواء كانت هذه الأشياء هي إدارة الأفراد أو تشغيل العمليات أو تشغيل الأجهزة والآلات أو استخدامات التكنولوجيا المختلفة، وعادة ما تكون هذه المعرفة ملكاً للشركات والمؤسسات ويحتاج الحصول على بعضها إلى آليات مختلفة ومعقدة ومكلفة.

✓ "**معرفة أهل الاختصاص**" **أو**" **معرفة من**" –**know who** –وتزداد حالياً أهمية هذه المعرفة، معرفة من يستطيع عمل شيء ما لا بد منها لتنفيذ هذا العمل بشكل سليم واقتصادي. وتفعيل الاقتصاد حالياً يحتاج لهذه المعرفة حاجة كبيرة. كما تسرع هذه المعرفة تنفيذ المشاريع تسريعاً أكيداً وسليماً.

إن تعليم السيطرة على هذه الأنواع الأربعة من المعرفة يتم عبر وسائط مختلفة. " فمعرفة المعلومة" " ومعرفة العلة" تؤخذان من الكتب والمؤسسات التعليمية والتدريبية ومن قواعد المعلومات. أما النوعان الآخران فلا يؤخذان كاملاً إلا بالممارسة.

لكن توفير المعرفة وتحويلها إلى معلومات جعل من تكنولوجيا المعلومات **IT** أداة هائلة في وضع المعرفة في متناول العالم، خاصة وأن شبكات المعلومات مثل الانترنت وغيرها تجعل المسافات قصيرة والزمن مختصر والتكلفة بسيطة والتداول سهلاً. إن هذا الترميز للمعرفة وتخزينها رقمياً انطلاقاً من توفرها كمعلومات على شكل كتب ومجلات وأوراق عمل ومراجع وفهارس وصور وصوت وأفلام ورسومات، إضافة لتسهيل نقلها عبر الشبكات الرقمية العالمية يجعلها أداة للتنمية الاقتصادية والثقافية والأمنية ذات دور فعال للغاية، وهذا ما يقر بنا من " مجتمع المعلومات" الذي يولد وينقل ويستعمل المعرفة لخدمته في كافة المجالات، فتوفير المعرفة وتحويلها الى معلومات رقمية يجعلها تتحول الى سلعة تزداد أنواعها يوماً بيوم ويزداد دورها في الاقتصاد العالمي الذي يتحول الى " اقتصاد المعرفة "

ويتطلب اقتصاد المعرفة جهوداً أكبر في مجالات التعليم والتدريب، كما يتطلب نوعاً جديداً من التعليم والتدريب. فعدد العاملين في مجال المعلومات يزداد باضطراد وهذا يتطلب تكوين العلميين والعاملين في هذا المجال وفي مجالات تكنولوجيا المعلومات أدنى مما يجب وأقل من الحاجة، وأصبحت الأمية المعلوماتية من الظواهر المعيقة للتقدم. من جهة أخرى فان تطور المعرفة السريع يتطلب استمرار في التدريب، كما يتطلب مستوى علمي وتكنولوجي للعمالة أعلى من السابق والحاجة لاكتساب ملكة التعليم أصبحت حاجة ماسة للعاملين. وستتجه الأجور الأعلى نحو العاملين القادرين على التعامل مع المعلومات المرمّزة والمعرفة التكنولوجية أكثر من اتجاهها نحو العمل اليدوي أو الجهد الجسدي من جهة أخرى فان الحصول على المعرفة أصبح أسهل وأقل تكلفة من السابق بوجود شبكات المعرفة ولكن هذا يتطلب معرفة اللغات الأجنبية وخاصة الإنكليزية كما يتطلب جهوداً في التعريب.

لذلك يقاس رأس المال المعرفي لمؤسسة إنتاجية أو خدمية أو لمجتمع ما بالمعرفة العامة ومستوى التعليم لدى موظفيها أو مواطنيها وقدرتهم العقلية على التطوير والإبداع بالإضافة إلى قدرتهم المستمرة على تطوير قدراتها لزيادة ثروة المؤسسة وقدرتها التنافسية في الأسواق في مواجهة المؤسسات الأخرى. لذا كانت معرفة الناس في مجتمع ما بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هي جزء من ممكنات التغيير، وليست التكنولوجيا وحدها هي التي تخلق التغيير في المجتمع، وإنما ما يقدّمه المجتمع والدولة من تسهيلات لخلق المعرفة الإبداعية. وتكون المعرفة سلعة عامة يصعب حمايتها بالرغم من وجود حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية لحماية حقوق منتِج المعرفة، فعلى سبيل المثال: إن الشركات الأمريكية تشتكي دوماً من الشركات الصينية، التي تحصل على نسخ مجانية، وتقوم بتصنيع منتجات تعود ملكيتها الفكرية لشركات أمريكية.

أما فيما يتعلق بالقيمة المضافة في الاقتصاد الجديد فتشكل المعلومات الجزء الأعظم من القيمة المضافة في المنتج، فتصبح المعرفة المكوّن الأساسي في مراحل العملية الإنتاجية، ويزداد النمو والربح بزيادة هذا المكوّن القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لكونها المنصة الأساسية لاقتصاد المعرفة. كما أن الاستثمار في المعرفة وتطوير التقانة التكنولوجية قد مكّن البلدان المتقدمة من تحفيز النمو وجعل الاستثمار أكثر قيمة وفائدة، ويكون الاستثمار في الأبحاث والتطوير التكنولوجي الدافع الرئيس للنمو الاقتصادي.

ثالثاً_ مكوّنات الاقتصاد الرمزي:

تُعد أهم القطاعات الاقتصاد الجديد هي القطاعات التالية:

1- قطاع صناعة البرمجيات:

هو قطاع رئيس نظراً للتهافت الشديد على هذا القطاع والتنافس بين الأفراد والشركات والدول في ميادينه الثلاث: (الإنتاج_ التبادل_ الاستهلاك) وزيادة حجم الإنفاق على البحث العلمي لتطوير هذا القطاع. إذ احتكرت الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية والصينية والهندية هذا القطاع، وأعدت كل من الصين والهند جيلاً من ملايين المبرمجين، الذين يستطيعون نسخ براءات الاختراع والبرامج ونقلها للبلد الأم وتطويرها وابتكار البرامج الجديدة، كما يدرسون ويحللون النظم المعلوماتية، ويراقبون المواقع المختلفة ومحركات البحث، ويصممون برامج الحماية المضادة للفيروسات وللاختراق، إضافة لتصميم برامج لأنماط مختلفة من الأنشطة والتطبيقات العملية في ميدان الإنتاج المادي والخدمات.

يعد قطاع إنتاج البرمجيات **(Software)** إلى جانب قطاع إنتاج الأجهزة **(Hardware)** "القرص الصلب" القطاع الأول في هذه الصناعة، من منظور حجم الاستثمارات والتسويق والمبيعات وحصة هذه الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

2- أسواق المال والأسهم (البورصة)[1]:

قطاع تجاري يعتمد على صناعة المعرفة إلى حد كبير، فالعاملون في البورصة بحاجة لمعرفة كبيرة بأوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي، وأداء الشركات المدرجة في أسواق الأسهم وتحليل أوضاعها المالية.

إضافة لرصد العوامل الخارجية، التي تؤثر على حركة السوق وأمزجة المتعاملين في هذه الأسواق. وتحتاج أسواق الأسهم إلى مستوى عال من إدارة البيانات، ومعرفة واسعة بأوضاع الاقتصاد العالمي والقدرة على جمع

[1] سوق لكنها تختلف عن غيرها من الأسواق، فهي لا تعرض ولا تملك في معظم الأحوال البضائع والسلع، فالبضاعة أو السلعة التي يتم تداولها بها ليست أصول حقيقية بل أوراق مالية أو أصول مالية، وغالباً ما تكون هذه البضائع أسهم وسندات. والبورصة سوق لها قواعد قانونية وفنية تحكم أدائها وتحكم كيفية اختيار ورقة مالية معينة وتوقيت التصرف فيها وقد يتعرض المستثمر غير الرشيد أو غير المؤهل لخسارة كبرى في حال قيامه بشراء أو بيع الأوراق المالية في البورصة لأنه استند في استنتاجاته في البيع أو الشراء على بيانات خاطئة أو غير دقيقة أو أنه أساء تقدير تلك البيانات.

المعلومات وتحليلها وإعادة إنتاجها للوصول إلى معرفة جديدة، تسمح باستنتاجات دقيقة لأثر العوامل المختلفة على سلوك تجار الأسهم وتقلبات حركة البيع والشراء وتبني مواقف سريعة وصحيحة باتخاذ القرار في البيع أو الشراء وعقد الصفقات في سوق الأسهم. كما يحتاج العمل في سوق الأسهم إلى الإلمام بتقنيات الاتصال الحديثة للوصول للعملاء والمندوبين والزبائن في مناطق مختلفة من العالم، والقدرة على امتلاك فن ومهارة استخدام التقنيات الحديثة في إدارة الوقت، لإجراء صفقات البيع والشراء الفوري.

وتأتي الأسواق الأمريكية في مقدمة الأسواق منظور حجم الأسهم وقيمتها وتعاملاتها اليومية، تليها الأسواق اليابانية والأوروبية، وأشهر هذه الأسواق العالمية (وول ستريت) و (داو جونز) و (ناسداك) و (نيكاي). وتعتمد أسواق الأسهم على ثلاثة عناصر: السرعة والمعرفة والقدرة على تحليل المعطيات والمعلومات ومعالجتها لاتخاذ قرارات البيع والشراء. وتتصف أسواق الأسهم بأنها أسواق مرنة وهشة وسريعة العطب، لأن أي حدث سياسي أو اقتصادي أو طبيعي مهما كان صغيراً أو كبيراً يؤثر مباشرة في تعاملاتها اليومية.

3- قطاع النشر والإعلان:

إن تطور قطاع النشر للكتب والمجلات والصحف الورقية أو الرقمية، من المؤشرات الهامة على تطور مجتمع المعرفة إلى جانب مؤشرات الإبداع والبحث العلمي. ويأتي قطاع الإعلان التجاري عبر اللوحات الإعلانية في الساحات والطرق العامة أو عبر الصحف والانترنت والراديو والتلفزيون وشبكات الاتصال...إلخ في المرتبة السادسة بين قطاعات إنتاج المعرفة. ويحتاج هذا النوع من المهن إلى وسائل اتصال متطورة واستخدام دقيق لعلم النفس التجاري، ولمهارات وفن في صناعة الإعلان والدعاية والترويج للسلع المادية والخدمية، أو الدعاية السياسية والانتخابية. ويقاس تطور الإنتاج في الشركات الحديثة بحصة الإعلان التجاري من نفقات الإنتاج.

4- قطاع الإنتاج الفني والدرامي وصناعة الأفلام:

تعد الدراما فناً راقياً بين الفنون وأنماط الإنتاج المعرفي، لكنها في الوقت ذاته تقدم سلعاً معرفية تفيض عن حاجة الروح والجسد، وتؤثر بشكل كبير في اتجاهات وقيم وشرائح اجتماعية معينة كالأطفال والمراهقين والنساء من خلال الترويج الثقافي والقيمي والفكري لنمط معين من المنتجات أو القيم أو الأيديولوجيا أو الأفكار أو الترويج لنمط استهلاكي محدد. كما تأخذ الدراما والأفلام دوراً كبيراً في الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الحديثة، وتعد مجالاً خصباً لتسويق الأفكار والمعتقدات وأنماط الاستهلاك والقيم أو غرس قيم اجتماعية أو وطنية أو دينية محددة.

5- صناعة السياحة:

أصبح قطاع السياحة من القطاعات الخدمية الحديثة، التي تعتمد على نوع جديد من صناعة المعرفة يطلق عليه (الصناعة السياحية)، وهو مفهوم أبعد من مفهوم الإعلان والترويج السياحي، ولا يعني بالضرورة صنع منتجات سياحية مادية، بل يشترك في الصناعة السياحية عدد من القطاعات المرتبطة بالسياحة كالنقل الحديث

والطيران، وتصميم المنتجعات السياحية، وفن الإعلان والترويج عبر الانترنت، لهذا أصبح العمل في السياحة وفي الوظائف السياحية يتطلب معارف ومهارات وتخصصات في علوم فنية وجمالية مختلفة.

يمكن أن تحدث هذه الصناعة الملايين من فرص العمل باختصاصات عديدة، في مجال الإطعام والخدمات الفندقية والأنشطة الترويجية والآثار والمهرجانات الرياضية والفنية والمعارض، ومهرجانات الدعاية والتسوق، إضافة لأنواع السياحة الدينية وزيارة الأماكن المقدسة أو السياحة التاريخية والأثرية ...إلخ وتعتبر السياحة الداخلية والخارجية، حقلاً خصباً لزيادة التفاعل الثقافي والاجتماعي بين الشعوب.

وتأتي الولايات المتحدة والصين وإسبانيا وبريطانيا والهند ودول جنوب شرق آسيا في طليعة البلدان التي يقصدها السياح في العالم، التي استطاعت من خلال هذا القطاع تأمين عدد كبير من فرص العمل وتحقيق أرباح طائلة باستخدامها تقنيات المعرفة في هذا القطاع.

رابعاً_ متطلبات اقتصاد المعرفة

يحتاج اقتصاد المعرفة إلى مجموعة من المتطلبات الرئيسيّة؛ من أجل ضمان استمراريّته وتطوره، وفيما يأتي أهمّ المتطلبات:

- ✓ توفير بنية اتصالات وتكنولوجيا معلومات؛ من أجل المساهمة في بناء مجتمع معلوماتيّ.
- ✓ تطوير القوانين المستخدمة لتتناسب مع اقتصاد المعرفة. تأسيس وتطوير رأس المال البشريّ؛ من خلال توفير الدول للمناخ المُساعد للمعرفة حتى تصبح أهمّ عنصر إنتاجيّ.
- ✓ زيادة الاستثمار في اقتصاد المعرفة، وتنمية قطاع صناعة المعرفة في الموازنات الاستثمارية للحكومات، وتوفير المعرفة المستوردة، والبحث عن المعرفة غير المتوفرة.
- ✓ الحرص على بناء منظومة فعّالة للتكنولوجيا والعلم.
- ✓ دعم انتشار الثقافة الاجتماعيّة التي تُشجّع على الابتكار، والإبداع، وتدعم البحث والتطوير؛ عن طريق توفير بيئة تفاعليّة تشجّع الإنسان على إنتاج المعرفة.

خامساً_ مؤشرات اقتصاد المعرفة

توجَد مجموعة من المؤشرات المرتبطة باقتصاد المعرفة، وتُستخدم للدلالة على أنّه النمط المستخدم ضمن الاقتصاد؛ ممّا يساهم بتطبيق مجموعة من المقارنات بين الدول؛ من أجل تحديد مستوى تطوّرها الاقتصاديّ، وفيما يأتي مجموعة من أهمّ المؤشرات المستخدمة بقياس المعرفة:

- ✓ نسبة المعرفة ضمن أسعار الخدمات والسلع. معدل تجارة المعرفة الموجودة ضمن الميزان التجاريّ الخاص بكلّ دولة.

- ✓ المؤشرات الخاصة بتوجُّه المجتمع باتجاه المعلومات، مثل معدلات البنية الرئيسيّة وتشمل: شبكة الإنترنت، والهواتف، والمحتوى الرقميّ.
- ✓ عدد حقوق الملكيّة الفكريّة، وبراءات الاختراع.
- ✓ عدد السنوات الخاصة بالتدريب والدراسة، والمرتبطة بالمرحلة العمريّة عند الأفراد.
- ✓ معدلّ الإنفاق من الناتج المحليّ الإجماليّ على التطوير والبحث.

سادساً_ اقتصاد المعرفة في الدول العربية:

أصبحت بعض الدول العربية لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي والأردن وتونس، تعطي أهمية أكبر لتكنولوجيا المعلومات وإمكانية إدماجها في الاقتصاد كعنصر مساعد في النمو الاقتصادي، فالتقدم الحاصل في التكنولوجيا والتغير السريع الذي تحدثه في الاقتصاد بات يؤثر بشكل واضح لا في درجة النمو وسرعته فحسب، وإنما أيضاً في نوعية الحياة والرفاه الإنساني. ومع التطور الهائل لأنظمة المعلوماتية، تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أحدهم جوانب التنمية وتطور الاقتصاد.

إن اقتصاد المعرفة يتيح للوطن العربي إمكانات كبيرة للاستفادة من الفرص الجديدة، التي يتيحها الاقتصاد الجديد في تجاوز الهوة التي تفصله عن العالم المتطور، وتجنب الدول العربية مخاطر عدم مواءمة اقتصادياتها القطرية مع التحديات الجديدة، التي تفرضها العولمة والانتقال إلى اقتصاد المعرفة. إذ لا يحتاج التحول لاقتصاد المعرفة إلى إنفاق كبير ورؤوس أموال ضخمة، بل يتطلب من الدول العربية إصلاح نظامها التعليمي، وإعطاء أهمية أكبر للقطاع الخاص، والإنفاق السخي على البحث العلمي والمؤسسات البحثية وعلى مدن (الصناعة والتكنولوجيا) وتحتاج الدول العربية للتأسيس لمجتمع المعرفة العمل على أربعة محاور أساسية:

1- **توليد المعرفة:** وذلك في مؤسسات البحث والتطوير وفي الجامعات، وهذا يتطلب قيام الدول العربية برفع معدلات تمويلها ودعمها لهذه المؤسسات.
2- **نقل المعرفة:** من قبل الشركات المتطورة ومؤسسات التوثيق العلمي وشبكات نقل المعلومات ومؤسسات الترجمة، وإيفاد البعثات للاختصاصات المختلفة لنقل المعرفة وتوطينها، يضاف إلى ذلك جهود التعاون الإقليمي والدولي لهذا الغرض.
3- **نشر المعرفة:** ويكون بدعم دور التوثيق والإعلام العلمي إضافة إلى برامج التوعية العلمية المختلفة، وكذلك توفير مراكز تقديم المعلومات العلمية والتكنولوجية والتجارية وغيرها، وتوسيع الاستثمار في صناعة الحواسيب وبناء شبكات الانترنت، وتشجيع انتقال العاملين من الجامعات ومراكز البحوث إلى الصناعة وبالعكس.
4- **استثمار المعرفة:** بتوفير المؤسسات الوسيطة بين جهات توليد المعرفة وفعاليات الإنتاج والخدمات، مثل المؤسسات التكنولوجية والمخابر الهندسية ودعم براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية.

فالتأسيس لاقتصاد المعرفة يعني تطوير رأس المال المعرفي ورأس المال الاجتماعي، كما تظهر المعطيات السابقة أهمية التعليم في تكوين رأس المال المعرفي كأحد أهم أقطاب التطوير والتنمية، لذا يتطلب اكتساب المعرفة عبر التعليم من صناع السياسات التعليمية والاقتصادية في الدول العربية، إحداث تغير إيجابي في منظومة القيم واتجاهات الأفراد نحو التعليم، وتشجيع التفكير الحر وروح الابتكار والإبداع، وتوطين العلم والتكنولوجيا، مما يعزز الإنتاجية، ويؤدي لتحفيز النمو وخلق فرص عمل مجزية وزيادة الدخل.

لقد تبين لاحقاً أن إيقاع التطور كان بطيئاً في الصناعة والإدارة والمجتمع في الدول العربية، وعمل بإيقاع حضارة الموجة الأولى (الزراعية) ويتعرض المجتمع إلى صدمات خارجية اقتصادية وثقافية في ظل العولمة وآلياتها.

سابعاً_ الاقتراحات والحلول لتجاوز الفجوة الرقمية:

يطرح الباحثون العرب حلولاً عديدة لخروج المجتمع العربي من هذا النفق، وتسريع عمليات الانتقال من المجتمع التقليدي، إلى مجتمعات المعرفة والاقتصاد الرمزي، الذي يسير بإيقاع حضارة الموجة الثالثة السريع ومن بين هذه الحلول:

1- **ترميز المعرفة:** إن ترميز المعرفة وتخزينها رقمياً، انطلاقاً من توافرها كمعلومات في الكتب والمراجع والمجلات والصحف وأوراق العمل...إلخ إضافة لتسهيل انسيابها عبر الشبكات الرقمية يجعلها أداة فعالة للتنمية الاقتصادية والثقافية.

2- **التشبيك وبناء شبكات المعرفة:** إن نجاح المؤسسات والشركات يقاس بمدى تمكنها من جمع المعرفة وابتكارها واستعمالها لرفع الإنتاجية وتوليد سلع وخدمات جديدة. فقد أصبح الاقتصاد الجديد يُقاد من قبل سلسلة هرمية من شبكات المعرفة التي تتغير فيها المعلومات بمعدلات سريعة. وهناك أنواع عديدة من شبكات المعرفة مثل شبكات الجامعات وشبكات مراكز البحوث وشبكات مؤسسات المعلومات كالمكتبات ودور النشر ومراكز التوثيق، لهذا يعد المجتمع الذي لا يقوم بالتشبيك بين مؤسسات المعرفة مجتمعاً متأخراً عن الركب الاقتصادي العالمي. فتشبيك المعرفة يسهم بدور كبير في تطوير تكنولوجيا المعلومات وطنياً وإقليمياً وعالمياً، وقد أصبح التشبيك أحد الأدوات الهامة في الإبداع والتجديد وتفعيل النظام الوطني للإبداع.

3- **تطوير نظم اكتساب المعرفة (التعليم والتدريب):** يتطلب اقتصاد المعرفة جهوداً أكبر في مجالات التعلم والتدريب كما يتطلب نوعاً جديداً من التعليم والتدريب. ففي حين كان عدد العاملين في مجال المعلومات يزداد باطراد، فإن انتشار الأمية المعلوماتية في الدول العربية من الظواهر المعيقة للتقدم. ومن جهة أخرى فإن التطور السريع لاقتصاد المعرفة يتطلب التدريب مدى الحياة، كما يتطلب مستوى علمي وتقني للعمالة أعلى من السابق، فقد أصبحت الحاجة لاكتساب المعرفة حاجة ماسة للعاملين. وستتجه الأجور الأعلى في

المستقبل نحو العاملين القادرين على التعامل مع المعلومات المرمّزة والمعرفة المهنية أكثر من اتجاهها نحو العمالة اليدوية البسيطة. فحاجة سوق العمل في ظل اقتصاد المعرفة تتجه إلى الطلب على اليد العاملة المختصة في المعرفة المكثفة.

4- **التعريب وتعلم اللغات:** يحتل تعريب المعرفة والتمكن من اللغات الأجنبية أصبح من ضرورات التنمية أكثر من أي وقت مضى وتشمل جهود التعريب الجوانب التالية:

أ_ وضع المصطلح العلمي وتوحيد نشره.

ب_ الاهتمام باستعمال اللغة العربية في المعلوماتية والاتصالات.

ج_ الإسراع في تكوين قواعد المعلومات باللغة العربية في مختلف المجالات ووضعها على الشبكات الحاسوبية ومنها الانترنت.

د_ الاهتمام بالترجمة العلمية من اللغات العالمية إلى اللغة العربية.

هـ_ دعم البحوث في مجالات اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات وفي وضع المصطلح وتوحيده.

5- **بنوك المعلومات وقواعد البيانات:** تشمل بنوك المعلومات جميع القواعد العلمية والتكنولوجية والطبية والحقوقية والثقافية والزراعية والتجارية، وعلى كل المؤسسات العامة والخاصة والإسراع في وضع قواعد معلومات خاصة بها بهدف نشرها واستثمارها.

6- **الاهتمام بالترجمة للمعرفة:** إن الاهتمام بالترجمة من وإلى اللغة العربية والترجمة الآلية أو الترجمة باستعمال الحاسوب، من الأمور المساعدة في التعريب وبالتالي في عملية نقل المعرفة، وهي إحدى العناصر الأساسية الأربعة اللازمة للوطن العربي في مجالات التوليد والنقل والنشر والاستثمار في المعرفة.

7- **زيادة الاهتمام بالبحث العلمي:** ضرورة دعم البحوث القائمة في مجالات اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات مثل بحوث معالة اللغات الطبيعية، وبحوث فرز وتصنيف المعلومات العربية وفهرستها آلياً، وبحوث تحليل النصوص العربية وتركيب الكلام والبحوث الحاسوبية في المجالات المعجمية والصرفية والنحوية، والدلالية، وبحوث هندسة التعريب والترجمة الآلية.

أخيراً: نجد أن تحقيق اقتصاد المعرفة يتطلب الكثير من الجهد والإنفاق ومراجعة السياسات التعليمية وأولويات الإنفاق على تطوير البحث العلمي وتحفيز نهج التفكير العلمي والإبداع وحرية التفكير، والتعاون بين جميع مؤسسات المجتمع في نشر ثقافة الإبداع والمعرفة، وتعلم تقنيات المعلوماتية وتوطين العلم والتكنولوجيا، كسبيل وحيد لتجاوز الهوة الرقمية، لهذا لا بد من وضع صيغ للتكامل الاقتصادي العربي في اقتصاد المعرفة ووجود بنية تحتية عربية مشتركة للاقتصاد الجديد.

انتهت المحاضرة الثانية عشر والأخيرة